
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المشكلات السياسية في دول

آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

الدكتور طلال حامد خليل

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢-١	المقدمة
٣	الفصل التمهيدي :مدخل لدراسة المفاهيم والمنهجيات
٥	المبحث الأول: المفاهيم المستخدمة
١١	المبحث الثاني : المنهجيات المتبعة لدراسة المشكلات
١٤	المبحث الثالث: السمات المشتركة لدول القارات الثلاث
١٩	الباب الأول : المشكلات الاقتصادية وآثارها السياسية
٢٠	الفصل الأول : مشكلة التخلف
٢٠	المبحث الأول : تعريف التخلف
٢٤	المبحث الثاني : جذور التخلف
٣١	المبحث الثالث :نماذج التخلف وآثاره السياسية
٣٤	الفصل الثاني :مشكلة المديونية
٣٥	المبحث الأول :تعريف المديونية ونشأتها
٤١	المبحث الثاني: أسباب المديونية الخارجية
٤٩	المبحث الثالث :اثر المديونية والحلول المقترحة
٥٨	الفصل الثالث : تجارب التكامل الاقتصادي
٥٩	المبحث الأول : تعريف ونشأة التكتلات الاقتصادية
٦٣	المبحث الثاني: شروط وأسباب التكتل الاقتصادي
٦٦	المبحث الثالث : نماذج من تجارب التكتل في دول القارات الثلاث
٨٣	الباب الثاني :الاتجاهات السياسية وقضايا الإصلاح والتغيير
٨٥	الفصل الأول اتجاهات النظم السياسية
٨٦	المبحث الأول : اتجاهات النظم السياسية بعد الاستقلال
٩٦	المبحث الثاني :دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية
١٠٩	المبحث الثالث :مشكلة الإصلاح والتغيير
١١٨	الفصل الثاني : مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية
١١٩	المبحث الأول :تأصيل مفهوم الوحدة وتعريفه

١٢٤	المبحث الثاني: أبعاد وعوامل الوحدة الوطنية
١٣٦	المبحث الثالث : دراسة حالة الوحدة الوطنية السودانية
١٤٥	الفصل الثالث : الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لدول القارات الثلاث
١٤٦	المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لقارة آسيا
١٥٦	المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لقارة أفريقيا
١٦٤	المبحث الثالث : الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لقارة أمريكا اللاتينية
١٧٤	الخاتمة
١٧٦	المصادر

المقدمة

أن دراسة المشكلات التي تعاني منها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعد من الدراسات التي استحوذت على اهتمام اختصاصات إنسانية عديدة ولم تنحصر في جانبها الاقتصادي أو السياسي ، فقد اهتم علماء الاجتماع والجغرافية والدراسات الانثروبولوجية بها ، مما أنتج كتابات متنوعة للمشكلات ، كما أنها لم تنحصر في فترة من فترات التطور السياسي للدول ، بل أنها كانت ملازمة لكل تاريخ دول القارات الثلاث ، ومنذ فترة المرحلة الاستعمارية الى تحرر الدول وصولا الى الوقت الحاضر ، وهذا يؤشر أن المشكلات التي تعاني منها لم تنحصر في فترة زمنية من جانب ، واستمراريتها وعدم القدرة على حلها على الرغم من السعة الزمنية منذ تشخيصها لغاية يومنا الحاضر من جانب آخر .

تبعاً لما تقدم تتخذ المشكلات التي نحاول الإحاطة بها في هذه الدراسة أهمية لمعرفة من قبل طلاب العلوم السياسية ، فدراسة المشكلات تقدم معارف متداخلة ، إذ لا يمكن الإحاطة بها ضمن تخصص معين بذاته يستطيع أن يطرح كل الإجابات على الأسئلة التي تطرحها طبيعة المشكلات ، فهي مشكلات ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وتاريخي ، مما يتطلب جمع معلومات متضافرة ضمن الدوائر المعرفية الموضوعية والمتربطة ، فالمشكلة ذات الطابع الاقتصادي لا يمكن عزلها عن ظروف سياسية التي أسهمت في استمراريتها أو حللتها ، أو عن الظرف الاجتماعي المكون أو الحاضر لها ، أو التاريخي الذي وجدت فيه الجذور لذات المشكلة ، وتبعاً لتنوع المشكلات بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فقد حاولنا وضع هيكلية مناسبة للإحاطة بها .

ولعل أهم مشكلة تجابه الباحث في مثل هذه الموضوعات أنها تتعرض لدول في قارات ثلاث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) تنتوع وتتمايز جغرافيا واجتماعيا وثقافيا مما يشكل أول صعوبة منهجية في أسلوب التعميم الذي تعتمد عليه دراسة مثل هذا النوع ، فاعتماد دراسة مقارنة تتطلب دراسة دولة أو دولتين ، واعتماد دراسة وصفية تحليلية تتطلب ذات الشيء ، وكذا الحال مع المنهج التاريخي ، إلا أن الطبيعة التاريخية والتطور المتماثل الى درجة معينة يقلل من هذه الصعوبة ، فضلا عن كون اغلب الدراسات التي اجتزأت مشكلة واحدة أو مجموعة من المشكلات اعتمدت ذات الأسلوب ، إذ لا يمكن الحديث عن مشكلة التخلف - مثلا - في قارة آسيا دون الحديث عنها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فالمشكلات موضوعة البحث تتسم

بعموميتها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، وهذا ما تطلب منا أن ندرس الموضوع وفق المنهجية التالية :-

فقد تم تقسيم البحث الى فصل تمهيدي وبابين ، في الفصل التمهيدي ومن خلال ثلاث مباحث تم إيضاح المفاهيم المستخدمة للإشارة لدول القارات الثلاث ، والمنهجيات المتبعة لدراسة المشكلات ، والسماة المشتركة لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تتيح دراسة المشكلات فيها .

اما الباب الأول فقد تم تخصيصه لدراسة المشكلات الاقتصادية وآثارها السياسية من خلال ثلاث فصول ، في الفصل الأول الذي كرس لمشكلة التخلف تم إيضاح تعريف المشكلة وجذورها وانعكاساتها السياسية ، وفي الفصل الثاني حاولنا الإحاطة بمشكلة المديونية تعريفًا وجذورها وآثارها وحلول ، اما الفصل الثالث فقد كرس لبحث مشكلة التكامل الاقتصادي وتجاربه في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واهم المعوقات التي تعترض طريقه .

وجاء الباب الثاني ومن خلال ثلاث فصول ايضا لبيان الاتجاهات السياسية ومشاكل الإصلاح والتغيير ، ففي الفصل الرابع ومن خلال ثلاث مباحث تم تعقب مراحل التطور السياسي في دول القارات الثلاث والاتجاهات السياسية التي اتخذتها منذ الاستقلال وأسباب تبني هذه الاتجاهات وبيان العوامل التي أدت الى فشلها ، فضلا عن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في دول القارات الثلاث ، في الفصل الخامس تم التعرض لمشكلة الوحدة الوطنية أو ما يعرف بمشاكل الاندماج القومي ، وفي الفصل السادس والأخير تم إيضاح المكانة الدولية للقارات الثلاث في الاستراتيجيات الدولية ومستقبل هذه المكانة وهل ستمكن دول القارات الثلاث من التخلص من المشاكل التي تعترض سبل تقدمها وتطورها .

آملين أن نكون قد حققنا الإحاطة العلمية للمشكلات في دول القارات الثلاث . .

ومن الله العون والتوفيق

الفصل التمهيدي: مدخل لدراسة المفاهيم والمنهجيات

المبحث الأول : المفاهيم المستخدمة

المبحث الثاني: المنهجيات المتبعة لدراسة المشكلات

المبحث الثالث: السمات المشتركة لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي ، حتى العقد الثاني من الألفية الثالثة تدفق سيل عارم من الكتابات اختصت في بحث المشكلات والتطورات في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغالبا ما اشتملت هذه الكتابات على نظريات ومفاهيم ونماذج وخطط ومقترحات ، ولم تنحصر في رؤيا واختصاص بعينه ، بل شملت كل صنوف المعرفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها ، لكن هذه الدراسات غالبا ما اتسمت بعدم الاتفاق في ما يخص المفاهيم والمنهجيات فتارة تختلف ، وتارة تتفق ، وأخرى تتعارض ، الأمر الذي يجعل دراسة المشكلات في دول القارات الثلاث ينبغي أن يحيط بالمفاهيم والمنهجيات التي اعتمدها هذه الدراسات بما يؤمن المعرفة العلمية للدارسين لها .

• مما تقدم تتبع أهمية هذا الفصل الذي سنحاول من خلاله التعرف على أهم المفاهيم والمنهجيات التي اختصت بدراسة الدول موضوعة البحث .• اخذين بنظر الاعتبار التطور التاريخي لكل مفهوم وصولا الى تحديد الشائع منها .

المبحث الأول

المفاهيم المستخدمة للتعريف بدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

بإرفاقنا التراث الفكري والاهتمام المعرفي بدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أنها شكلت إثراء علميا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، غير أن الملاحظ على معظم الكتابات أنها لم تتفق على تسمية بعينها للإشارة لدول القارات الثلاث ، فقد درجت على جمعها في عوالم متعددة وتسميات شتى ، خصوصا بعد اتفاق اغلب الكتاب والمختصين على أن دراسة هذه الدول مجتمعة نابع من تماثلها في المشكلات والبيئة التاريخية والجغرافية والاقتصادية ، فضلا عن مرورها بمراحل تطور سياسي متشابه الى حد ما ، ونتيجة لذلك اختلفت التسميات والمفاهيم التي عرفت بها منذ مرحلة ما بعد الاستقلال الى يومنا ، نتيجة لاختلاف معايير التصنيف المستخدمة كالمعيار الاقتصادي والمعيار الجغرافي والمعيار السياسي والتي أفرزت التسميات التالية:-

١ - طبقا للمعيار الاقتصادي : يمكن القول أن هذا المعيار كان الأكثر شيوعا في تصنيف دول العالم بسبب كونه معيارا موضوعيا قابلا لان يتفق حوله ذوي الاتجاهات النظرية والإيديولوجية المتعارضة ، وطبقا له تم تصنيف دول العالم الى ثنائيات الغني والفقير ، المتقدم و المتخلف ، وعادة ما يطلق على دول أوروبا وأمريكا الشمالية بالدول الغنية والمتقدمة ، في حين يشار الى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالدول الفقيرة والمتخلفة .

وقد عمد كثير من الكتاب الى نقد ذلك التصنيف ورفضه بالاعتماد على ذات المعيار الاقتصادي ، إذ رأوا من الصعوبة بمكان تصنيف الدول الى غنية وفقيرة من خلال حشوها في قوالب قاطعة مانعة بين الغنى والفقير ، ويذهبون الى أن الفقر - بمقاييسه المختلفة - قد يتعارض مع مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تجعل مسألة الحكم فيه أمرا ينطوي على عدد غير قليل من الصعوبات المنهجية ، خاصة إذا كانت الوحدات المقاسة مجتمعات بأكملها وليس أفراد أو جماعات محددة^(١) وتكمن الصعوبات في استحالة

(١) Caiden and Widavisky . Planning and budgeting in Poor countries .New York .Macmillan press 1974 . P . 45

وجود نقطة فاصلة وحاسمة ينتهي عندها خط الفقر ويبدأ الغنى ، وان كان من الممكن حسمها نظريا فإنها غير قابلة للتحقق امبريقيا ، فهناك العديد من الدول التي تصنف بالغبنة يتواجد فيها ملامح لا يمكن إنكارها من الفقر ، وهناك دول تصنف بأنها فقيرة وفيها على مستوى الأفراد أغنياء ، اما إذا كان تصنيف الدول بأنها غنية تبعا للدخل القومي الإجمالي وارتفاع معدلاته بشكل ملحوظ عن الدول من صنف الفقيرة ، فهذا المعيار قد يصح على بعض الدول دون غيرها (١)٠

وإذا تناولنا المفهوم الآخر المتقدمة والمتخلفة فانه الآخر لم يسلم من ربطه بأبعاد تاريخية خاصة سنناولها في معرض حديثنا عن التخلف وجذوره٠ وابعاد نفسية اتجهت الى أن إطلاق مفهوم الدول المتخلفة على دول القارات الثلاث فيه نظرة استعلائية عليها ، فبرز مفهوم (الدول النامية) الذي أصبح من أشهر المفاهيم الشائعة في كتابات المشتغلين بالعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على اختلاف تخصصاتهم ، بحيث يمكننا القول دون إسراف بان هذا المفهوم قد أزاح المفاهيم السابقة عليه (٢) ، ولكن هل تعني السيطرة التي حققها المفهوم - الدول النامية - من ناحية دلالاته لا غبار عليه ولا مأخذ يؤخذ عليه؟ تلك النقطة التي بجدر بنا أن نتحقق منها في صدر حديثنا ، إذ يؤخذ عليه بعض الملاحظات ، فهو من حيث معناه اللغوي الظاهري مفهوم غير سليم لان الدول النامية هي الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا فهي التي تتميز بنمو مطرد ، فهذا المفهوم لا يميز تمييزا واضحا بين الدول التي حققت معدلات نمو كبيرة وبين الدول التي في طريقها للنمو ، والتي عنيت بمفهوم الدول النامية ، مما أسبغت هذه النظرة على بعض الكتاب ليسموها الدول في طور النمو ، فان إطلاق هذا المفهوم فيه نظرة متفائلة - ربما كانت مبالغة في تفاؤلها - ويعود استخدام المفهوم (الدول النامية أو الدول في طور النمو الى مجاملة لأبناء تلك الدول التي استطاعت اغلبها الحصول على الاستقلال في عقد الستينات من القرن العشرين ، وتجنب إصابتهم بالحساسيات التي انطوى عليها مفهوم الدول الفقيرة أو الدول المتخلفة ، ومما ساعد على انتشار المفهوم اشتغال عدد من علماء وكتاب دول القارات الثلاث بقضايا التنمية في بلدانهم)٠(٣)

(١) ادوارد كارل ، مفهوم عدم الانحياز والعالم الثالث، ترجمة عبدالله حسين ،بيروت دار الطليعة ١٩٨٧

(٢) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، القاهرة دار المعارف ١٩٧٨ ص٤٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦

ويعتبر النظر عن كل ذلك الجدل اللفظي ،فان الشئ المؤكد والمتفق عليه أن تلك المفاهيم والمصطلحات سواء كانت قليلة التهذيب أم مبالغ فيها ، فإنها تتسحب على ذات الموضوع في جمع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تحت مسمى يشير الى كونها بلاد وشعوب وثقافات لم تشارك بشكل ايجابي في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي الضخمة التي حققتها الشعوب خلال الفترة الممتدة من الثورة الصناعية حتى الحرب العالمية الثانية (١)، وليس معنى هذا أنها لم تشارك على الإطلاق ، وإنما عدم المشاركة الايجابية ، فاقصر دورها على المساهمة السلبية أو المشاركة التابعة - وهو ما سنتعرض إليه لاحقا - .

وهناك من يرى بان مفهوم الدول النامية إنما يطلق على الدول التي لم تصل في نموها الى الدرجة التي تتيح لها إشباع احتياجات أفرادها بشكل كاف ومرضي ، وهي نامية لأنها تتناقض مع تلك الدول التي يحتل فيها التطور التقني والاقتصادي موقعا متميزا ومركزيا ، إذ ينتج النمو ليصبح قاعدة للقيم والنشاطات المادية (٢)

وباستخدام ذات المعيار الاقتصادي اطلق على دول القارات الثلاث مفاهيم أخرى مثل الدول الأقل تطورا ، والدول ناقصة التطور ، إلا أنها لم تحفل بذات الاهتمام والانتشار الذي احتله مفهومي الدول المتخلفة والدول النامية (٣)

٢ - طبقا للمعيار الجغرافي : انطلق بعض الكتاب في تسميتهم من الجغرافية ، إذ تم تصنيف دول العالم الى مجموعتين ، دول الشمال وهي الدول المتقدمة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ودول الجنوب التي تشير الى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد شاع هذا المفهوم في أروقة المنظمات الدولية التخصصية ، إلا انه لم يكن يعبر عن حقيقة الدول فوضعت استثناءات لدول الجنوب إذ استثنيت اليابان وكوبا والصين والكوريتين وجنوب أفريقيا مما دلل على عدم استيعابه للدول موضوعة البحث .

٣ - طبقا للمعيار السياسي : كان للبروز النسبي لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على المسرح الدولي بعد انعقاد مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ودخول المجتمع الدولي دول مستقلة جديدة من آسيا وأفريقيا ، اثر كبير في ظهور مفاهيم جديدة لما أثارته

(١) المصدر نفسه ، ص٤٧

(٢) صالح جواد كاظم ،وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ،بغداد المكتبة القانونية ١٩٩٠ ص١٥٩

(٣) موريس دوفرجه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر

٢٠٠١، ص ٣٠١

المفاهيم السابقة من جدل ، فظهر تعبير العالم الثالث الذي كان استخدامه في عام ١٩٥٢ كعنوان لكتاب مشترك أنجزه عدد من الكتاب تحت إشراف (جورج بالاندييه) وقدم له (الفريد

سوفي) ، فكان سوفي أول من اطلق تعبير العالم الثالث على دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على غرار الطبقة الثالثة التي عرفها المجتمع الفرنسي قبل ثورة ١٧٨٩ بعد طبقة الارستقراطيين ورجال الدين ، فكان ميله الى إسباغ فحوى تاريخي على مفهومه ، فالعالم الثالث يعني له ثالث مجموعة من العالم وفق ظهورها التاريخي ، فالمجموعة الأولى هي مجموعة الدول المتطورة الرأسمالية التي تشكلت قبل غيرها تاريخيا (أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ المنهج والعقيدة الرأسمالية) ، اما المجموعة الثانية التي ظهرت في التاريخ الحديث فهي مجموعة الدول المتطورة الاشتراكية (دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا) ، ثم المجموعة الثالثة التي تشمل دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (١) ،يميل(بيير جاليه) الى شمول العالم الثالث لدول أمريكا اللاتينية عدا كوبا وأفريقيا كلها واسيا عدا الدول الشيوعية مما أسبغ على مفهوم العالم الثالث بعدا أيديولوجيا سياسيا عندما عرفه بأنه (تلك المجموعة من الأمم الواقعة بين العالمين الشيوعي والعالم الحر) وعلى الرغم من كون مفهوم العالم الثالث يترجم غرضا سياسيا ، إذ ترى الموسوعة البريطانية أن المفهوم استعمل في الأصل بمعنى كتلة ثالثة تتميز عن المجموعة الرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية ، إلا انه من الأفضل الميل الى معناه الوصفي المجرد فهو يهدف على الأقل الى وصف مجموعة من الدول التي تواجه بعض المشكلات والسمات المشتركة وتتشرك في خصائص عامة (٢)

أن مفهوم العالم الثالث وعلى الرغم مما أثير حوله من انتقادات فقد اخذ طريقه للتداول بشكل واسع وقد درجت معظم الكتابات التي تتناول دول القارات الثلاث على استخدامه ، وقد برز حديثا جدل حول صلاحية استخدام مفهوم العالم الثالث بعد انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل العالم الثاني الذي بدونه يصبح مفهوم العالم الثالث عديم الأهمية ، وان استخدامه يثير صعوبة منهجية كبيرة ، وقد جاء الرد على تلك المزاعم من خلال النقاط التالية:-

أ - من الناحية العملية يمكن القول أن الانضباط الذي رافق الحرب الباردة(٣) ونوعية

(١) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩ ص ١٨

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٩-٢٠

(٣) يشير مفهوم الحرب الباردة الى مرحلة من العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي ، ويعد بيرنارد باروش عام ١٩٨٤ أول من استخدمه في سياق تعبيره لوصف البناء الأمني الثنائي القطبية الذي قائما حتى عام ١٩٨٩

التحالفات التي أنتجتها تلك الحرب كانت المسؤولة عن الاستقرار الكبير الذي شهدته العلاقات

الدولية ، ولذلك فان اختفاء مثل ذلك الانضباط يضيف على منطقة العالم الثالث أهمية أكبر مما مضى كموضوع للدراسة والاهتمام لأنها تمثل في الوقت الحاضر خطرا متعاضما يهدد استقرار العلاقات الدولية من نواح عدة .

ب- يشعر البعض أن سقوط الكتلة الشيوعية يمكن أن يسهم في زيادة أهمية العالم الثالث ، إذ لن يكون هناك خيار أمام تلك الدول يمكن اللجوء إليه ، فليس هناك بدائل لدول القارات الثلاث في ظل نسق الهيمنة الغربية ، كما أن سقوط تلك الكتلة أدى الى نهاية الاستقطاب الأيديولوجي وبالتالي انتفاء حالات الاختلاف بين دول العالم الثالث .

ج- وهناك رأي آخر يزعم أن نهاية الحرب الباردة باختفاء العالم الثاني لن يكون له أدنى تأثير على مفهوم العالم الثالث ، لان المفهوم كان الى حد كبير تعريفا ذاتيا للدول الأكثر فقرا في العالم بغض النظر عن التوجهات الأيديولوجية لتلك الدول وقد انعكس ذلك في التوجه المبكر باتجاه إنشاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ الذي عقد في عام ١٩٥٥ وحضرته دول العالم الثالث المستقلة بغض النظر عن ميولها السياسية ، فقد كانت كوبا وثيقة الصلة بالاتحاد السوفيتي - سابقا - من الأعضاء البارزين في الحركة جنبا الى جنب مع الباكستان ذات الميول الغربية الواضحة .

د- وأخيرا والأكثر أهمية فان التركيز على التعريف الذاتي يشير الى أن تلك العناصر المشتركة التي أدت الى انبعاث المفهوم في البداية ما تزال قائمة على الرغم من انتهاء الحرب الباردة .

(١)

وقد ميز بعض الكتاب بين العالم الثالث الذي يحدونه بالدول التي تملك مصادر طبيعية ومثالها دول الشرق الأوسط النفطية ، والدول في أفريقيا الشمالية وجنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وبين دول العالم الرابع الذي ينسبون إليه باقي الدول من القارات الثلاث ، إلا انه لم يرى النور ولم يستحوذ على الاهتمام أسوة بالمفاهيم السابقة .(٢)

(١) بيتر كالفرت ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، ترجمة عبدالله جمعان ، الرياض ، مطابع جامعة

الملك سعود ٢٠٠٢ ص ص ١٠-١١

(٢) للمزيد حول المفاهيم انظر :المصدر نفسه ،كذلك :صالح جواد ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١

ونستطيع إدراج حجج المؤيدين لاستمرار مفهوم العالم الثالث والمعارضين له وفق الجدول التالي :

حجج المؤيدين والمعارضين حول صحة استمرار استخدام مفهوم العالم الثالث	
المعارضون	المؤيدون
	اقتصاديا
تباين شديد في مداخيل الفرد في العالم الثالث ودوله حتى مع استبعاد الدول النفطية الغنية وضرورة وجود عالم رابع	دخل فردي اقل ،نسبة عالية من الذين يعيشون في فقر ، متوسط الأعمار اقل ،فرص الحصول على التعليم والخدمات اقل
	جغرافيا
هناك اختلاف كبير في مزايا وعيوب الموقع ،فهناك الأراضي الزراعية الخصبة وهناك المناطق شبه الصحراوية والصحراوية ، وان الموقع لم يحد من إمكانية بعض الدول في الجنوب من النهوض والتقدم	يقع العالم الثالث في الجنوب ويعاني من ظروف مناخية غير ملائمة كما يفتقر الى الوسائل الاقتصادية والتقنية للتغلب على تلك الظروف
	تاريخيا
التجارب الاستعمارية مختلفة ليس فقط فيما يتعلق بأجندة القوى الاستعمارية ولكن أيضا في الاختلافات في الكيفية والحصول على الاستقلال والأهمية الإستراتيجية نتج عنها اختلاف المواقف من الحرب الباردة	عانت معظم دول العالم الثالث من الاستعمار باستثناءات قليلة مما نتج تشوه في الاقتصاد وتبعية سياسية وتشوهات في الحدود ، ساهمت في بقاء العالم الثالث خارج كتلات القوى الرئيسية
	دوليا
ان النظام الاقتصادي الدولي في تغير مستمر وقد برزت العديد من الدول الصناعية الحديثة مثل دول جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين التي لم يعد بالإمكان وضعها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء	موقف هامشي في النظام الاقتصادي الدولي الذي انشأ ويتم الحفاظ عليه بواسطة الدول الصناعية الكبرى

المبحث الثاني

المنهجيات المتبعة لدراسة المشكلات

لم يكن تحديد المنهجيات المتبعة لدراسة المشكلات في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أوفر حظا من تعدد المفاهيم التي درسناها سابقا ، فقد تعددت بتعدد الاتجاهات الفكرية للمهتمين بالموضوع ، وكانت محط نقاشات مستفيضة رجحت منهجية على أخرى ، وناقضت ونقدت قسم آخر ، ذلك أن من الممكن تحديد المنهجية لدراسة دولة بعينها ، ولكن دراسة مجموعة من الدول في منهجية واحدة كان السبب وراء تنوعها وتصادمها وانتقادها ، وقد علل جابريل الموند في كتابه (السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية) وفي معرض دراسته لدول أفريقيا ، بان التحليل المقارن لهذا العدد الكبير من الدول له مشاكله الخاصة ، فلكل دولة من هذه الدول سماتها الفريدة ، ومع ذلك فان التطور السياسي فيها يكشف العديد من المواضيع المشتركة التي تقدم أساسا كافيا لتبني منهج مقارن في دراستها (١)

ويقر الدكتور رياض عزيز هادي ذلك التنوع المنهجي معللا التنوع الغزير في المنهجيات الى سببين (٢)

الأول : أن العالم الثالث بدا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين يحتل مكانة هامة في الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما تمخض عنه سيل من الكتابات والمؤلفات .
الثاني: أن هذه الكتابات تنطلق من اختلاف واسع في الانحدارات الفكرية أو الانتماءات الإيديولوجية للكتاب . مما أدى الى اختلاف المنهجيات المتبعة في دراسة دول القارات الثلاث .
ثم يحدد الدكتور رياض عزيز هادي أهم المنهجيات بالاتي :- (٣)

١ - يتخذ بعض الكتاب الليبراليين الأوربيين من نمط التطور وصيرورته في مجتمعات الغرب الصناعي معيارا لدراسة تطور الدول ومشكلاتها ، ضمن إطار المقارنة ، وان هذه المنهجية تنسجم والفكرة التي تحاول التأكيد على أن النمط الأوربي يعد بنظر هؤلاء نموذجا

(١) جابريل الموند ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبدالله ، بيروت الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ص ٨٨١

(٢) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨-١٥

للتطور لا تقوى شعوب العالم المتخلف على السير على خطاه وهضم مؤسساته ، ومنهجية كهذه يستشف منها بلا شك تلك النزعة الاستعلائية التي تعكس الفكر الاستعماري ، ومهملة في الوقت

ذاته الشروط التاريخية المميزة لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونظرا لاتساع الفجوة بين الدول المتقدمة ودول القارات الثلاث فان هذه المنهجية تحاول إسباغ صفة الديمومة والتجدد للمشكلات التي تعاني منها ، وان لا مخرج لها ولا حلول في ظل الأوضاع التي تمر بها هذه الدول ، وتضع المنفذ الوحيد للخلاص منها وحلها معقود في الفكر الغربي ومؤسساته سواء الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية .

٢- عد العامل التاريخي بنظر الكثير من الكتاب معيارا لتفسير أوضاع هذه الدول فقد ظهرت منهجيات متعددة في هذا الميدان ، ويرى هؤلاء الكتاب أن للتاريخ القدر المعلى في ظهور أنماط معينة من الأنظمة السياسية في (دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) *، كنظم الحكم المطلق ، إذ أن طبيعة المرحلة التاريخية التي مرت بها هذه الدول أثرت في الأشكال السياسية السائدة ، وان معالجة ذلك تختلف من كاتب لآخر وفقا لانحداره الفكري ، فقد مرت هذه الدول في غمرت التحول الاجتماعي والاقتصادي وكان عليها ان تحشد كل طاقاتها من اجل أن تخضع الطبيعة وتخرج من حالة الجوع ، وقد تطلب هذا دولة وحكومة شديدة وتاطير للجماهير يعبا للعمل ، مما أدى الى عدم تمتعها بمظاهر الديمقراطية الغربية واشتراكها في مشكلات وأزمات متشابهة .

٣- ومن المنهجية التاريخية انطلق بعض الكتاب لاتخاذ النظام السياسي معيارا لدراسة المشكلات السياسية في دول القارات الثلاث ، من خلال التعرف على مدى نجاح أو فشل نظام سياسي معين ، وكان لاعتماد هذه المنهجية تباينات حادة بين كاتب وآخر ، فالكاتب الليبرالي يتحدث عن التجارب البرلمانية في دول القارات الثلاث من خلال ربطه بالشروط الحضارية للفرد والمجتمع ، وبين نجاح الديمقراطية الغربية ويضع مقارنته ويناقش مشاكل التخلف السياسي وأزمات النظام التي كانت كفيلة بفشل التجارب البرلمانية -والتي سنوضحها لاحقا-، اما الكتاب الماركسيون فأنهم يعززون المشاكل والفشل الى فشل النظام البرلماني ذاته ، والذي يمثل بالنسبة لهم البناء الفوقي للمجتمع الصناعي الأوربي ، مما يكون من غير الممكن تطبيقه على بناء تحتي لمجتمعات غير صناعية .

أن اعتماد منهجية عقد المقارنة بين الدول المتقدمة والدول موضوعة البحث ، والمنهجية التاريخية ، ومنهجية تحليل الأنظمة السياسية لدراسة المشكلات السياسية في دول القارات

* أينما ترد عبارة دول القارات الثلاث أو العالم الثالث ، أو الدول موضوعة البحث فالمقصود بها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

الثلاث ، أثار ردود فعل عديدة ، فقسم من الكتاب يرى في دراسة هذه الدول ككل متجانس دون الأخذ بنظر الاعتبار الخصائص التي تميز بعضها عن البعض الآخر خطأ فاحش ، إذ يقول (

بول باران) ((أن كل بلد من البلدان المتخلفة يمثل تشكيلة واسعة من الصور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهذا ما يجعل المشاكل فيها متفاوتة ، فلا يمكن وضع دول شبه القارة الهندية على قدم المساواة مع دول أمريكا اللاتينية ، ولا نمائل وضع الكاميرون والغابون بمصر والبرازيل))(١)

(١) بول باران ، اقتصاد التخلف ، ترجمة محيي جلال ، بيروت ، الدار العربية للنشر ص ٢٣

المبحث الثالث

السمات المشتركة لدول القارات الثلاث

أن ما تقدم من البحث في وحدة المفهوم والمنهجية لدول عديدة يثير تساؤل على قدر عال من الأهمية مفاده ، ما هي السمات المشتركة التي جعلت دراسة مشكلات القارات الثلاث وفق تسمية ومنهجية واحدة ؟ فمن المعروف أن تحليل الأنظمة السياسية وبيان أزماتها إنما يتحدد لكل دولة على حدة ، لكي يتسنى معرفة الخصوصية والتكوين والتطور التاريخي والاجتماعي والنفسي ، فهل هناك سمات مشتركة تمكن طالب العلوم السياسية من تحديدها وتعميمها على دول القارات الثلاث .

لا مناص من القول أن هذه الدول تتميز بمشتركات عديدة ، كما أن هناك اختلافات لا يمكن إنكارها ، وهذه السمات المشتركة أسهمت في إمكانية دراسة مشكلات هذه الدول ، سيما وأن المشكلات التي سيتم تناولها في هذا المنهج والتي تسجل حضورها في اغلب دول القارات الثلاث وإن كانت بنسب متفاوتة ، تتسم بذات الظروف التاريخية من حيث النشأة والتطور فضلا عن اشتراكها في البحث عن الحلول أو التخفيف من وطأة تأثيرها على هذه الدول .

أن دول القارات الثلاث تشترك في كونها قد خضعت للاستعمار باستثناء (الصين وتايلاند وإيران) ، إذ تعرضت لضغوط كبيرة من القوى الاستعمارية ، لكنها في النهاية استطاعت أن تحافظ على استقلالها نتيجة الخلاف الذي نشأ بين القوى الاستعمارية حول من له الحق بالاستئثار بتلك الدول ، فضلا عن أثيوبيا التي نجت من الاستعمار في القرن التاسع عشر لتقع ضحية الأطماع التوسعية لموسوليني ، واليمن باستثناء جنوبيه (١) .

يمكن القول أن معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد خضعت لاستعمار دولة أوربية (اسبانيا والبرتغال في أمريكا اللاتينية ، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في آسيا وأفريقيا) وتشترك التجربة الاستعمارية فيها بخصائص متعددة ، منها الترسيم الاعتباري والتحكمي للحدود مما أفرز لاحقا مشاكل حدودية ومشاكل تهم مشكلة الوحدة الوطنية - التي سنوضحها لاحقا - ، ومنها أيضا استخدام القوة في فرض النظام السياسي والإداري ، فالأجهزة والأنظمة الإدارية الاستعمارية جميعها كانت تسلطية ومركزية (٢) .

وقد مرت الدول المستعمرة (بفتح الميم) من دول القارات الثلاث بمرحلة السعي للتحرر من

(١) للمزيد انظر بيتر كالفرت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢-٢٥

(٢) المصدر نفسه

الاستعمار ونجحت في تحقيق الاستقلال السياسي إلا أنها ظلت لفترات طويلة تابعة اقتصاديا وسياسيا ، إذ خلق هذا الوضع تهميش دولي لها .

اقتصاديا ، فان اغلب هذه الدول ذات بنية اقتصادية ضعيفة أفرزت مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة كمشكلة التخلف والمديونية وضعف التكامل الاقتصادي وفشل عقود التنمية التي سعت لتحقيقها .

كما تشترك معظم دول القارات الثلاث بسيادة قطاع إنتاجي معين يستأثر بالحصة الأكبر في تحقيق الدخل القومي ، ويغلب عليه كونه استخراجيا أو زراعيا وليس تحويليا كما هو حال الاقتصاديات المتقدمة . فضلا عن أن معظم القطاعات الاقتصادية في الدول المتخلفة تتسم بضالة إنتاجها ، ويظهر ذلك من خلال وضعية القطاعات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ، فقد أشارت إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية أن الدول المتقدمة تنتج أكثر من ٦٠% من الإنتاج الزراعي العالمي في حين أن الدول المتخلفة لا تنتج سوى اقل من ٤٠% من ذلك الإنتاج بالرغم من أنها تشكل نسبة ثلاثة أرباع سكان العالم مما أنتج ضعف في المستوى الغذائي وانتشار المجاعات وتردي الأوضاع الصحية بسبب نقص التغذية ، وكان لكشف منظمة الأغذية والزراعة عن ارتفاع مؤشرها لأسعار الغذاء دور كبير في إبراز المشكلة، حيث سجل هذا المؤشر مستويات قياسية خلال شهر كانون الثاني من العام (٢٠١١)، متجاوزا المستوي المرتفع الذي سجله في حزيران ٢٠٠٨ خلال أزمة الغذاء ، حيث بلغ المؤشر مستوي ٢٣٠.٧ نقطة ارتفاع من مستوي ٢٢٣.١ نقطة التي سجلها في ديسمبر الماضي ٢٠١٠ . وزاد من حدة المشكلة صدور تقارير حديثة للبنك الدولي، تؤكد أن أسعار الغذاء العالمية قد ارتفعت بنسبة ٢٩% في عام ٢٠١٠، وأنها أصبحت قريبة من أعلى مستوي لأسعار الغذاء الذي بلغته في عام ٢٠٠٨، وكل ذلك كان له دور كبير في زيادة التوترات ، ومن ثم التحذيرات المستمرة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية بضرورة التحرك العاجل لتدارك المشكلة قبل دخولها في منعطف خطير يصعب التكهّن به (١) وعلى صعيد الصناعة فهناك ميل الى الصناعات الخفيفة ذات الربح السريع والقريب المدى وذات الاستثمار الضعيف نسبيا مثل صناعات النسيج والمواد الغذائية ومواد البناء ، وبعض الصناعات المرتبطة بالسياحة ، وذلك ناتج عن عدم قدرة الدول المتخلفة على التكيف مع التطور العلمي والتقني العالمي (٢)

(١) حنان عبداللطيف ، أزمة تهدد العالم - ارتفاع أسعار الغذاء ،مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٤ ابريل

٢٠١١ ص ١٧٩

(٢)فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي - مدخل للدراسات الاقتصادية ،بيروت،دار الحدائة ١٩٩٨ ص ١١٦

وفي قطاع الخدمات فانه يتسم بانتشار غير سليم لان وجوده لم ينتج عن تقدم في الإنتاج وتطور بنيوي اقتصادي ، ولكنه امتداد لظاهرة البطالة .

أن البنية الاقتصادية لدول القارات الثلاث أصبحت ثلاثية ؛ -

القطاع الأول : هو القطاع التقليدي الذي ما يزال يعيش في انغلاق ملحوظ بالرغم من انفتاحه النسبي على التيارات النقدية نتيجة تداخله مع القطاع العصري ونتيجة خضوعه للنظام المالي والأداء الضريبي مما أدى الى إزالة الانسجام الذي كان يتسم به قبل الاستقلال لان كثيرا من أراضي كبار الإقطاعيين تحولت الى ضيعات عصرية نتيجة اتساع الدور الاقتصادي الذي أخذت تلعبه البرجوازية الوطنية .

القطاع الثاني : هو القطاع الذي يتسم بامتداده الطبيعي للقطاع الإنتاجي ويغلب عليه الاستثمار الأجنبي ، كالبنوك وشركات استخراج المواد الأولية واستغلال البترول والغاز والمعادن ، كما يتسم في الاستثمارات الصناعية الخاضعة بشكل مباشر لسيطرة الشركات الرأسمالية الكبرى .

القطاع الثالث : هو قطاع الإنتاج الوطني الذي يضم المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة ، وقد ظهر هذا القطاع بعد تأميم الدولة لعدة مشروعات من أصل أجنبي وتأسيسها لمشروعات عمومية جديدة ، وقد تولد من انتشار هذا القطاع ظهور بيروقراطية وطنية صناعية وتدعيم تيار رأسمالية الدولة .(١)

وعلى الصعيد السياسي تتسم معظم دول القارات الثلاث بعدم الاستقرار السياسي ، فقد شهدت العديد من الانقلابات والثورات ، فضلا عن عدم الانسجام القومي في حدود الدولة الواحدة مما انعكس بشكل واضح على الوحدة الوطنية وكثرت الصراعات المحلية ذات الطابع القومي أو القبلي مما يوضح بدوره عجز الأنظمة السياسية على تبني سياسات من شأنها تأكيد اللحمة الوطنية وعدم تشتت الولاء . اما على صعيد العلاقات الدولية بين دول القارات الثلاث فقد شهدت هذه الدول أكثر حقب التاريخ نزاعا بسبب الحدود ، إذ تعاني دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من مشاكل حدودية كانت من ارث الاستعمار وترسيمه الاعتباطي للحدود ، فمعظم الدول لم ترسم حدودها كما كانت تريد ونجم عن ذلك اقتطاعات قامت بها القوى الاستعمارية وشكلت بؤرا للصراع ، كالصراع بين الصومال وأثيوبيا وكينيا ، والصراع المغربي الموريتاني في أفريقيا ، والصراع الهندي الباكستاني والماليزي التايلندي في آسيا (٢)

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٢٤٦-٢٤٨

(٢) للمزيد حول الصراعات الحدودية انظر : ج . ب ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ج ٢

ترجمة خضر خضر ، لبنان دار المنصور ١٩٨٥ ، ص ص ٤١٦ - ٤٣٢

وعلى الصعيد الاجتماعي ، فدول القارات الثلاث تتميز بتعايش فئتين من السكان مرتبطين بقطاعين اقتصاديين وبنظامين للقيم وبنمطين للسلوك وبمستويين للحياة ، فثمة أقلية تشبه سكان الدول المتقدمة ، فلها المستوى الثقافي والتقني والمثل نفسها وهي تتمنى أن تطور هذا التماثل مع

المجتمعات الصناعية الى حده الأقصى ، هذه الأقلية ضئيلة العدد جدا في هذه الدول وبعيدة عن سائر السكان ، وفي بعض الدول تنتوع بفعل نمو الطبقة الوسطى فيصبح الانقطاع اقل حدة ، ويكون وضع الأكثرية هو ذاته فهم يتكونون من الفلاحين والعمال ويشكلون عنصرا أساسيا للطبقة الوسطى ، ويكون مستوى الحياة متدني ، فالزراعة قديمة وموردها ضعيف ، كما أن الصراع ضد الأوبئة والتطور الخاص بالولادة وبرعاية النسل ، الأمر الذي أدى الى انفجار سكاني حقيقي ، وبقاء مستوى الأعمار ضعيفا وتردي الخدمات والتعليم وانتشار الأمية ٠ (١)

وعلى الرغم من كل شئ ترتبط فئتا السكان بنمطين من الإنتاج وبأيدولوجيتين وبنمطين من الاستقرار الجغرافي ، إذ تؤمن الكتلة الريفية إنتاجا زراعيا من النمط التقليدي ، وهذا ما يمكن تلمسه ولحد الآن ، فهناك في أفريقيا زراعات جماعية قروية وقبلية تحت سلطة زعماء تقليديين ، وفي أمريكا اللاتينية وAsia فهما اقرب الى النظام الإقطاعي ذي الملكيات العقارية الكبيرة التي يمارس أصحابها سلطة واسعة (٢)

ولعل ابرز ملمح يمكن أن يميز المجتمع في دول القارات الثلاث ذلك التغير السريع في معدلات النمو الحضري ، فقد سجل أرقاما خيالية منذ سبعينات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر ، ويصاحب النمو الحضري تغيرات سكانية واجتماعية وثقافية فضلا عن التغيرات في البيئة التي تحدث على هيئة طفرات قد تفوق معدلاتها معدلات النمو الحضري نفسه ، وقد هذه التغيرات كل جوانب البناء الاجتماعي فتظهر الاحتياجات والمتطلبات الكثيرة لحل الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه الاحتياجات التعليم والصحة والغذاء والمواصلات والكهرباء ٠٠٠ وهي مجالات لا يمكن تأمينها إلا من خلال توفر إمكانات وطاقت بشرية ومادية هائلة ٠ (٣)

(١) موريس دوفرجه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤

(٣) Herbert J.D . Urban Planning in the Developing Countries . Frederick and preage
N.Y 1998 .p 41

السمات المشتركة لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

اقتصادي	اجتماعي	سياسي
---------	---------	-------

<p>- ضعف الاستقرار السياسي</p> <p>- كثرة الانقلابات وتدخل المؤسسة العسكرية</p> <p>- صعوبة التكامل والانسجام الوطني</p> <p>- انخفاض نسب المشاركة السياسية</p> <p>- انغلاقية المؤسسات السياسية</p> <p>- التبعية السياسية وقلة الدور في المحافل الدولية</p> <p>- هامشية منظماتها الإقليمية وعدم تأثيرها</p> <p>- تعاني من أزمات التنمية السياسية (أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة الشرعية)</p>	<p>- سوء استغلال الطاقات البشرية.</p> <p>- ارتفاع معدلات النمو السكاني .</p> <p>- ارتفاع معدل الوفيات</p> <p>- انخفاض المستوى الصحي.</p> <p>- انخفاض المستوى التعليمي .</p> <p>- ارتفاع نسبة الأمية.</p> <p>- ضالة و محدودية دور المرأة</p> <p>- التعلق بالخرافات وعدم الإيمان بالتجديد والتطور</p> <p>- سيطرة زعماء تقليديون ، كرجال الدين وزعماء القبائل والقادة العسكريون</p>	<p>- سوء استغلال موارده الطبيعية.</p> <p>- ندرة رؤوس الأموال وسوء استغلالها - انخفاض مستوى الإنتاج.</p> <p>- ضعف الهياكل الاقتصادية.</p> <p>- المديونية وارتفاعها من سنة لأخرى.</p> <p>- انخفاض قيمة الدخل الفردي.</p> <p>- مساهمته الضئيلة في التجارة العالمية</p> <p>- سيطرت الرأسمال الأجنبي على اقتصادياتها</p> <p>- ضعف معظم الدول على التحكم في التكنولوجيا الحديثة</p>
--	--	---

الباب الأول : المشكلات الاقتصادية وآثارها السياسية

- الفصل الأول : مشكلة التخلف الاقتصادي
الفصل الثاني : مشكلة المديونية الخارجية
الفصل الثالث : مشكلة التكامل الاقتصادي

الفصل الأول

مشكلة التخلف

مرت خمس عقود على بداية ظهور تراث التخلف والتنمية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأصبح التخلف موضوعا مشتركا لكل العلوم ، الاقتصاد ، الاجتماع ، السياسة ، حتى التقنيات العلمية التي طورته العلوم التطبيقية صارت جزءا أساسيا من كل جهد نظري وتطبيقي في مجال التخلف ومجالات التنمية المختلفة ، وصار كل هذا التراكم المعرفي أساسا قاعديا لكل سياسة يتم

اتخاذها من اجل دراسة الكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من خانة التخلف ، وعلى الرغم من ذلك لا زالت معظم دول القارات الثلاث تعاني من مشكلة التخلف ، وهو مشكلة بنائية خطيرة لا تمس مجالا واحدا من مجالات الحياة ، وإنما لها صلة بكل الميادين ، الخبرات البشرية ، والمجتمع والسياسة والثقافة .

في هذا الفصل سنحاول التعرف على مشكلة التخلف وأثارها السياسية من خلال فهم معنى التخلف وجذوره وصولا الى بيان تأثيره .

المبحث الأول تعريف التخلف

كان الفكر الاقتصادي في بداية تناوله لمشكلة النمو في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فأطلق على هذه المجموعة من الدول اصطلاح الدول المتأخرة ، وما لبث أن استبدل المصطلح باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة ، وقد ظهر تعبير التخلف للمرة الأولى في عام ١٩٤٣ ولكنه برز بروزا شديدا على المسرح الدولي في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وندوات وحفته بالعديد من البيانات ، فتولد عن مفهوم التخلف كتابات كثيرة ودراسات عديدة لم تقتصر على حقل السياسة والاقتصاد ، بل تناوله علماء الاجتماع واهتمت به معظم الدراسات الإنسانية والعلمية .^(١)

أن تعدد الدراسات وتنوعها افرز إشكالية تعريف التخلف ، إلا انه من الممكن حصر أهم المؤشرات التي استخدمت لتعريفه وأهمها :-

يتفق مفهوم التخلف بالنسبة للعديد من الكتاب مع حصة الفرد من الدخل القومي ، ويستخدم

(١) ج.جازيس ، جغرافية التخلف في البلدان النامية ، ترجمة عبدالحميد الحمادي ، الرياض الدار الجامعية

هذا المؤشر ليس لتصنيف الدول المتخلفة والمتقدمة فحسب ، بل ولقياس مستوى تطورها ايضا ،

فعلى أساس هذا المؤشر صنفت الأمم المتحدة الدول الى الفئات التالية:- (١)

أ- اقل الدول نمواً تلك التي لا يصل دخل الفرد فيها (١٠٠) دولار

ب- دول متخلفة يتراوح دخل الفرد فيها بين ١٠٠ ، و ٣٠٠ دولار

ج- دول في طريق النمو تتراوح المداخل فيها بين ٣٠٠ ، و ٥٠٠ دولار

د- دول نامية فقيرة تكون المداخل فيها بين ٥٠٠ ، و ١٠٠٠ دولار

هـ- دول نامية صناعية تتجاوز المداخيل فيها ١٠٠٠ دولار

وقد عرفت الدول المتخلفة استنادا على متوسط دخل الفرد بأنها (الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية) (٢)

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في حياة الشعوب ، فإنه تعرض للعديد من الانتقادات والتحفظات كونه مؤشر لا يتصف بالشمول ، ولأنه لا يعكس المستويات والتغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الوطنية ، فهناك دول تتمتع بمداخيل عالية وتوازي تلك التي تتمتع بها شعوب الدول المتقدمة ، ففي دول الخليج العربي - مثلا - يتجاوز متوسط دخل الفرد أكثر من ٢٠٠٠ دولار ، ويصل متوسط دخل الفرد في جمهورية الاورغواي في أمريكا اللاتينية الى حوالي ٢٦٥٠ دولار ، ومع هذه المداخيل العالية قياسا لدول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فأنا لا نستطيع وضع هذه الدول في موازاة الدول المتقدمة مما يفند استخدامه كمؤشر لقياس التخلف .

٢- هناك عدد من الكتاب يتفق تعريف التخلف عندهم مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، أو مع عدم التوازن بين النمو في الموارد الطبيعية وبين النمو السكاني ، إذ يشكل الانفجار السكاني في دول القارات الثلاث ونقص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية مؤشر هام لتخلفها ، فبينما يكون معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة ١,٥ % يصل في دول القارات الثلاث الى ٣,٥ % وفي بعض الدول الأفريقية يصل الى ٥ % .

لقد عرفت لجنة التخطيط الهندية التخلف في ضوء هذا المؤشر بأنه (وجود قوى إنسانية عاطلة وغير مستغلة تماما في الوقت الذي توجد فيه موارد طبيعية غير مستغلة وذلك بسبب

(١) ايف لاکوست العالم الثالث والتخلف ، ترجمة عبدالرحمن حميد ، بيروت دار الحقيقة ١٩٨٩ ص ٢١٧

(٢) سمير أمين التراكم على الصعيد العالمي ، ترجمة حسن قببسي ، بيروت دار النهضة ١٩٧٩ ص ٤٢

انخفاض معدل تكوين رأس المال أو الجهل في استغلال الموارد المتوفرة) (١) ، كما عرف التخلف ايضا بأنه (الأداء غير الكامل للاقتصاد القومي تؤدي الى معدلات إنمائية غير متكافئة مع المعدلات السكانية وغير متساوية لإمكانات ومقدرات الدخل الحقيقي أو الموارد البشرية والطبيعية) (٢) ، وقد استخدم ايف لاکوست ذات المؤشر في معرض تعريفه للتخلف بقوله (انه وضع يتميز بانفصام دائم أو جنوح نحو الانفصام بين نماء سكاني قوي نسبيا وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان) (٣)

٤- يتحدد مفهوم التخلف باستخدام مؤشر آخر مفاده إجراء مقارنة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وينطلق الكتاب الذين عرفوا التخلف في ضوءه من مقولة رئيسة وهي ((لا يمكن تعريف وضع متخلف إلا من خلال قياسه بوضع متقدم)) (٤) لذلك فإنهم لم يترددوا بوضع قائمة من خصائص ونوازع ودوافع مفتقدة في الدول المتخلفة والتي ينبغي إيجادها كشرط أولي

للخروج من خانة التخلف ، فيضع (هـ • لينشتاين) الصفات التالية عادا إياها المفقودات المطلوبة :-

أ- حوافز السوق الأوربية

ب- الاستعداد لخوض مشاريع جديدة

ج- اندفاع التدريب على الوظائف الصناعية

د- الإسهام في التقدم العلمي والتكنولوجي (٥)

وكثمرة للمقارنة فان التخلف يعرف بأنه تخلف السكان فهو يرسم صورة مجتمع تقليدي يتسم بكونه فاشل نسبيا في حل المعضلة الاقتصادية لسيطرة الانسان على البيئة وتدني كفاءة العمل وضعف التخصص في المهن والتجارة وغياب المنظمين (٦)

أن من أهم ما يؤخذ على استخدام مؤشر المقارنة لتعريف التخلف ، هو انه غير موضوعي ، فالدول المتقدمة لم تمر بالظروف التاريخية التي مرت بها الدول المتخلفة ، وان عناصر تراكم رأس المال في الدول المتقدمة الذي كان أساس الانطلاق الصناعي كان على حساب

(١) غالب الحمود عربيات ، تخلف العرب والعالم الثالث ، عمان ، المؤسسة العربية للنشر ١٩٩٣ ص ١١

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١

(٣) ايف لاکوست ، العالم الثالث وجغرافية التخلف، ترجمة عبدالرحمن حميد ،بيروت دار الحقيقة ،ص ٢١٧

(٤) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥

(٥) توماس سنتش ، الاقتصاد السياسي للتخلف ، ترجمة فالح عبدالجبار ،بيروت،دار الفارابي ١٩٨٩ ،ص ١٢٤

(٦) لمصدر نفسه ،ص ١٢٥

الدول المتخلفة في المرحلة الاستعمارية وما مارسه المستعمر في استنزاف موارد ومقدرات الدول المستعمرة •

٤- وهناك عدد من الكتاب تبنى تفسيراً عنصرياً لتعريف التخلف ، فهم يدعون تفوق الجنس

الأبيض على باقي الأجناس الملونة ، وللتدليل على صحة رأيهم يقولون أن جميع سكان

الدول المتقدمة فيما عدا اليابان والصين هم من الجنس الأبيض وهم الأسمى ، بينما

اغلب سكان دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هم الملونين المتأخرين غير القادرين

على فهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا ، وذهب بعضهم الى رسم خارطة العالم بلونين ،

الأزرق ويشير الى العالم المتقدم والبنّي ويشير الى العالم المتخلف (١)

إلا أن تاريخ الشعوب يثبت بطلان هذا المؤشر وعدم صحته فالجنس البشري عنصر واحد ،

والقدرة والذكاء لا يعرفان حاجزا لونيا ، كما أن العلم الحديث لم يسجل دليلا واحدا يثبت

وجود اختلاف أو تباين طبيعي بين الأجناس من حيث مستوى الذكاء أو

النشاط أو القابلية للعمل •

أن عدم مقبولية هذا المؤشر لتفسير ظاهرة التخلف جعلته ينحسر ويتلاشى ، غير أن مؤشر متصل ولا يقل خطورة عنه ظهر في التداول في السنوات الأخيرة ينطق من علاقة الأديان بالتقدم والتخلف ، فقد ادعى من روج له بان التخلف يرجع الى بعض الأديان التي تنادي بالتنكشف والقناعة وتؤمن بالقدر ولا تحت على العمل ، ويضيف هؤلاء أن الدين المسيحي يحث الناس على السعي والتحرر والتفكير والتجديد والابتكار بعكس الأديان الأخرى ، وتتأسى هؤلاء أن الأديان السماوية ذات مصدر واحد • فادين المسيحي يدعو الى القناعة ايضا (أعطنا خبزنا كفاف يومنا) التي يردها المسيحيون على فاتحة موائدهم (٢) ، وان الدين الإسلامي حث على العمل فهو دين عبادة وعمل ومعاملة وقد عني الإسلام بمظاهر التنظيم الاقتصادي كافة ، ونظم التجارة وجعل الائتمان على أحسن صورته واعتنى بكل ما من شأنه إصلاح الأسرة والمجتمع(٣)

أن المؤشرات المستخدمة لتعريف التخلف وعلى الرغم من عدم كفايتها لتقديم تعريف مانع جامع إلا أنها تصلح لبيان خصائص التخلف ، كما انه لا يمكن حصر التخلف بأسباب —————

(١) Jadish Bagwat . The Economic Of Underdevelopment Countries .Maclitten company. New York 1986 .P14

(٢) عبدالحميد القاضي ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٩ ص ٤٧

(٣) محمود الخالدي ، الأصول الفكرية للثقافة الإسلامية ، عمان ، دار الفكر ١٩٩٨ ص ١٩٧

اقتصادية فحسب ، بل أن التخلف بحد ذاته هو اختلال هيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي •

المبحث الثاني

جذور التخلف

أن البدء بمناقشة جذور التخلف يتوجب أن نقتبس النص التالي لجوندر فرانك Gunder Frank الذي يقول فيه (لا نأمل أن نصوغ نظرية كفة للتنمية والسياسة للغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعانون من التخلف بدون بدء المعرفة بماضيهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتاريخي ، وكيف سمح بإظهار حالة التخلف التي يعانون منها) (١)

فالتخلف لم ينشأ من فراغ ، فهو كمشكلة شأنه شأن أية مشكلة أخرى ذو أبعاد تاريخية واجتماعية وسياسية ، فضلا عن كونه مشكلة اقتصادية ، وإذا كان التعريف يثير تناقضات بين المعنيين بدراسته ، فان جذوره تبين انقساما بين طرفين :-

الأول : الذي ينظر الى التخلف كمشكلة تاريخية لها مسبباتها التي تطورت مع التطور الاقتصادي والسياسي العالمي .

الثاني : الذي يتعامل مع مشكلة التخلف كظاهرة طبيعية تقليدية وفقا لطبيعة وتقليدية المجتمعات التي تعاني منه .

وقد عرف الطرف الأول بأنصار (مدرسة التبعية) ، وعرف الطرف الثاني بأنصار (مدرسة التحديث) .

فمدرسة التبعية حول نشأة التخلف وجذوره تبني صياغتها الافتراضية على النحو الآتي (أن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات دول القارات الثلاث قبل إخضاعها للنفوذ الأوربي ، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور المركز الرأسمالي ، أي أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي الرأسمالي منذ القرن السادس عشر) (٢) ، ويعد مفهوم التبعية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية في صورتها التقليدية ، وهي مفهوم يتكون من شقين أساسيين ، احدهما شق العلاقات إذ تصبح التبعية هي الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة

A.GFrank The Development Of Underdevelopment.NewYork.Monthly Review (١)
Press 1989 P 14

Ibid . P 4

(٢)

من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر ، والشق الآخر هو شق المؤسسات ، إذ تصبح التبعية عبارة عن تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنوية لاقتصاديات دول أخرى .(١)

ولقد عبر عالم الاجتماع النرويجي (غالتونج) عن تلك العلاقة غير السوية باستخدام مصطلح (الاستعمار الهيكلي) الذي يشير الى تفاعل راسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار المركز للسلع المصنعة ، مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية ، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية (٢) ،

وهناك إجماع كبير على هذه الفرضية بين كتاب مدرسة التبعية وخاصة الكتاب من أمريكا اللاتينية ، إذ يؤكد فرانك أن بلاد أمريكا اللاتينية لم تكن نامية ولكنها لم تكن متخلفة ، فالتخلف

يشير الى خصائص هيكلية معينة بدأت مع الدمج العنيف لهذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي منذ مطلع القرن السادس عشر (٣)

ويرى سنكل (Oswaldo SUNKEL) أن تخلف الدول في القارات الثلاث ككل كان احد أسباب تقدم الدول الرأسمالية المتطورة ، وذلك لان هذه الدول قد استخدمت دول القارات الثلاث لإشباع حاجاتها لا لإشباع حاجات السكان الأصليين ، وقد أدى ذلك الى فقدان الاستقلال الاقتصادي للدول منذ ذلك الوقت . (٤)

ويؤكد والستين (Immanuel Walesten) أن نشوء النظام الرأسمالي العالمي وتوسعه قد خلق شرطاً خانقاً لتطور دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ففي الوقت الذي أتاح هذا النظام فرص النمو في أوروبا فقد حرم دول القارات الثلاث من هذه الفرصة (٥) .
ويذهب أنصار مدرسة التبعية الى وضع ثلاث أسس يعدها رئيسة لمساندة افتراضاتهم السابقة ، وهذه الأسس تقوم على الآتي (٦)

-
- (١) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ١٩٨٩ ص ٦٥
(٢) مصطفى كامل السيد ، التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث ، القاهرة،بروفيشنال للنشر ١٩٩٤ ص ٢٠٦
(٣) Ibid : P 32
(٤) Oswaldo Sunkel . Big Business and Development – Latin American . Foreign affairs .vol 50 April 1972 P 112
(٥) manual Walesten . The Modern World System N.Y. Academic Press 1974 .P 35
(٦) محمد السيد سعيد . نظرية التبعية وتفسير التخلف . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩ ص ١٣٩

١ - أن الاقتحام العنيف لدول القارات الثلاث قد اتخذ في البداية صورة النهب الاستعماري المباشر للثروات ونقلها الى الدول المهيمنة (اسبانيا والبرتغال - حتى نهاية القرن السابع عشر وهولندا وبريطانيا وفرنسا بعد ذلك) ، ولم تكن هذه القوى تنظر الى الدول التي استعمرتها إلا كحقل نهب ، مما دفع عملية التراكم الرأسمالي في المراكز الأوربية وبداية عصر التصنيع والتطور ، وبالمقابل نزع التراكم الرأسمالي في الدول المستعمرة فأصبحت متخلفة أو في طريقها للتخلف عن ركب التطور الذي بات يقطع أشواط هامة في اوربا .

٢ - أن تأسيس النظام الرأسمالي العالمي قد ارتبط - فضلا عما تقدم - بنظام التخصص وتقسيم العمل الدولي يقوم على تدرجية السيطرة (Hierarchy Of Control) وعدم تساوي عائدات المبادلات الناشئة ، فبينما كانت الدول الأوربية تستنزف موارد دول

القارات الثلاث ، كانت تعيد هذه الموارد على شكل بضائع وسلع وخدمات بأضعاف مضاعفة ، وكانت هذه العملية مشروطة بما يناسب المركز وغير مواتية لنمو الاخرى .
٣- أن تدعيم النظام الرأسمالي قد ارتبط بحماية وتدعيم هياكل سياسية - اجتماعية في البلاد الخاضعة والتابعة غير ملائمة لنموها الاقتصادي ، ويشار هنا الى تحالف الطبقات الإقطاعية مع الدول المستعمرة ، مما أدى الى نشوء طبقة برجوازية لا يهتما سوى مصالحها ومدى قدرتها على استثمار ما تجنيه خارج بلدانها ، مما أسهم بشكل غير مباشر استنزافا مضافا لموارد ومقدرات بلدانها .

وتقدم الكاتبة سوزان بودنهيمر دليل على الأسس السابقة عندما تؤكد بان بداية التبعية بدأت في غواتيمالا منذ منتصف القرن السادس عشر ، عندما تم ربطها بحاجات اسبانيا عن طريق نظام الهيمنة السياسية المباشرة ولوائح وتنظيمات التجارة وتكوين طبقات محلية مواتية للاستعمار ، حتى أصبحت الأوليات السياسية والاقتصادية تتحدد باحتياجات ومصالح قوى التبعية ،وبدا استقرار منظومة التخلف بالزراعة التصديرية القائمة على سلعة واحدة ، نزيف رأس المال ، التركيز المتطرف للثروة وخضوع غواتيمالا للنهب الاقتصادي لصالح المركز الأوربي المهيمن (١)

S. Budenhemer. The struggle with dependency .NY Johwily press1974.p63 (١)

وذات النشأة للتخلف التي ارتبطت باستغلال الشعوب وتحطيم الثقافات حصل في الهند والمكسيك والبرازيل وشيلي واغلب دول القارات الثلاث ، ويكفي أن نذكر هنا أن الماركيز سالسبوري وزير شؤون الهند في العام ١٨٧٥ كان قد حذر من انه (ما دامت الهند يجب أن ينزف دمها فان هذا النزف يجب أن يتم بحكمة) (١)

لقد كانت الحركة الاستعمارية العالمية قد تميزت بالسعي الدعوب أو التوق الشديد للشعوب الأوربية في السيطرة على المحيطات والبحار والمضائق الإستراتيجية الهامة خاصة في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد بدأت في اشد صورها حدة في أمريكا اللاتينية ، إذ استطاعت الاستيلاء على معظم أجزائها واستغلالها استغلالا كاملا تقريبا وذلك بفضل ما لاقوه من تسهيلات جغرافية وسكانية أتاحت لهم ذلك ، بعكس ما حدث لهم في أفريقيا إذ لم يستطيعوا أول الأمر فرض سيطرتهم عليها بفعل الأوبئة والأمراض التي فتكت بهم ، ويمكن بصورة عامة أن نحدد الأهداف الموجهة للحقبة الاستعمارية بما يلي (٢)

- ١ - البحث عن الأسواق الجديدة ضمن إستراتيجية التوسع .
 - ٢ - البحث عن الموارد والثروات الطبيعية التي تديم عجلة اقتصادها وتطوره .
 - ٣ - استغلال الموارد البشرية ، عن طريق استغلال الأيدي العاملة الرخيصة ، وقد بلغ ذلك أبشع استغلال من خلال تجارة الرقيق واستعباد الشعوب وخاصة في أفريقيا .
 - ٤ - فرض النفوذ العسكري والسيطرة السياسية وحكم الشعوب وفرض القوانين الإدارية التي تخدم مصالحهم ومحاولة طمس الثقافة الوطنية .
- لقد ساعدت ظروف الدول الاستعمارية وتملكها العديد من العوامل التي يأتي على رأسها المبتكرات التكنولوجية التي شهدها القرن التاسع عشر وامتدادها الى مجالات القوة العسكرية والاكتشافات الطبية تمكنها فرض سيطرتها على معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ذات الأهمية الحيوية الاقتصادية والعسكرية وما رافق ذلك من نهب مستمر لثرواتها بكل الطرق والأساليب ، وكانت هذه الخلفية تمثل العامل الجوهري في خلق مناطق التخلف في العالم .
- أن ما تقدم من افتراضات وأسس أصحاب مدرسة التبعية في نشأة التخلف لم يسلم من الانتقادات التي وجهت الى ما تبنته ، فهناك من يرى صعوبة حصر تيار بعينه للمدرسة

(١) محمد السيد سعيد مصدر سبق ذكره ص ١٤١

(٢) محمود الكردي ، التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، القاهرة دار المعارف ١٩٨٧ ص ١٥٧

، وتتشا الصعوبة عن تنوع التيارات التي تصب في هذه المدرسة من ناحية التطورات التاريخية التي انتابت تيارات أو مفكرين معينين ، إذ أصبحت أفكارهم تبعد بهذه الدرجة أو تلك عن الافتراضات سالفة الذكر والتي تشكل صلب المدرسة من جهة ، ومن جهة أخرى أن الاتجاه العام لشرح مدرسة التبعية هو تمييزهم بين رافدين أساسيين : رافد قومي ندى في أروقة اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة ، ورافد يستمد أفكاره من تقاليد التحليل الماركسي (١)

هذه التباينات بين الروافد المختلفة لمدرسة التبعية جعل من المتعذر الاتفاق على أسسها غير انه يمكن القول بان هناك تقاليد تشكل التيار الأساس لها وهي تلك التي تنظر الى التبعية باعتبارها نظرية للتخلف .

ورأى البعض أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تساعد وتمكن العوامل الخارجية في استمرار وإعادة إنتاج التبعية والتخلف. كما أن هناك نقد للثنائيات التي طرحتها مثل المركز - الأطراف، أو الأفلاك - التوابع، (ويعتقد بعض الكتاب أن الهيمنة الخارجية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تجد سندا لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، لذا فان إنهاء حالة التبعية

يستدعي تغييرا في الأبنية الاجتماعية الداخلية، مع الانتباه إلى أن ذلك سيؤدي إلى الدخول في صراع مع النظام الرأسمالي المهيمن.

كما أن جزء من منظري التبعية يرون بان إنهاء حالة التخلف والتبعية يحتاج إلى عمل ثوري جذري يؤدي إلى تغيير بنيوي راديكالي، لضمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية، من خلال إنهاء حكم البرجوازية المحلية في الدول المتخلفة، كما يرى آخرون بان نظرية التبعية لم تنجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف، إضافة إلى أنها وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها المتنوعة والمميزة. كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأهمية المطلوبة (٢) اما أنصار التيار الثاني لتفسير ظاهرة التخلف، فأنهم يرون أن نشأة التخلف ذات طبيعة تقليدية

(١) نصر محمد، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص، ص (٢٠٤ - ٢٠٦

(٢) ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، ٢٠٠١، ص ص ٦٤، ٨٥

له مسبباته الداخلية ، وينطلقون في معرض دفاعهم من حجم الثروة التي نقلت الى البلدان الرأسمالية ويحجبون أهمية النهب الذي حدده دعاة الطرف الأول ، إذ يرون فيه تعميم خالي من النظرة العلمية ، وهم لا يعفون دول القارات الثلاث من مسؤوليتها التاريخية في التخلف نشأة واستمرارا .

وقد انبرت كل الجهود الذي مثلها الطرف الثاني لتفسير العملية التطورية التي قادت أوربا الى مرحلة الاقتصاد الصناعي ، واتجهوا في تفسيرهم لحركة المجتمعات البشرية وجهة شمالية كلية عن طريق تحويل الفروض الأساسية فيها الى ما يشبه النماذج المثالية التي تنطبق بالضرورة على كل الحالات ، وعلى كل المجتمعات ، فقد وضع تالكوت بارسونز T. Parsons متغيرات لتحليل التخلف والتقدم وأطلق عليها اسم متغيرات النمط وهي ما يلي (١):-

١ - الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني .

٢ - المصلحة الذاتية مقابل المصلحة العامة .

٣ - العمومية مقابل الخصوصية .

٤ - الأداء مقابل النوعية

٥- التخصص مقابل الانتشار •

وفي معرض رده على مدرسة التبعية يؤكد روبرت برينير (Robert Brenner) الذي يرى في التخلف ذا نشأة عائدة لطبيعة مجتمعات الدول في القارات الثلاث ، بقوله (أن القول بان نشأة التخلف والتقدم تمثل وجهين متلازمين لعملية واحدة يتضمن خطأين الأول : كان التطور الرأسمالي قد حدث ليس نتيجة لخلق سوق دولية وإنما نتيجة التطور في العلاقات الاجتماعية جعل إمكانية إنشاء سوق دولي ممكنا ، وان الصناعة الأوربية توسعت بصورة أساسية في الأسواق المحلية لا الأسواق العالمية ، والثاني: أن نزح الثروة المباشر لم يكن العامل الحاسم والأكثر أهمية وألوية في التسلسل السببي للتخلف ، وإنما استخدام الثروة في تطور المجتمع الذي عجزت معه دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حتى بعد عقود طويلة بعد الاستقلال) (٢)

(١)عبدالملك المقرمي ،الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف،بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١ص٣٤

(٢)عادل الحسيني وآخرون ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ص ١٤١

أن التخلف وفقا لرأي هذا الفريق ناشئ من الطبيعة التقليدية لمجتمعات دول القارات الثلاث والتي لم تستطع الخروج من خانته فهو حالة تعيد تكرار نفسها بسبب الانفجار السكاني وقلة الموارد وعدم وجود كوادر كفاءة تستطيع إدارة التمويل الذاتي للتنمية •

المبحث الثالث نماذج التخلف وآثاره السياسية

على الرغم من اشتراك دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بمشكلة التخلف ، إلا أن هذه المشكلة ليست على درجة واحدة فيها ، فهناك من الدول من استطاعت أن تطور قاعدة صناعية وشهد اقتصادها نموا متواترا ، كما تمكنت العديد منها أن تطور بنائها الاجتماعي والتقني ، غير أنها لا زالت لم ترقى بعد الى مصاف الدول المتقدمة ، الأمر الذي دعا بعض الكتاب الى تقديم نماذج لتخلف دول القارات الثلاث معتمدا على ذات المؤشرات التي استخدمت في تعريفه .
فقد قدم الكاتب الفرنسي (روني اولدرام) في كتابه فقر الأمم عدة نماذج تعتمد على تناقضات أحوال الدول وهي :-

- ١- الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، مقابل الدول ذات الكثافة المنخفضة مثل اندونيسيا وموريتانيا .
- ٢- البلدان التي تمتلك موارد طبيعية مقابل الدول التي تفتقر إليها والدول الأفريقية تقدم مثالا للنموذجين .

٣- الدول التي تمتلك مركزا استراتيجيا والدول التي ليس لها موقع فعال مثل شمال أفريقيا ووسطها •

٤- الدول ذات الرقعة الجغرافية الواسعة مقابل الدول محدودة المساحة مثل الهند وغينيا •

٥- الدول التي تعرف معدل نمو مرتفع مقابل الدول ذات النمو المنخفض ، مثل الإمارات العربية وهاييتي • (١)

من خلال هذه النماذج يتضح أنه وعلى الرغم من الإمكانيات المتوافرة في بعض الدول إلا أنها لا زالت تقبع في التخلف ، الأمر الذي دفع الاقتصادي الأمريكي (جون كلبرايت) الى تقديم نماذج لكل قارة فقد صنفها على النحو الآتي :-

١- النموذج الأفريقي : الذي يتسم بصفة خاصة في انعدام أرضية تقنية وثقافية الى حد أن غيابها يشكل عائقا أمام التقدم الاقتصادي •

٢- النموذج الأمريكي اللاتيني: الذي يتسم بوجود بنية اجتماعية تستأثر بالانجازات

(١) Ronny Audrain . Poorness of Nations . Princeton university press . 1989.p 76

الاقتصادية المتحققة تتمثل في دور كبار الملاك والمستثمرين والطبقة الحاكمة ، إذ حققت نمو كبيرا في مداخلها وهي لا تشكل أكثر من ٥% في حين باقي الشعوب لا زالت تعيش على خط الفقر أو دونه •

٣- النموذج الآسيوي : ويتعلق بنوعين من الدول ، دول الوفرة النفطية ، إذ حققت نمو مضطرد وارتفاع في متوسط دخل الفرد ، ولديها إمكانيات مادية ومتقنين وقاعدة صناعية ، إلا أنها لا تستطيع مواكبة التقدم التقني واللاحاق به ، والدول التي تمتلك الإمكانيات ولكنها تعاني من ضغطا سكانيا ينقص من تأثير التطور الاقتصادي مثل الهند الباكستان • (١)

ويقدم الوضع الحالي للدول نموذجين ، نموذج الدول المتخلفة الغنية التي تتراوح المداخل فيها بين ١٥٠٠ دولار و ٥٠٠٠ دولار بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها اقتصادها وضعف الكثافة السكانية فيها ، ونموذج الدول المتخلفة الفقيرة ذات المداخل المنخفضة جدا ، إذ تتراوح بين ٦٠ دولار و ١٢٠ دولار • (٢)

أن التخلف كمشكلة معقدة وشمولية ، فإنها تصيب جوانب الحياة كافة ومن الخطأ حصرها في الجانب الاقتصادي فقط في عوامل التأثير والتأثر ، مما يسمح لنا ببيان أهم اثار التخلف على الصعيد السياسي ، فمن بين السمات التي حددها أيلكس انكلر (A. Ikeler) لتأثير التخلف على المستوى السياسي بان التخلف يؤثر على الاستعداد لتلقي الخبرات الجديدة والتوجه

الديمقراطي في السلوك العام ، وضعف الإيمان بإمكانية العلم في تحقيق المعرفة ، ثم الإيمان بالعدالة الاجتماعية وتقييم الانجاز الإنساني و الفردي (٣)، ويرى أن الدول المتخلفة تعاني من وضعا ديموغرافيا (سكانيا) لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري ، ويتسم هذا الوضع بارتفاع كبير في معدل النمو الديموغرافي الذي يتراوح بين ٢,٥% و ٣,٥% في حين أن معدل النمو بالدول المتقدمة لا يزيد في المتوسط على ١,٢% وان معدل النمو في العالم هو ١,٨% ، وقد أنتج هذا الوضع أن دول القارات الثلاث ذات بنية شابة ، إذ أن أكثر من ٥٠% من تعداد سكانها لم يصلوا الى سن العشرين عاما ، وقد استنتج انكلر من هذه الحقائق أن سبب عدم الاستقرار السياسي يعود الى عدم قدرة الدولة على تامين متطلبات الشباب مما يدعوهم الى الاحتجاج السلمي وغير السلمي مما يخلق وضعا امنيا وسياسيا مريكا لا تستطيع

(١) فتح الله ولعلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤

(٢)المصدر نفسه ،ص ١٥٧

(٣) عبدالملك المقرمي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩

معه النخب السياسية التعبير عن برامجها (١)٠

فالتخلف يسهم في إرباك الحياة السياسية ويؤدي الى عدم الاستقرار والفوضى في حركة القوى السياسية وفي عمل المؤسسات السياسية وفي عمل المؤسسات الدستورية وذلك بسبب الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الاعتبارات والقوى التقليدية في تشويه دور المواطن في الحياة السياسية وإعاقة الإسهام الايجابي في تقدم مجتمعه(٢)

ولعل من أهم الآثار التي يتركها التخلف على الصعيد السياسي يمكن تحديد الآتي :-

١ - أن التخلف يسهم في إرباك الحياة السياسية ويؤدي الى عدم الاستقرار والفوضى في حركة القوى السياسية وفي عمل المؤسسات الدستورية ، وذلك بسبب الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الاعتبارات والقوى التقليدية في تشويه دور المواطن في الحياة السياسية .

٢ - إعاقة كل أشكال التنمية وخاصة التنمية السياسية ، لضعف وعي وعدم استجابة التراكيب والبنى الاجتماعية لجمودها ووضعها الثقافي المتردي مما يديم عدم الاستقرار

٣ - الخضوع للماضي وعدم الإيمان بالتجدد والتطور .

٤ - فساد بعض العناصر البشرية الموكول إليها تنفيذ القرارات من ابسط أنواع العلاقات بين

الموظف والمواطن الى أرقى درجات النشاط الحكومي .

- ٥ - ضعف الوعي القانوني ومنظومة الحقوق والواجبات مما يؤدي الى الفوضى .
- ٦ - تكريس الانتماءات العرقية والدينية والقبلية مما يؤدي الى ضعف الاندماج ويهدد الوحدة الوطنية .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٠

(٢) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ٥٧

الفصل الثاني

مشكلة المديونية

أن الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كانت سببا رئيسا لتخلفها ودخولها في مشكلة أخرى هي مشكلة المديونية التي تعد سببا ونتيجة للتخلف واستمرار هذه الدول في دوامة الضغوط الداخلية والخارجية ، ففي معرض بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تتقدها من المشاكل المتفاقمة التي كانت ولا زالت تتعرض لها ، وسعيها لرسم وتنفيذ خطط تنمية يمكن أن تنتشلها من واقع التخلف وفي ظل الظروف الدولية التي أتاحت لها النظر الى الاستدانة الخارجية كعصا سحرية يمكن أن تقفز بها الى مصاف الدول المتقدمة وكحل فعال كانت تبحث عنه ، لأنه يعينها على الاستمرار على طريق التنمية ، ومع مرور الوقت وجدت دول القارات الثلاث نفسها وهي تتخبط في لعبة القروض ، واستمرار الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية بلعب دور الدائن المنقذ من خلال تشجيع البنوك المالية والتجارية بالاستمرار في إقراض الدول من دون أن تراعي قدرة الدول على السداد نشأة مشكلة المديونية الخارجية التي تعاني منها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فما المقصود بمشكلة المديونية ؟ وكيف نشأت وتطورت الى المراحل الخطيرة التي وصلت لها ؟ وما هي

أسبابها ؟ وما آثارها ؟ وما هي الحلول المقترحة للخروج منها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل .

المبحث الأول تعريف المديونية ونشأتها

هناك العديد من التعاريف لمفهوم المديونية ، ففي معناه العام يعرف الدين بأنه (عبارة عن مبلغ نقدي يقدمه المقرض إلى المقترض بصفة رضائية ويلزم المدين برد هـ في الآجال المحددة والمتفق عليها،) (١) ، وعلى صعيد الديون الدولية فيعرف (انه الدين الذي تحصل عليه دولة من دولة أخرى أو المؤسسات المالية الدولية أو التجارية) (٢) غير أن هذه التعاريف قد تصلح لان تكون شرحا دلاليا لمفردة الدين ، الأمر الذي دعا ثلاث هيئات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية) الى تقديم تعريف للمديونية تم اقتراحه في عام ١٩٨٤ ومضمونه (مجموعة الالتزامات التعاقدية التي تسمح بتسديد دولة ما للأموال المستوجبة ضرورة دفع الأصل مع أو بدون فوائد أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد الأصل) (٣)

فالمديونية ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد سياسية واجتماعية تعاني منها اغلب دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي ناتجة عن سياسة اقتراض هذه الدول بهدف انجاز مشاريع التنمية ، وإزاء تكرار هذه العملية وبلوغ الديون مرحلة عدم قدرة هذه الدول على السداد مما أدى الى تراكمها في

ظل الركود الاقتصادي سواء داخل هذه الدول أم على النطاق الدولي عموماً ، أضحت المشكلة تؤرق الدول الدائنة والدول المدينة على حد سواء .

وتقسم الديون إلى عدة أصناف وفق معايير محددة وأهمها (٤)

١ - حسب المصدر: ديون داخلية: وهي تعتمد على العملة المحلية من فرد إلى فرد في نفس الإقليم دون تغيير في القدرة الشرائية وهذا نظراً لثبات كمية النقود، فلا يؤدي هذا الدين إلى وقوع اختلال في الدورة الاقتصادية ولا يشكل عبئاً على الدولة .

ديون خارجية : وهي قروض التي تنتقل بين الدول بشكل عملة صعبة وفي حالة عدم كفاية الديون الداخلية أو حاجة الأفراد إلى المعاملات الخارجية وتتطلب عملية الاقتراض لصرف العملات بالإضافة إلى وجود ضمانات تقدم إلى الدائن.

(١) عمار طاحون ، الديون العربية الخارجية ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٨ ص ٦

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨

(٣) مصطفى كامل السيد ، مديونية العالم الثالث ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات ٢٠٠٦ ص ١٣

(٤) Funso Aluko . The Third World Debt Crisis . African Journal of political and international relation . Vol .4 .April 2010 pp 120- 127

٢ - حسب القانون: ويقسم إلى نوعين:

ديون عامة: ويكون أحد طرفيها على الأقل الدولة أو أحد هيئاتها وعادة ما تكون مقترضة لتمويل خزينتها العمومية (في حالة العجز) أو لمعالجة اختلال بنيتها الاقتصادية أو لتجهز مؤسساتها لسلع أجنبية أو تقترض الدولة من الأفراد المنتمي إليها المؤسسات المالية الداخلية والخارجية أو من الدول .

ديون خاصة: وتكون بين إرادتين خاصتين بحيث يهدف المقترض إلى استعمال القرض للحصول على الأرباح والإمكانية تسديد هذا الدين في حين يستعمل هذا الدين بطريقة اقتصادية من أجل تحقيق أكبر منفعة وبأقل تكلفة.

٣ / حسب المدة (الآجال):

قروض قصيرة الأجل: وهي قروض لا تتجاوز السنتين وتستعمل في الأصول المتداولة كسلع والمواد الأولية والحسابات الجارية بالإضافة إلى تمويل عجز الميزانية بصفة طارئة وذلك بواسطة الأوراق التجارية ويكون معدل الفائدة في هذا النوع من القروض مرتفع وهو يعبر عن تدهور حالة المدين .

قروض متوسطة الآجال: تكون مدتها من سنتين إلى خمسة سنوات وتستعمل في تجهيز المؤسسات الخاصة والعامة بمعدات وأدوات وتخضع عملية التسديد إلى إهلاك الأصول المستعملة فيها.

قروض طويلة الأجل: وهي قروض تفوق مدتها ٥ سنوات وتستعمل لتمويل المؤسسات والمشاريع وكذا الميزانيات وذلك من أجل تحقيق التوازنات المالية والحصول على الأصول الثابتة بشكل أسهم خاصة وعامة.

٤ - حسب الاستعمال:

قروض استهلاكية :- تستعمل في شراء السلع والخدمات من أجل الاستهلاك .- المقرض دائما هي الدولة تستعمل في معالجة أزمة الكساد - تمنح عادة من أجل التقليل أو القضاء على ظاهرة البطالة. تعد القروض الاستهلاكية قروض طويلة الأجل نظرا لصعوبة تسديده .

قروض استثمارية: ويستعمل هذا النوع من القروض بإنشاء المشاريع وتوسيعها لغرض تحقيق الربح أوفي حالة تجهيز المؤسسات العمومية لغرض تحقيق النفع العام.- ينشط الدورة الاقتصادية - يدعم مؤسسات القروض يمنحها للأموال اشتراكها في الاستثمار - تعد القروض الاستثمارية قروض طويلة الأجل.

٥ - حسب الاختيار أو الإيجار : في العادة تكون القروض اختيارية خاضعة لحرية المتعاقدين من حيث تحديد شروط القرض وإسنادا لذلك فإن القانون أحد الطرفين على عملية الاقتراض وبالتالي يكون للدولة سلطة الجبر وذلك بسبب عدم الثقة بين الدولة والأفراد وعادة ما يحدد تاريخ استحقاق القرض وكذا فائدته وإن جدد فيكون من طرف وأحد (الدولة) ..

أن مشكلة الديون وفق المؤشرات التاريخية تعود الى القرن التاسع عشر عندما سعت بعض الدول الى محاولة تقليد الغرب الصناعي وثورته ، والميل الى سياسات التحديث فقد بلغ إجمالي الدين العام للدولة العثمانية عام ١٨٥٨ حوالي ٢١٨ مليون ليرة تركية ، وقد نتج ذلك لفساد الإدارة المحلية وعدم كفاءتها في إدارة المشاريع مما أدى الى عدم قدرتها عن تسديد ديونها وأنشأ مجلس إدارة الدين العثماني عام ١٨٨٠ وأصبح جهاز وصاية اقتصادية بيد القوى الأوربية (١)

ونتيجة للخطط التحديثية التي قام بها الخديوي إسماعيل تفاقمت ديون مصر ، إذ بلغت في العام ١٨٧٦ ٦٨،٥ مليون جنيه ، وتمت في العام نفسه (إعادة جدولة الدين) (٢) اثر توقف مصر عن التسديد وتم إنشاء لجنة الدين العام التي أصبحت جهازا لمراقبة الاقتصاد المصري وماليتها وكمحلة أولى سبقت الاستيلاء الشامل على البلد من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢ (٣)

وفي بداية القرن العشرين وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تم تحديث حركة الرساميل وكانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الدائن الأساس بالنسبة لبقية العالم ، وفي العام ١٩٢٩ تعرض الاقتصاد العالمي لازمة حادة أدت بالدرجة الأولى الى هبوط مداخيل صادرات الدول المدينة نتيجة الكساد والركود في البلدان الصناعية وانخفاض طلبها للمواد الأولية التي تصدرها الدول المدينة وخاصة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الأمر الذي أدى الى انهيار أسعار هذه المواد وتفجر أزمة الديون التي كانت ذات مدى عالمي ، ولتجاوز أزمة الديون سعت الدول

للحصول على اعتمادات قصيرة الأجل لتنمية خدمة ديونها ويسبب عدم حصولها على تلك الاعتمادات لعدم وجود الممول دخلت معظم دول القارات الثلاث مرحلة العجز عن الدفع منذ ١٩٣١ (٤) .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فإن تاريخ الأحداث والأوضاع الاقتصادية يشير إلى أن هذه الفترة شهدت تغيرات هائلة ابتداء من التوقيع على اتفاقية (بريتون وودز) وإنشاء مؤسسات

(١) جورج قرقم ، التبعية الاقتصادية ومأزق الاستدانة ،بيروت، دار الطليعة ١٩٨٠ ص ٤٦

(٢) يقصد بإعادة جدولة الدين الاتفاق بين الدولة المدينة ودائنها على شروط جديدة لسداد الدين تتضمن بشكل أساس مد آجال السداد لفترة أطول من السابق وتحديد سعر فائدة جديد وتبدأ العملية بطلب تقدمه الدولة المدينة إلى دائنها .

(٣) جورج قرقم ،المصدر نفسه ،ص٤٨

(٤) رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة ، السياسة الدولية العدد ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦ ص ٦٥

دولية تفي لصياغة نظام اقتصادي ووضع أسعار ثابتة للصرف قابل للتحويل ضمن حدود معينة وتشجيع تدفقات رأس المال لإغراض إنتاجية واستثمارية ، مثل البنك الدولي لإعادة اعمار ما دمرته الحرب وصندوق النقد الدولي لإعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة النقدية ، إلا أن ما شهدته بدايات هذه الفترة وخاصة على صعيد معظم دول القارات الثلاث هو حصولها على الاستقلال ، وبالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي سواء من الدول أم المؤسسات المالية الدولية .(١)

لقد كانت معطيات الديون في دول القارات الثلاث في بدايتها ولم تشكل خطراً أو أزمة ، ففي عام ١٩٥٥ كانت الديون المستحقة على هذه الدول لا تعدو عن (٨) مليار دولار ، وفي نهاية الخمسينات ومنتصف الستينات تابعت الدول الارتباط بشكل رئيس بالقروض لتمويل عملية التنمية ، مما أدى إلى سرعة تنامي ديونها الخارجية ، إذ قفزت إلى (٣٦) مليار دولار عام ١٩٦٧ و(٦٦) مليار في عام ١٩٧٠ (٢) ، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ارتفعت المديونية بشكل مريع إذ بلغت (٩٠٠) مليار دولار في عام ١٩٨٤ وقد تبين أن هناك دول غير قادرة على مواجهة التزاماتها في الدفع ، وبدأت معالم أزمة الديون أول مرة في المكسيك عام ١٩٨١ بعد أن أعلنت عدم قدرتها على مواصلة دفع ما ترتب عليها من فوائد ، وباتت عاجزة عن دفع رأس المال المقرض أصلاً ، ثم تبعتها الأرجنتين وبولندا مما أدى إلى انهيار الثقة بين المصارف والدول المدينة الأساسية .(٣)

لم تتوقف مشكلة المديونية على ما آل إليه الوضع في الثمانينات ، فقد بلغ حجم ديون دول القارات الثلاث في بداية عام ١٩٩٦ مبلغا قدره ١,٨ تريليون دولار ، توزعت على دول أمريكا اللاتينية ٦٥٦ مليار دولار ، و ٣٤٠ مليار دولار كانت بذمة الدول الأفريقية ، و ٨٥٧ مليار دولار على دول آسيا ، ومما فاقم المشكلة أن دول القارات الثلاث باتت تدفع مبالغ خدمة الديون بنسب تفوق المال المقترض نتيجة ارتفاع الفوائد سنويا وعدم إيفاء الدول بالتزاماتها - فعلى سبيل المثال - فان دول القارات الثلاث دفعت بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ما مجموعه ١,٧ تريليون دولار دون أن تخرج من مأزق المديونية (٤)٠

(١) للمزيد انظر: أمال اقحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية في الدول النامية ، الجزائر ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ٢٠٠٥ ص ١٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣

United Nations . World Economic and Social Survey . N.Y 1997 tables A36-A38(٤)

لقد دأب المانحون الى إتباع ممارسة عامة تقضي بإعادة جدولة الديون ، شرط أن تقوم الدول المدينة بالدفع بقوة في اتجاه تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة وتقييم قروض جديدة ، ففي ذات الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٦) تم إبرام (١٧٨) اتفاقا لإعادة جدولة الدين مع دائنين رسميين في إطار نادي باريس ، كما تم التوصل الى إبرام (٥٥) اتفاقا لإعادة جدولة الدين مع دائنين من المصارف التجارية في إطار لندن ، كان حصة الدول الأفريقية وحدها (١٠٦) اتفاقا (١)٠

لقد استطاعت دول من القارات الثلاث توظيف الأموال المقترضة - مثل البرازيل ، الأرجنتين ، اندونيسيا ، ماليزيا - في خلق قاعدة اقتصادية استطاعت الانطلاق منها للوفاء بالتزاماتها ، إلا أن الغالبية العظمى لا زالت غارقة في ديونها وتعاني من نقص حاد في العملات الأجنبية مما اضطرها الى القبول بكل شروط صندوق النقد الدولي كي تحصل على شهادة حسن السلوك من اجل الحصول على قروض جديدة وفي الجدول التالي ارتفاع الديون الخارجية لدول القارات الثلاث منذ عام ١٩٧٠ الى عام ٢٠٠٧

١٩٧٠ /مليار دولار	١٩٨٠/مليار دولار	١٩٩٦ تريليون	٢٠٠٣ / تريليون دولار	٢٠٠٧ / تريليون دولار
٩٠	٦٩٣ تضاعفت	٢ تريليون	٧,٢ تريليون	٨,٢ تريليون

أكثر من ٦ مرة	تضاعفت بنسبة %٢١٣	تضاعفت بنسبة %٣٥	بزيادة ١٠%
---------------	----------------------	---------------------	------------

البنك الدولي • النشرة الاقتصادية • العدد الرابع ٢٠٠٩

Ibid: table A 39

(١)

جدول بالدول حسب الدين الخارجي لعام ٢٠٠٦
(مليار دولار)

ت	الدولة	حجم الديون	ت	الدولة	حجم الديون	ت	الدولة	حجم الديون
١	البرازيل	٢٢٩,٤٠٠	٢٥	كونغو	١٠,٠٠٠	٤٩	الصومال	٣,٠٠٠
٢	الهند	٢٢٧,٧٠٠	٢٦	السلفادور	٩,٥٤٧	٥٠	مالي	٢,٨٠٠
٣	كوريا الجنوبية	٢١٠,١٠٠	٢٧	انغولا	٨,٣٥٧	٥١	إثيوبيا	٢,٦٢١
٤	المكسيك	١٧٩,٨٠٠	٢٨	الأردن	٨,١٣٣	٥٢	زامبيا	٢,٥٦٩
٥	اندونيسيا	١٤٠,٠٠٠	٢٩	نيجيريا	٨,٠٠٧	٥٣	الكاميرون	٢,٥٥٤
٦	الأرجنتين	١٣٥,٨٠٠	٣٠	أفغانستان	٨	٥٤	ناميبيا	٢,٣٧٣
٧	تايوان	٩٧,٨٥٠	٣١	كينيا	٦,٧١٣	٥٥	السنغال	٢,١٩٠
٨	الفلبين	٦١,٧٨٠	٣٢	سوريا	٦,٦٣٣	٥٦	توغو	٢
٩	تايلاند	٥٩,٥٢٠	٣٣	اليمن	٦,٠٤٤	٥٧	سيراليون	١,٦١٠
١٠	تشيلي	٥٧,٦٠٠	٣٤	زيمبابوي	٥,١٥٥	٥٨	تشاد	١,٦٠٠
١١	ماليزيا	٥٣,٠٩٠	٣٥	الغابون	٤,٨٩٥	٥٩	أوغندا	١,٤٩٨
١٢	كولومبيا	٤١,٣٩٠	٣٦	غانا	٤,٨٩١	٦٠	هايتي	١,٤٧٥
١٣	الباكستان	٣٨,٨٠٠	٣٧	ليبيا	٤,٨٣٧	٦١	منغوليا	١,٤٣٨
١٤	السودان	٢٩,٤٢٠	٣٨	تنزانيا	٤,٣٨٢	٦٢	رواندا	١,٣٧٢

١٥	مصر	٢٩،٢٠٠	٣٩	موزمبيق	٤،١٩٨	٦٣	بوركينافاسو	١،٣٣٠
١٦	بنغلادش	٢١،٢٣٠	٤٠	الجزائر	٣،٩٥٧	٦٤	غويانا	١،٢٠٠
١٧	المغرب	١٩،٩١٠	٤١	كمبوديا	٣،٨٩٠	٦٥	بوروندي	١،٢٠٠
١٨	تونس	١٩،٢٧٠	٤٢	باراغواي	٣،٤٩٢	٦٦	بنين	١،٢٠٠
١٩	الأكوادور	١٧،١٢٠	٤٣	هندوراس	٣،٤١١	٦٧	سيشل	١،٠٩٥
٢٠	كوبا	١٦،٧٩٠	٤٤	غينيا	٣،٣٥١	٦٨	ملاوي	٨٩٤ مليون
٢١	ساحل العاج	١٣،٧٩٠	٤٥	نيكاراغوا	٣،٣٤١	٦٩	غامبيا	٦٢٩
٢٢	كوريا الشمالية	١٢،٥٠٠	٤٦	ليبيريا	٣،٢٠٠	٧٠	سورينام	٥٠٤
٢٣	أورغواي	١١،٤٢٠	٤٧	لاوس	٣،١٧٩	٧١	المالديف	٤٨٢
٢٤	بنما	١٠،٤٥٠	٤٨	النيبال	٣،٠٧٠	٧٢	اريتريا	٣١١

المصدر :-

March 2006 report pp 143-167 The World Factbook
Latin American Debt Crisis

كذلك ينظر : .

المبحث الثاني

أسباب المديونية الخارجية

لا يمكن حصر أسباب المديونية الخارجية التي تعاني منها دول القارات الثلاث ، فقد تواترت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أسهم كل منها وفق معايير معينة في استفحال هذه المشكلة ، ولكن للتعرف عن قرب والإحاطة بكل هذه العوامل لا بد أن نتعرف على كل منها على حدة .

١ - الأسباب الداخلية

اتضح لنا مما سبق بان مشكلة المديونية قد تفاقمت بعد حصول اغلب دول القارات الثلاث على الاستقلال وسعيها الى التنمية في محاولة منها لتطوير بناها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونتيجة لحدثة بناها الاقتصادية وعدم توافر رأس المال اللازم للتنمية اختارت طريق الاعتماد على القروض الخارجية ، وأصبح هذا الطريق يغري المسؤولين في التخطيط الاقتصادي مما أصاب الدول نوع من التراخي في تعبئة المدخرات المحلية التي أصابها الضياع والإسراف في استخدام الموارد في وجوه غير ضرورية ، وانزلاقها في وهم إمكانية التمتع بمستويات استهلاكية

عالية في الأجل المتوسط مع إمكانية استمرار التنمية دون أن يحدث ذلك مشكلات في سداد الديون في الأجل الطويل^(١)، ولكن هذا الطريق قاد الدول الى مزيد من القروض حتى باتت عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها مما أدى الى تراكم الديون وفوائدها سنة بعد أخرى من دون أن تتوقف عن الاقتراض الخارجي حتى أصبحت مشكلة عالمية للإطراف الدائنة والمدينة على حد سواء^{*}

أن نمط التصنيع الذي اختارته اغلب دول القارات الثلاث هو النمط المعروف (بالتصنيع لإحلال الواردات) ، إذ يهدف الى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي وتصنيع المواد التي يحتاجها المواطنون محليا دون اللجوء الى استيرادها غير أن ما حصل في الدول التي انتهجت هذه السياسة هو ضعف مقدرتها على تأمين متطلبات شعوبها ولم تقلل من وارداتها ففي الوقت الذي عانت فيها صادراتها من الانكماش تصاعدت كميات وارداتها^(٢)

(١) رمزي زكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦

(٢) سعد حافظ محمود ، دور الاختيارات التنموية في مشكلة المديونية ، السياسة الدولية ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦ ص

وبدلا من أن تتجه هذه السياسة التصنيعية الى تغيير بنية الاقتصاد المتخلف ، أدت الى النتائج التالية :-

أ- زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الحصول على المعدات الإنتاجية ذات الكفاءة الرأسمالية المرتفعة^{*}

ب- زيادة الواردات من السلع الوسيطة التي تلزم لتشغيل عجلات الإنتاج لهذه الصناعات^{*}

ج - إشاعة نمط استهلاكي ترفي مما كان له اثر على إضعاف قوى الادخار وعدم الاستثمار^{*}

د - الإهمال المريع للقطاع الزراعي وخاصة الإنتاج المخصص للصناعات المحلية المنتجة القابلة للتصدير مما كان له اثر كبير في عجز ميزان المدفوعات وزيادة الديون^{*}

هـ ظاهرة التمدن العشوائي مما أدى الى استيراد الكثير من حاجات السكان من المواد الزراعية وانتشار ظاهرة الهجرة الداخلية التي أسبغت طبعا استهلاكيا أدى بدوره الى زيادة حجم الديون^{*}

و - اللجوء الى القروض قصيرة الأجل التي أثقلت كاهل اقتصادها بالديون^{*}

لم تكن سياسة التصنيع التي اتبعت من قبل دول القارات الثلاث ، وعدم وجود الإدارة الفاعلة للتنمية هي السبب الوحيد في تعاظم مشكلة الديون فحسب ، بل أن معظم هذه الدول سارت ومنذ

استقلالها الى يومنا على طريق التسلح الذي امتص جزءا كبيرا من ميزانياتها^{*}

أن بناء القوة العسكرية وتسليحها يكمن في هدفين مركزيين ، الأول :سياسي ويمكن النظر إليه من ناحيتين على الصعيد الداخلي في سياسة الدولة وتشريعاتها القانونية والإدارية بوصفه جزء

أصيل من كيانها ووجودها ، ولن يكون هناك أدنى مغزى لهذه السياسات أو تلك التشريعات ما لم تكن هناك سلطة تشرف على تنفيذها ،ومهما تكن السلطة واسعة فإنها يمكن أن تكون بدون محتوى أن لم تدعمها قوة منظمة تؤهلها بما فيه الكفاية لصد النزاعات التي تهدد الدولة داخليا ،وعلى الصعيد الخارجي ، إذ تتمثل في قدرة الدولة على حماية حدودها وإقليمها من أي اعتداء خارجي ، والهدف الثاني : اقتصادي ، فالانتمية الاقتصادية تقضي الى تقدم البلد وزيادة موارده وتطويرها ماديا وبشريا ، إلا أن التنمية ومشاريعها تبقى معرضة للخطر والتخريب أن لم يكن هناك سياج امني يحميها .(١)

أن دول القارات الثلاث أخذت تخصص جزءا كبيرا من موازين مدفوعاتها وعملتها الصعبة لشراء المزيد من الأسلحة لتحديث جيوشها وقوتها الداخلية لمواجهة أعباء الأمن على الصعيد

(١) حسان جواد،المشاكل المرافقة للتسلح في الدول النامية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٨٦ ص ٦٠ الداخلي والخارجي،وخاصة أن معظم هذه الدول تعاني من مشاكل أمنية خارجية أو داخلية ، وكثير منها مشتت بحروب ونزاعات مع الدول المجاورة ، أو مع متمردين على السلطة المركزية ، كما أن بعض منها يتعرض لضغوط الدول العظمى مما يوجب عليها أن تضفي على قواتها اهتماما متزايدا ، ونلاحظ أن هناك كفتين غير متعادلتين على طرفي المعادلة ، الكفة الأولى لصالح الدول المتقدمة المصدرة للسلاح ، والثانية على حساب دول القارات الثلاث المستوردة للسلاح .(١)

أن عمليات التسلح تحتاج الى أموال كثيرة لتغطية نفقاتها (الشراء ، النقل ، التشغيل ، الصيانة ، التدريب ، الخ) وهنا تضطر الدول اما الضغط في الإنفاق على المجالات الأخرى كالصحة والتعليم والخدمات ، أو تلجأ الى الاقتراض والاستدانة . يوضح الجدول التالي الزيادة في نفقات التسلح للفترة ١٩٦٠ الى ١٩٧٦ وهي الفترة التي شهدت استقلال اغلب دول آسيا وأفريقيا ، لان دول أمريكا اللاتينية سبقتها بالاستقلال :-

المنطقة / مليار دولار	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦
الشرق الأوسط	٣١٤	١٨٩٩	٣٦١٤
أفريقيا	٧٩	٤٤١	١٤٧٩
أمريكا اللاتينية	٢٦٢	٣٨٨	٧٦٨
آسيا عدا الشرق الأوسط	٣١٥	٣٧٣	٤١٤

ولم يتوقف الوضع على الحقائق المذكورة في الجدول ، بل استمرت معدلات الزيادة في الإنفاق العسكري في دول القارات الثلاث في سباق محموم ، وفي العالم اجمع ، ويعلق (سايمون وايزمان) خبير تجارة الأسلحة العالمي في معهد ستوكهولم - السويد على ذلك بقوله (أن الزيادة في سباق التسلح قد جاءت بشكل تدريجي وتعني زيادة وتيرة التسلح وقد وصل الرقم الى أكثر من تريليون دولار عام ٢٠٠٥)(٢) وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري لمنطقة الخليج وحدها ٣٥ مليار دولار ، وأنفقت كل من الهند والصين ما بين ٥٠٠-٦٠٠ مليار دولار (٣)

(١) عبدالسلام البغدادي ، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث ، ينظر ذلك في :
مجموعة باحثين ، التسلح في العالم الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ص ٣٦ - ٣٧
(٢) سايمون وايزمان، عودة سباق التسلح في عالم ما بعد الحرب الباردة ، الانترنت الموقع www.sironline.org

(٣) المصدر نفسه : وفي ذات الدراسة انفق العالم عام ٢٠٠٧ مبلغ قدره ١٢٠٤ مليار دولار
إزاء هذا التصاعد الخطير في معدلات الزيادة في الإنفاق على التسلح ، نشر برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة تقريرا ذكر فيه (أن فرص الموت جراء القحط وفقد التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض تعادل ٣٣ مرة أكثر من احتمالات الموت في حروب الدول المدينة ، ويوجد في دول آسيا وأفريقيا ٢٠ عسكريا مقابل طبيب واحد ويرتفع هذا الرقم ليصل الى ٨٣ عسكريا مقابل كل طبيب ، وتشكل النفقات العسكرية لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نسبة تشكل بين ٢٠ - ٦٠ % من إجمالي الإنفاق العام للفترة ١٩٨٩-١٩٩٩ وهي تشكل رقما كبيرا بلغ ٦٤٩ مليار دولار ، وفي شمال أفريقيا وحدها تم إنفاق ١٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٩)(١)

أن الإنفاق العسكري ساهم مساهمة فاعلة في زيادة مديونية دول القارات الثلاث لزيادة معدل شراء الأسلحة بالقروض ، وان طبيعة صفقات السلاح وما تتضمنه من مواقف سياسية ، فان الفوائد فيها في تصاعد تدريجي أكثر بكثير من القروض الاعتيادية ، فبعد أن كان معدل الفائدة على القروض العسكرية ٥،٦% سنة ١٩٧٢ ، وصل الى ١١،٦% سنة ١٩٨١ ، ووصل الى ١٣% عام ١٩٩٨ ، وقد وصلت تجارة السلاح بالقروض عام ١٩٩٨ الى ٤٢% من جملة صفقات السلاح ، وهي الفترة التي ارتفعت فيها ديون دول القارات الثلاث والتي لازلت أعبائها وتبعاتها الى يومنا هذا (٢)

وعلى سبيل المثال فان الحكومة الايرتيرية أولت الإنفاق العسكري أهمية ونصيبا وافرا من ميزانيتها ، وهو اتجاه استهلاكي ، إذ ترتب عليه عجز مالي لم تستطع الحكومة الايرتيرية الوفاء به وتحمل عواقبه التي قوضت العملية الاقتصادية للدولة برمتها وتراكم المديونية الخارجية التي

وصلت في شكل قروض طويلة الأجل بلغت ٣١١ مليون دولار ، في حين لا يتعدى متوسط دخل الفرد فيها الـ ١٣٠ دولار ، فارتريا تعد اليوم من أفقر دول العالم (٣) .
وخلاصة القول يمكن تشخيص أهم الأسباب الداخلية لمشكلة المديونية بالاتي :-
١ - الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.
٢ - سوء توظيف القروض لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من

(١) الأمم المتحدة ، نزع السلاح تقدم نحو سلام ، نيويورك المكتب الإعلامي ٢٠٠٨ ص ٧٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) ارتريا والإنفاق الدفاعي ، (الانترنت) الموقع [www. Eriteteanow.net](http://www.Eriteteanow.net)

أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات .وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته .فإذ ا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة ، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراته أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية

٣ - تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من

القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة عن ثروات بعض حكام العالم الثالث التي تمثل أموال طائلة جدا إذا قورنت بمدىونية بلادهم. فالرئيس موبوتو كان يملك ما يعادل ديون زائير، كما أن الرئيس ماركوس وعائلته قد اختلسوا من البلاد مليارات الدولارات، إضافة إلى سيطرتهم على العديد من الشركات والاقتصاد من فوائد الكازينوهات وشراء المجمعات التجارية بالخارج. أما رئيس سوموزا فقد حول جزءا كبيرا من ديون بلاده لحسابه الخاص قبل سقوط نظامه سنة ١٩٧٩. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يتم استخدامه لتمويل المصاريف الكمالية كالقصور والبنائيات الإدارية الضخمة ومظاهر البذخ والتباهي والاستثمار في المشاريع الفاشلة التي تقام للدعاية فقط، فإن حجم الفساد يظهر في شكله الواسع.

وقد وصل الفساد درجة يشكل فيها خطرا على الديمقراطية في دول القارات الثلاث ، ويمكن أن نذكر كمثال على ذلك حالة نيجيريا.

ففي ظل الجمهورية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٦) تحولت العقود الحكومية وبرامج القروض بشكل منظم إلى عملية لإثراء المسؤولين المنتخبين والمقربين منهم على المستوى الإقليمي والقطري. ورغم أن هذه الجمهورية قد سقطت أساسا نتيجة الصراع العرقي والإقليمي، فإن التذمر الشعبي المتزايد من انتشار الفساد ومن طبقة رجال السياسة عموما كان أيضا من أسباب سقوط الجمهورية.

وفي أواخر الستينات، و بعد الحرب الإقليمية في إقليم "بيافرا"، تزايد الإنتاج البترولي مع حدوث زيادة واضحة في نسبة الفساد في البلاد. فقد تمكن الحكام العسكريون والوزراء الفدراليون والطبقات الأخرى وثيقة الصلة بالنظام من تحقيق ثروات ضخمة بأساليب مفضوحة. وقد أدى الارتفاع الهائل في أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣ إلى زيادة عائدات الحكومة، وبالتالي إلى زيادة كبيرة في عمليات الفساد والتباهي بالنثر غير المشروع والانحراف وتبديد الأموال العامة. (١)

٥ - الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

٦ - العجز المتزايد في ميزان المدفوعات أدى العجز المستمر لموازن المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

(١) سامي المرزوقي ، النظم السياسية في العالم الثالث ، الانترنت : www.alfuieed.com

٢ - الأسباب الخارجية

إذا كانت مشكلة المديونية ذات أسباب داخلية أسهمت في استفحالها وتفاقمها ، فإنه من غي المنطقي اجتزاء هذه المشكلة وعزلها عن ظروف وأسباب خارجية كان لها دور في ما حل بالدول المدينة من الانغماس في المشكلة ، فما تقدم عرضه في الأسباب الداخلية لم يكن العامل الوحيد ، بل تضافر مجموعة من العوامل الخارجية أيضا ومنها :-

١- تدهور التبادل التجاري بين الدول المتقدمة ودول القارات الثلاث : إن تأزم مشكل المديونية الخارجية كان له التأثير الواسع على ميزان المدفوعات للدول بشكل مباشر نظرا لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي بين المنتجات التي تصدرها (المواد الخام) وما تستورده من منتجات صناعية وغير صناعية ، واستمرار هذا العجز قد يتقل كاهلها ويزيد من أعباء مديونيتها وقد كانت هذه السياسة الدول المتقدمة التي اتبعتها في نزف خيراتها وفائضها الاقتصادي قبل وبعد الاستقلال .

٢- ارتفاع سعر الفائدة : هذا الارتفاع أدى إلى زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر الدول المدينة لتخصيصها لدفع أعباء الديون ، في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور والتقلب ، فنكبت الدول المدينة مبالغ متزايدة عبر الزمن في بند خدمة ديونها الخارجية ، وهنا تقرر أن هذا الارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة الاسمية خلال السبعينات ، وفي أسعار الفائدة الحقيقية خلال الثمانينات ، ما زاد من تفاقم أزمة الديون العالمية ، فوصلت أعباء الفوائد إلى مستوى خطير وأصبحت تتبلع نسبا كبيرة من موارد النقد الأجنبي بالبلاد المدينة وهذا يعني انه في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ دائما فوق ١١٪ في السنة مما يتطلب توظيف

صناعي للمال يعود على الأقل بربحية قدرها أكثر من ١١٪ أي إنتاجية نادرة الوجود في دول القارات الثلاث. (١)

٣- التغييرات في الأسعار العالمية للبتترول: كانت للتغيرات سواء بالزيادة أو النقصان في فترة السبعينات والثمانينات آثار جد خطيرة على الدول النامية النفطية وغير النفطية. ففي فترة السبعينات شهدت أسعار البترول ارتفاعا حادا ومباشرا في كلفة استيرادها بالنسبة للبلدان المتخلفة غير النفطية فقد ارتفعت قيمة الواردات البترولية من إجمالي واردات الدول المدينة غير النفطية من ٥,٩٪ في ١٩٧٣ إلى ٢٠٪ سنة ١٩٨٢ ما سبب عجزا تجاريا مما أدى إلى زيادة الاقتراض الخارجي إلا أن هذا الارتفاع لم يؤثر فقط على الدول المدينة غير

(١) فؤاد صيادي ، ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والإقليمية منها، دمشق ، دار طلاس ١٩٩٩ ص ٨٣

النفطية فقط ليشمل نظيرتها النفطية وذلك ما ظهر جليا عند المكسيك التي استفادت من ارتفاع أسعار البترول إلا أنها عانت نمو كبيرا في مديونيتها الخارجية حيث اقتضت مبالغ كبيرة لتطوير الإنتاج النفطي وفي هذا يقول الدكتور جورج: "إن بعض الدول النفطية (الجزائر إيران فنزويلا إندونيسيا ونيجيريا) رغم ارتفاع عائداتها النفطية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، عادت مجددا إلى حالة اقتراض صاف في رؤوس الأموال نظرا لعجز ميزانها للسلع والخدمات، وهذا يثبت أن وضعها كبلدان مستدينة لم يتغير جوهريا، رغم تدفق رأس المال الأتي من العائدات البترولية. أما أثر انخفاض أسعار البترول: عندما انخفضت أسعار البترول في أوائل آذار ١٩٨٦ إلى ما دون ١٠ دولارات بينما كانت في شهر أيلول ١٩٨٦ حوالي ٢٥ دولار أثر لا محال على الدول النفطية المدينة خاصة وأن عائدات المادة الحيوية تمثل المصدر الأساسي لمداخيلها من العملة الصعبة فعوائد تصدير البترول للمكسيك تمثل ٧٠٪ من دخلها الأجنبي وتمثل ٩٧٪ من دخل نيجيريا والجزائر و ٩٧٪ من دخل فنزويلا. هذا فيما يخص الدول النفطية المدينة أما غير النفطية فلها أثرين ، أثر إيجابي: وهو المتوقع في أن انخفاض أسعار البترول سيدعم ويحسن قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها نظرا للوفرة في شراء الوقود ومشتقاته وبالتالي في تحسين الميزان التجاري ومنه تقليل حجم الاستدانة ، أثر سلبي:- انخفاض حجم المعونات والقروض الميسرة المحصل عليها من دول الأوبك. (١)

٤- تدهور حجم تحويلات العاملين بالخارج العاملين بالدول النفطية والذي أدى إلى عودتهم وهي تمثل في بعض الدول المدينة المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

ومن كل هذا نستخلص أن التقلبات في أسعار النفط سواء بالزيادة أو بالنقصان أثرت سلبا على أزمة المديونية بالدول المدينة

٥ - موقع دول القارات الثلاث في النظام الاقتصادي الدولي ، وضعف وزنها قي المؤسسات المالية الدولية ، الأمر الذي ضمن للدول الدائنة والمتقدمة بقاء السياسات المالية والنقدية والتجارية خاضعة لشروطها وبما يتناسب وتحقيق أساليب الضغط واقتراح أسعار الفائدة وإعادة الجدولة من خلال المصادقة على وثيقة حسن السلوك ، وسعي المؤسسات المالية الدولية لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلب في أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم وربط أسعار الفائدة بشكل تلقائي بأسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية .(٢)

(١) المصدر نفسه : ص ٨٦

(٢) ايف ماري لولان ، بلقنة العالم - النظام الجديد وتقسيم الكون، ترجمة أديب فاضل ،دمشق

دار الفاضل ١٩٩٣ ص ٢٢٣

المبحث الثالث

آثار المديونية والحلول المقترحة

آثار المديونية:

تتفاوت الآثار التي تحدثها مشكلة المديونية من دولة لأخرى ، نظرا لاختلاف آجال استحقاقها ، واختلاف الهياكل الاقتصادية في الدول المدينة ، أي درجة نموها أو تخلفها ، ومدى نمو قطاعات التصدير وأسعار المواد الأولية التي تصدرها ، فلا يمكن تعميم الآثار التي تحدثها المشكلة في الدول التي تعاني من نقص حاد في ميزان مدفوعاتها على الدول النفطية ، كما لا يمكن تعميم ذات الآثار بين الدول التي تعاني من قاعدة اقتصادية رخوة على الدول ذات القاعدة الاقتصادية المتطورة، كما أن الآثار تختلف من نظام سياسي واجتماعي وثقافي من دولة الى أخرى ، ولكن على العموم يمكن رصد الآثار التي تسببها المديونية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والسياسية .

١ - الآثار الاقتصادية :-

لقد كان لتفاقم أزمة المديونية الخارجية الأثر في زيادة الفجوة بين الدول الدائنة والدول المدينة واتساعها ، فالعلاقة السببية القائمة بين أزمة الديون وأزمة التنمية علاقة وثيقة، إذ أن حجم المديونية وتطورها أدى الى إيجاد عثرات حقيقية أمام التنمية في دول القارات الثلاث ، وعلى الصعيد الاقتصادي يمكن تحديد أهم الآثار التي تركتها المديونية وكالاتي :-

أ - استنزاف قدر كبير من الموارد وقدر مهم من الدخل ، مما يؤدي الى قلة الادخار

والاستثمار .

ب- إضعاف القدرة على الاستيراد مما يؤدي التعطيل مشاريع التنمية .

ج- ارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي الى :-

- أولاً - إضعاف قدرة الدولة على التصدير لارتفاع أسعار السلع وعدم قدرتها على المنافسة .
- ثانياً - إضعاف ثقة المجتمع في العملة الوطنية مما يؤدي الى زيادة ميلهم الاستهلاكية .
- ثالثاً - توجه رؤوس الأموال الوطنية الى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تخدم التنمية . (١)

(١) رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٨ ص ٣٦١

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول المدينة هي مشاكل التمويل الإنمائي ، حيث يلاحظ أن التمويل فيها يعتمد بشكل كبير جداً على القروض والمساعدات الخارجية وبالتالي الوقوع في شرك الديون للدول الرأسمالية والاستمرار في التبعية الاقتصادية لهذه الدول ، فقد ذكرت بعض التقارير إلى أن ديون بعض الدول النامية تصل إلى ٢٠٠ % من ناتجها القومي . (١) ويمكن عن قرب تلمس هذه النتائج وخاصة في الدول الأفريقية ، وخاصة تلك التي تعاني من حالة الجفاف منذ سنوات ، إذ تتحمل هذه الدول مشاكل في انخفاض سعر المواد الأولية التي تنتجها وانخفاض الصادرات وقد أدى ذلك الى تحديد اتجاهات سياستها الاقتصادية وتخبطها ، ففي الكونغو تم إنفاق حوالي ١٥٠ مليون دولار على مشروع سياحي ولم تتجاوز حصة القطاعات الصناعية الستة ملايين دولار ، وكذلك الأمر بالنسبة للكاميرون التي خصصت مبلغ (٤) مليون دولار لإنشاء مشروع صناعي-زراعي ، في حين تم إنفاق (١٠) مليون دولار على مشروع سياحي مقابل (١٠) آلاف دولار لإنشاء معمل نسيج قطني . (٢)

٢- الآثار الاجتماعية :-

وفي تحليلنا للآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية سوف نركز على التأثيرات المترتبة على أسواق العمل والتشغيل في الدول المدينة وذلك استناداً إلى أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمدا خيل غالبية الأفراد وأن حرمانها من هذا الحق ينتج عنه استفحال البطالة بأنواعها وتفاقم حدة الفقر وإحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاضم الهوة بين طبقات المجتمع. أن أغلب الدول المدينة التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية (الدائنة) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن...)، عانت من معدلات مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي. وترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال: تباطؤ معدلات النمو

الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها، مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل .

يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٥

(٢) Henry F. Jackson . The African Crisis Growth and Debt . Foreign affairs . Vol. 63 . No.5 . Summer 1995. P 108

انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة تفرضه الجهات المانحة.

ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها، قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول

(١)٠

ولقد بينت البحوث والدراسات الحديثة الروابط بين حجم المديونية والنزاعات والاضطرابات الاجتماعية ، إذ يوضح ميشيل شوسودوفسكي بان السياسات التي انتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أزلت شبكات الأمن الاقتصادي الرسمية وتركت الاقتصاد الرواندي يغرق في الديون بعد انهيار أسواق البن الدولية وهبوط أسعاره وانخفاض قيمة الفرنك الرواندي مرارا وتكرارا وترك عامة الناس فقيرة ومحرومة قد خلق ظرفا أصبح مهيا لبذور الحرب الأهلية . (٢)

٣- الآثار السياسية

تمثل المديونية في جانب منها علاقة سياسية ، فهي تربط بين طرفين دائن ومدين ، تنتفي فيها المساواة ، فالدائن يمارس ضغوطا على المدين ، ويندر إلا يستفاد الدائن من وضعه فيفرض شروط لا يستطيع الطرف المدين أن يرفضها ولا يملك إلا أن يسلم بها أو يبعثها ، ولكن من الصعب تحديد اثار سياسية لمشكلة المديونية ، لان المشكلة ذاتها لا تعكس اثارا جانبية بشكل مباشر وتحتاج الى وقت لكي تتضح اثارها ، ولكن يمكن القول في محصلة أولية بان القروض سواء كانت رسمية أم خاصة أسلوب لجأت إليه الدول المتقدمة لربط دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بها وفرض هيمنتها على صناعات القرار السياسي في الدول المدينة سواء كانت هذه القرارات داخلية أم خارجية .

أن إتباع الدول المدينة لأسلوب التنمية القائم على الاندماج بالسوق الرأسمالي العالمي ، قد أدى الى تعميق وبيان الآثار السياسية المترتبة على المديونية ، وقد اتضح اثر هذا الأسلوب على الدول المصنعة حديثا (كالبرازيل، والمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية) وعلى الدول المصدرة للبترول مثل الجزائر ونيجيريا ، وعلى الدول التي تحتل

(١) رمزي زكي ، المصدر السابق نفسه ، ص ٨٤

(٢) Michael chossudovisky .The Globalization Of Poverty . Bank Reforms.1997. P 23

موقعا خاصا بالنسبة لبنيتها الاقتصادية ، أو لطبيعة مشكلة الدين فيها مثل (مصر والأردن والسودان) ، فقد تأثرت هذه الدول بتقلبات السوق وأزماته ، وهكذا تحولت إستراتيجية الاعتماد على الخارج الى إستراتيجية التبعية للخارج ، كما أن التزام هذه الدول بشروط صندوق النقد الدولي كان وراء الاضطرابات والحركات الاحتجاجية التي اجتاحت اغلبها وعرفت باحتجاجات وإضرابات صندوق النقد الدولي (١)

كما أن من بين مساوئ الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي التأثير بأزمات هذا النظام ، فقد قدر إجمالي الخسائر جراء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩ للدول المدينة بحوالي ١٤٨ مليار دولار، نتيجة تراجع أسعار صادراتها وارتفاع نسب الفائدة وعجزها عن التسديد وتراكم الديون . (٢)، فضلا عن كون المديونية في ظروف الأزمات الدولية تعد مولدا للتضخم وفي القطاعات كافة ، فيقع الضرر على أصحاب الدخل المنخفضة الذين يشكلون غالبية السكان في الدول المدينة ، مما ينتج إعادة توزيع الثروة والدخول في غير صالح هذه الفئة فتتفجر اعمال الاضطرابات ومظاهر السخط الواسعة وعدم الاستقرار السياسي .

أن مشكلة المديونية وإجراءات الدولة كانت وراء الكثير من عمليات التغيير السياسي ، فالكااتب محمد السيد سعيد يرى أن عملية التغيير في كثير من الأنظمة السياسية في الدول المدينة كانت بسبب المديونية والتزام الدولة بوصايا صندوق النقد الدولي (لقد ضمت قائمة الدول الأكثر مديونية عشر دول هي البرازيل ، المكسيك، الأرجنتين ، بيرو ، فنزويلا، أورجواي ، مصر ، السودان ، الجزائر ، وكوريا الجنوبية ،ومن الملاحظ أن خمس دول كان يحكمها العسكريون (البرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية ومصر والسودان) وان هذه الدول كانت الأكثر اضطرابا وشهدت احتجاجات شعبية واسعة عرفت باحتجاجات صندوق النقد الدولي ، فحدث تحول كبير في عدد من هذه الدول من نظام الحكم العسكري الى النظام التعددي الذي اخذ طريقه بالدول الأخرى) (٣)

ويمكن القول أن السياسات التي اتبعتها الدول المدينة في القارات الثلاث وتبنتها حكوماتها

(١)مدحت زاهر ، ديون العالم الثالث بين المجابهة والمفاوضة ، القاهرة ، مركز الأهرام الدراسات

الإستراتيجية ، ٢٠٠١ ص ١٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢

(٣)محمد السيد سعيد ، الآثار السياسية للمديونية ، السياسة الدولية العدد ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦ ص ١٢٦

قد أساءت تقدير أمرين :-

الأول : مدى احتمال الطبقات الشعبية للتضحيات الهائلة التي تتضمنها إجراءات الوفاء

بالدين ، من ارتفاع الأسعار والبطالة وقد أدى ذلك الى تفجر الاحتجاجات الجماعية .

الثاني : مدى استجابة جماعات رجال الأعمال والطبقات ذات الدخل المرتفع لهذه القرارات ،

فالنفوذ الذي تتمتع به هذه الجماعات في كثير من الدول جعلها لا تكتثرت بما تقرره السلطة

من قيود على أوجه نشاطاتها وتسعى الى التهرب منه ، أو الحصول على استثناءات من

تطبيقها ، مما زاد من النقمة الشعبية وسحب شرعيته للسلطة ن أو سعي جماعات رجال

الأعمال الى تهريب أموالها الى الخارج ، مما يؤدي الى خسارة استثمارية وتحسين معدلات

النمو .

أن مشكلة المديونية تؤدي الى انحسار الإرادة الوطنية وتمس سيادة الدولة ، خاصة وانه في

حالات عديدة تضغط الدول الدائنة على الدول المدينة لشراء أصواتها في المحافل الدولية ،

بالتزغيب تارة من خلال الوعود بمنح قروض إضافية أو إعادة جدولة الدين ، أو الترهيب

تارة أخرى بحجب القروض ورفع أسعار الفائدة . وقد أكد ذلك (الآن جارسيا) رئيس

جمهورية بيرو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله (لقد أصبح الدين صراعا بين

الجنوب الفقير والشمال الصناعي المتقدم وان مسؤوليتي هي اتجاه شعب بيرو فهو بالنسبة

لي المقرض الأول ولذلك فأنا نواجه اختيارا مصيريا فأما الدين وإما الديمقراطية) (١)

الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة المديونية

بدأت الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية تدرك أن الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة ليست أزمة عابرة ، إنما هي أزمة تحتاج الى وضع حلول فعالة سيما بعد أن اتضح أن عوامل التأثير تصل في جانب منها الى الدول الدائنة ذاتها ،ويمكن تقسيم الحلول والمقترحات التي أولت الاهتمام لماجة مشكلة المديونية الى قسمين ، قسم قدمته الدول المدينة ، وآخر قدمته الدول الدائنة ومن ضمنها مبادرات المؤسسات المالية الدولية .

١ - مبادرات الدول المدينة :-

قدمت الدول المدينة العديد من المقترحات لحل المشكلة ومواجهة آثارها ، كان أهمها :-

أ - مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية : عقدت المنظمة اجتماعا استثنائيا في عام ١٩٨٧ ركز على مشكلة المديونية لدول القارة ، وأكدت القمة على إجراء حوار بين الدول الدائنة والدول المدينة ، إذ ينبغي أن تتفهم الدول الدائنة ظروف الدول الأخرى ، وان تعمل على تخفيف أعباء الديون والعمل في ذات الوقت على تدفق رؤوس الأموال الى البلدان الأفريقية لدفع عجلة التنمية ، وزيادة فترة السماح ومد آجال استحقاق الدين وتخفيض أسعار الفائدة ، إلا أن هذه المقترحات لم تلقى اهتماما من قبل الدول الدائنة .

ب - مبادرة مجموعة قرطاج *

دعت مجموعة قرطاج الى ضرورة تسهيل عمليات إعادة جدولة الديون من خلال زيادة عدد سنوات السداد دون إلزام الدول المدينة بالارتباط ببرنامج تثبيت مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة المحددة لإعادة الجدولة (للأسباب التي ذكرناها آنفا) ، غير أن الصندوق أصر على أن برامج التثبيت التي يقترحها تعد جزء مهم من سياسته الاقراضية لضمان إعادة الدول المدينة للأموال التي يقرضها البنك ، كما أن هذه البرامج أعدت لمساعدة الدول المدينة لتحقيق معدلات نمو تتمكن من خلالها الإيفاء بالتزاماتها المالية

أن المبادرات والمقترحات لحل مشكلة الديون أو التخفيف من وطأتها على الدول المدينة قد تعددت مثل مقترح الرئيس الكوبي فيدل كاسترو بامتناع الدول عن سداد ديونها ، أو

مقترحات مؤتمر عدم الانحياز ، ومبادرة بيرو ، ومبادرة مجموعة الـ ٧٧ وغيرها ، ولكنها جميعا افتقدت للنظرة الشاملة للحل واختصرت على مطالب مجتزأة(١)

* مجموعة تضم ١١ دولة من أمريكا اللاتينية

(١) للمزيد انظر :مجموعة باحثين ،المدىونية الدولية - الأزمة والحل ، القاهرة ، النشرة الاقتصادية العدد ٤ لعام ٢٠٠٤ ص ١٠

٢- مبادرات الدول الدائنة

في أوائل الثمانينات قدمت الدول الدائنة العديد من المبادرات كمحاولة منها لمعالجة مشكلة المدىونية كان أهمها :-

أ- مبادرة ألمانيا الاتحادية (لجنة فيلي برانت)

تضمنت هذه المبادرة اقتراحا هاما يقضي بضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على النظام المالي الدولي ، وأكدت على أهمية دعم الدول المدينة بقروض متوسطة الأجل وبشروط أكثر ملائمة لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها ، مع ضرورة قيام صندوق النقد الدولي بوظيفة المقرض للبنوك التجارية .

ب- خطة بيكر

أعلن جيمس بيكر في عام ١٩٨٥ عن خطة شاملة لمواجهة أزمة الديون على مدى ثلاث سنوات ، وشملت الخطة (١٥) دولة هي (البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، فنزويلا ، شيلي ، بيرو ، الإكوادور ، كولومبيا ، أوروغواي ، بوليفيا ، الفلبين ، نيجيريا ، ساحل العاج ، المغرب ، يوغسلافيا - سابقا -) ويرى بيكر أن حل الأزمة يمكن أن يتحقق من خلال الآتي :-

أولا - إتباع تلك الدول سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل لرفع معدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم والعجز الخارجي .

ثانيا - قيام البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي بزيادة قروضهما لتلك الدول بنسبة ٥٠% خلال ثلاث سنوات بحيث ترتفع من ٦ الى ٩ مليار دولار سنويا .

ثالثا - قيام البنوك التجارية بمنح قروض جديدة لتلك الدول خلال الفترة ذاتها تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار سنويا (١) .

وتضمنت الخطة أيضا حث الدول على تشجيع الاستثمار الخاص ، ومحاربة هروب رأس المال ، وأجراء إصلاحات ضريبية لتعبئة المدخرات المحلية وزيادتها ، وقد تم النظر الى خطة بيكر بأنها موجهة الى الدول المدينة للبنوك الأمريكية وهي تسعى الى تشجيع الاستثمار الأمريكي في هذه الدول لتحقيق ربحية اكبر .

(١) المصدر نفسه ص ١٣ ، كذلك انظر : سلوى العنترى ، أزمة الديون بين التهدئة والمواجهة ،

مجلة المنار العدد ٢٦ - ٢٧ باريس ١٩٩٧ ص ٩٩

ج- مبادرة البنك وصندوق النقد الدوليين

في عام ١٩٩٦ أعلن كل من البنك وصندوق النقد الدوليين عن مبادرتهم المشتركة لـ (خفض مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون) المعروفة بالـ (الهيبيك) وهي الأحرف الأولى لـ Heavily Indebted Poor Countries Initiative والتي صدقت عليها (١٨٠) دولة ، إذ أدرك كل من البنك والصندوق العبء الشديد الذي تمثله الديون الثقيلة على الدول الأكثر فقرا في العالم ، وقد بدءا معا برنامجا شاملا وغير مسبوق لينتهي للدول أمكانية التخلص من الديون التي لا تقدر على الاستمرار في تحمل أعبائها ، وهي ديون مستحقة لجهات دائنة متعددة الأطراف .

تهدف المبادرة لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتركز على عدد من المبادئ الأساسية :-

أولا - توفير إطار عمل أكثر فاعلية من خلال تخفيض مديونية الدول الفقيرة المستحقة لكافة الدائنين بما في ذلك الدائنين متعددي الاطراف .

ثانيا - حث الدول الراغبة في الاستفادة من التيسيرات التي تتيحها المبادرة على بذل المزيد من الجهد لإصلاح اقتصادها .

ثالثا - الربط بصورة مباشرة بين خفض الدين وتحقيق الدولة نتائج ملموسة على صعيد مكافحة الفقر وتشتمل على :-

(١) وضع برامج وسياسات اقتصادية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة .

(٢) وضع تصور لكيفية وضع الأموال والموارد الناشئة من المبادرة وتلك التي تتوافر عن طريق المساعدات في إطار خطة شاملة لتخفيض حدة الفقر . (١)

طلبت بعض الدول إجراء تعديلات على المبادرة ، ووافق البنك والصندوق على إجراء تعديلات على مبادرتهم في العام ١٩٩٩ ، وعرفت باسم (مبادرة الهيبيك المعززة) ، وفي إطار المبادرتين يتلقى حاليا (٣٠) بلدا تخفيضا لأعباء ديونها تزيد قيمتها على (٦٣) مليار دولار ومن المتوقع أن تبلغ حصة البنك الدولي (٢٥) مليار دولار موزعي بين المبادرتين ١٠ - ١٥ مليار دولار ، ولكي يتسنى لأي بلد المشاركة في مبادرة الهيبيك ، ينبغي أن يكون

(١) تحسين نوعية الحياة في البلدان منخفضة الدخل ، الانترنت : .

www. Albankaldawli .org

كذلك : تخفيف عبا الديون ، تقرير البنك الدولي للأعمار والتنمية ، نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٠ ص ١٢

البلد في وضع لا يستطيع معه تحمل أعباء الديون عقب تطبيقه الكامل للآليات التقليدية التي من شأنها تخفيف عبا المديونية . (١)

وفي العام ٢٠٠٥ كان عدد الدول المستفيدة من المبادرة (٤١) دولة ، (٣٢) منها تقع في قارة أفريقيا ، وهناك ٢١ دولة مؤهلة للاستفادة من تخفيف ديونها والذي تتيحه مبادرة الهيبك (٢) وترتكز آلية عمل المبادرة على التفرقة بين مرحلتين :-

الأولى : مرحلة بلوغ القرار Decision Point

وهي المرحلة التي تقوم بها دول نادي باريس والجهات الدائنة الأخرى بإعادة جدولة الدين المستحق على الدولة الراغبة في الانضمام الى المبادرة ، ويشترط للوصول الى نقطة القرار قيام الدولة بحزمة متكاملة من الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين على مدار ثلاث سنوات ويتم عندها تحديد مدى أحقية الدولة بالاستفادة من المبادرة .

ثانيا: مرحلة بلوغ نقطة الاكتمال Completion Point

يقوم في هذه المرحلة كل من صندوق النقد الدولي وهيئة التنمية الدولية بمنح مساعدات مؤقتة للدولة ، وكذا تقوم دول نادي باريس بإجراء تخفيضات إضافية على المديونية المستحقة لها تجاه الدول التي وصلت الى نقطة الاكتمال بما قد يصل الى نحو ٨٠% من صافي قيمة الدين وبذلك تساعد مبادرة الهيبك التي تستأثر اليوم انتباه ورغبة اغلب الدول المدينة لما لها من مردود ايجابي يسمح بإطفاء نسبة كبيرة من الديون المستحقة وتوجيه ما تقتطعه من دخلها لخدمة الدين نحو تحسين ظروف المعيشة والنمو وصولا للخروج من خانة الفقر والتخلف .

- (١) هشام هببة، مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٦ ابريل ٢٠٠٤ ص ١٢٢
- (٢) تضم قائمة الدول كل من (بنين، بوليفيا، بوركينا فاسو، الكامبيون، إثيوبيا، غانا، غينيا، هندوراس، مدغشقر، مالي، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيكاراغوا، النيجر، راوندا، السنغال، سيراليون، تنزانيا، أوغندا، زامبيا)

الفصل الثالث

تجارب التكامل الاقتصادي بين دول

القارات الثلاث

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. نظرا لكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

المبحث الأول

تعريف ونشأة التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول(١)

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء (٢)٠

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل .

- (١) عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٠
- (٢) عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، بيروت، مركز الحضارة العربية، 2000، ص 30.

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية ... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم. (١)

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع (مارشال) الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصادياً وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. (٢)

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة ١٩٥٧، وكانت هذه الأخيرة

(١) حسين زكي أحمد، وهبي غبريال، "إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص 11 .

(٢) زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجاً يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة (الكوميكون) * أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضاً اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساساً نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي(١)

لقد تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية خاصة بعد الأزمات الاقتصادية الدولية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكتب لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعداداً لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية .

• الكوميكون: منطقة التعاون الاقتصادي لأقطار أوروبا الشرقية، تأسست كرد على التكتلات الأوروبية في 25 ديسمبر 1949.

(1) منير الحمش، "مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، القاهرة، الأهالي للنشر والتوزيع، 2001، ص 129.

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام كتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

- في أوروبا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (اليورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC).

- في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

- أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية. (1)

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه.

_____ (1) للمزيد حول هذه التكتلات انظر ؛ منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المبحث الثاني شروط وأسباب التكتل الاقتصادي

للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله ، وقد أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

١- التقارب الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفف من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

٢- الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك. (١)

(١) إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

٣- وجود العجز والفائض: لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

٤- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مهيمنة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء .

٥- توفر وسائل النقل والاتصال عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصادياً، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية .

٦-: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

٧- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

اما الأسباب أو الدوافع لإقامة التكتل الاقتصادي فيمكن تحديدها بالاتي :-

١ - الأسباب الاقتصادية : فمن أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات الاقتصادية هو توسيع حج السوق ، إذ تؤدي الى الاستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار ، بفضل المستثمرون داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض للحواجز الكمر كية بين دول التكتل ، فضلا عن التمتع بوفرة الإنتاج الكبير وتحسين معدلات التبادل الدولي وفتح مجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر ، ومنها ايضا خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ، فالتكتل يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرارها ، ومنها ضمانة الدول في التكتل من الأخطار والأحداث التي تتعرض لها بسبب تقلبات السوق فالمجابهة الموحدة لمجموعة دول وتعاونها على تجاوز الأزمة ، أفضل من المجابهة المنفردة ، إذ يضمن التكتل التامين والتعاون لتجاوز الازمة .

٢ - أسباب سياسية : على الرغم من أن التكتلات تأخذ شكلا اقتصاديا في اغلب الأحيان ، إلا أن الدافع السياسي قد يأخذ الصدارة ، فهناك من يعلل قيام بعض التكتلات لغرض أو دافع سياسي ، كقيام السوق الأوروبية المشتركة - الاتحاد الأوربي حاليا - بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ أدرك زعماء أوربا خطورة الولايات المتحدة وتزايد وزنها بعد الحرب ، وكان رد أمريكا أن قامت بضم كل من كندا والمكسيك بمنطقة تجارة حرة ، للاستفادة من سوق المكسيك الواسعة وقطع الطريق أمام المساعي الأوروبية واليابانية للدخول الى السوق المكسيكية ، كما كان الدافع الأول لقيام (الآسيان) لمواجهة التوسع الشيوعي (١) .

فالعلاقات التجارية ودبلوماسيةيتها قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية قادرة على تطوير وسائل التحكم بالصراعات الدولية .

٣ - أسباب أمنية : أن الطريق غير المباشر لتحقيق الأمن من خلال الكتل هو احد الأسباب التي قد تدفع لقيامه ، فاستقرار الأمني يدفع الدول لعقد اتفاقيات إقليمية تستطيع من خلالها ترتيب أوضاعها الأمنية ، لذلك غالبا ما تتضمن الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية تنسيقات وتعهدات أمنية تتفق عليها الأطراف المنضوية تحت التكتل .

المبحث الثالث

نماذج من تجارب التكامل في دول القارات الثلاث ومعوقات التكامل

قارة آسيا

اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

Association Of South – East Asia Nations

نشأت الاسيان كنوع من الحلف السياسي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما في العام ١٩٦٧ ، لذلك ركزت في بداية نشأتها على التنسيق السياسي ، وكانت بمبادرة من خمس دول هي (ماليزيا ، اندونيسيا ، سنغافورة ، تايلاند ، والفلبين) وقد انضمت إليها بروناي عام ١٩٨٤ ، وتعد ماليزيا من أكثر الدول تحمسا لهذا التكامل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء ، وخاصة في مجال توحيد السياسات المتعلقة بالتصنيع وتحرير التجارة البينية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة .^(١)

انضمت فيتنام الرابطة في ١٩٩٥/٧/٢٨ ثم لحقتها كل من لاوس ومينمار في ١٩٩٧/٧/٢٣ وكمبوديا في ١٩٩٩/٤/٣٠ بعد تفتت الاتحاد السوفيتي - سابقا - وانتهى المعسكر الشيوعي ، وبذلك أصبح عدد الدول في الرابطة عشر دول ، تحتل مساحة جغرافية إجمالية تبلغ ٤،٥ مليون كيلومتر مربع ، وعدد سكانها ٥٥٨ مليون نسمة وفقا لإحصاءات ٢٠٠٥ ومجموع الناتج المحلي الإجمالي ٨٧٦ مليار دولار وفقا لذات السنة .^(٢)

وقعت الصين في عام ٢٠٠٤ اتفاقا مع زعماء دول الرابطة يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارية في العالم والتي تعد سوقا لأكثر من ١،٨ مليار نسمة ، وأوضحت الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول الاسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة .^(٣)

أهداف الاسيان

حدد إعلان بانكوك عام ١٩٧٦ أهم الأهداف التي تسعى الرابطة لتحقيقها وهي كالاتي :-
١ - تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل

(١) عبدالمطلب عبدالحاميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، القاهرة ، مجموعة النيل ٢٠٠٣ ص ١٣٥

(٢) سامي عفيفي ، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، جامعة حلوان ٢٠٠٣ ص ٤١٠

(٣) محمود الفقي ، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة ، مجلة السياسة الدولية

مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

٢- تحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك شؤون التجارة السلعية وتحسين النقل والاتصالات.

٤- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

٥- إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

٦- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والإقليمي في مواجهة القوى الكبرى وتجنب الصراع فيما بين الأعضاء واحترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم (١).

المؤشرات الاقتصادية لدول الاسيان لعام ٢٠٠٣

الدولة	معدل النمو	الناتج المحلي*	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار
سنغافورة	٢,٢%	٢٠٨٨٦	١٢,٤٤	١١٢,٢٣
بروناي	-	-	١,٦٨	٤,٣٥
ماليزيا	٤,٢%	٣٩,٥	٨٥,٤١	١٣٤,٦١
تايلاند	٥,٢%	٢٠,٦٠	٦٨,١٤	٨٨,٢
الفلبين	٤,٦%	٩٧٥	٤٤,٠٦	٥١,٠٧
اندونيسيا	٣,٧%	٨١٧	٣٨,٨٥	٧٢,٠٧
فيتنام	٧,١%	٤٣٦	٢٣,١٨	٢٢,١٤
كمبوديا	٤,٥%	٣٢١	٢,٦١	٢,٢٨
ميتمار	-	-	٢,٩١	٢,٢٦
لاوس	٠,٥%	٣٠٤	٠,٣٦	٠,٣٦

المصدر : مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥ ص ٣٥٤

• الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد / دولار

(١) سامي عفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١٣

تتبع أهمية تكتل الآسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي من الملاحظات التالية(١):-

تتامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضيق الخناق على دول القارة الآسيوية.

تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفورات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

المعوقات والتحديات التي تواجه (الآسيان)

تعرضت دول الآسيان وخلال شهور قليلة في عام ١٩٩٧ الى أزمات مالية، أدت للقضاء على معظم المكاسب التي تحققت في مجالات التنمية، إذ زاد عدد الناس الذين يعيشون دون خط الفقر بسبب تسريح الكثير من العمال في المشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، وتركت هذه الأزمات آثارها على معدلات النمو، فضلا عن افتقاد النظم الاقتصادية الآسيوية الى الضمانات الاجتماعية التي تضمن حقوق المستثمرين، الأمر الذي ترك آثاره على نسب الاستثمار.

على أن التحدي الأكبر الذي تواجهه دول الآسيان يتمثل في عدم قدرتها على مجابهة الدول الكبرى الدائنة، إذ نجحت الأخيرة في كبح جماح اقتصاد مجموعة الآسيان عن طريق منظمة التجارة العالمية وبوسائل أربع:-

الأولى - منع دول الآسيان من دعم مؤسساتها الإنتاجية سواء كان هذا الدعم مباشرا

(١) سنية محمد الفقي، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة

كتقديم القروض والمساعدات المالية والإعفاءات الضريبية وتزويدها بالمواد الأولية بشكل مجاني أو بسعر رمزي ، أم بشكل غير مباشر كتحمل الدولة الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاعات الصناعية الخاصة أو تقديم الخدمات المجانية لهم ، مما يقلل من فرص الاستثمار بناء على هذه المنوعات .

الثانية - إلزام مجموعة دول الاسيان بتطبيق قواعد العمل الدولية والامتثال عن تشغيل الأطفال والنساء ، مما يؤدي الى ارتفاع الأجور وانعكاس ذلك على أسعار السلع والبضائع المصنعة وعدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية .

الثالثة - استخدام مبدأ الشفافية على مجموعة دول الاسيان بإلزامها بضرورة إشعار الدول الأخرى بالقوانين والإجراءات المتصلة بالإنتاج والعمل .

الرابعة - منع دول الاسيان من تصنيع أية مادة ما لم تحصل على موافقة الشركة المصنعة طبقا لحقوق الملكية الفردية .

قارة أفريقيا

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESSA

Common Market For Eastern and Southern States Of Africa

تعد الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، تجمع مجموعة من الدول ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها، وتغطي الكوميسا رقعة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41 % من مساحة القارة الإفريقية، كما تضم نصف سكان القارة تقريبا (حوالي 380 مليون نسمة) (١)

يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها كتلة اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي سعى إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة بين دول شرق وجنوب القارة السمراء، حيث يتميز إقليم الكوميسا بعدة عوامل إيجابية وميزة استراتيجية هامة تجعله كتلة اقتصادي قوي يواجه القوى الخارجية التي تتصارع عليه وتدعيم العمل الإفريقي المشترك. (٢)

(١) عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي ، القاهرة ، مجموعة النيل ٢٠٠٤ ص ٣٤.

(٢) المصدر نفسه : ص ١١

وتعود نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادراتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرع وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في ٢١ أيلول ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٢، وكانت هذه المعاهدة تتضمن 14 بروتوكولا تتضمن كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة بالتعاون مع اللجنة الأوروبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي وقد استهدفت المعاهدة تحقيق الأهداف التالية: (١)

- تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية.
 - التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.
 - العمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٠ م
- وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة ١٩٩٣ ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٨ تشرين الأول ١٩٩٤.

اما عندما دخلت الكوميسا حيز التنفيذ أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري للكوميسا بالعاصمة المالوية (ليو نجوى)، تحركت قوى التكامل الاقتصادي الإقليمي نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة في أكتوبر ٢٠٠٠ والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لزيادة توسيع رقعة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا.

وفي إطار البرنامج الزمني للصعود على درجات سلم التكامل الاقتصادي لتجمع الكوميسا فإنه يمكن القول بأن هذا البرنامج يتضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٨ على الوجه التالي (٢)

١- إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر ٢٠٠٤، بحيث تنتهي أجهزة التكامل المنوط بها

(١) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،

القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٢٥

(٢) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، القاهرة، جامعة حلوان، ص ٣٣٥

تنفيذاً لأحكام معاهدة الكوميسا من إعداد تعريفية جمركية موحدة تم تطبيقها على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء. وتتراوح هذه التعريفية بين 05 %، و 10 ، و 30 %.

٢- إنشاء الاتحاد النقدي بحلول عام ٢٠٢٥ ويتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والتنسيق الكامل بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.

٣- الانضمام للجماعة الاقتصادية الإفريقية وهي الجماعة التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في قمة سيرت الليبية عام ٢٠٠١، وذلك بحلول عام ٢٠٢٨، وبذلك يتم إنشاء السوق الإفريقية المشتركة التي تضم كل دول القارة الإفريقية.

ودخول أية دولة عضو في كتل الكوميسا يتطلب منها تطبيق مواد الاتفاقية الخاصة بالانضمام وخاصة بند 26-49 من المعاهدة إذ يجب

أولاً: الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في نطاق منطقة التجارة التفضيلية، وذلك على كافة السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.

ثانياً: إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك عام من تاريخ الانضمام.

ثالثاً: التوصل إلى تعريفية جمركية مشتركة ثم وصولاً إلى سوق مشتركة بحلول عام 2025.

كما يشترط لدخول أي دولة عضو في التكتل أن تكون دولة ذات جوار إقليمي.

أهداف الكوميسا

لقد حددت الاتفاقية المنشأة للكوميسا وفي مادتها الثلاثة مجموعة من الأهداف تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتيسير وتحسين التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي: (١)

١- السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

٢- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية.... بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة وتقوية العلاقات بين الدول.

٣- تشجيع التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي والبرامج.

- ٤ - إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا.
- ٥ - التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك الدعم المشترك للبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية.
- ٦ - التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية، وذلك حتى لا تبقى الدول الأعضاء بمعزل عن العالم الخارجي بما يستوجب قيام علاقات قوية بين الكوميسا والعالم الخارجي، وتعزيز التعاون وإتاحة الفرص المناسبة دون وجود تهديدات خارجية.
- ٧ - الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى اتحاد إفريقي، وذلك حتى لا تنتصل الدول الأعضاء من مسؤولياتها القارية.
- كما تحدد الهدف العام لإنشاء الكوميسا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الذات في تمويل التنمية وتوثيق التعاون بين دول السوق، وقد حددت الكوميسا الوسائل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف أهمها: (١)

- ١- تبسيط الإجراءات التجارية وتنسيق الوثائق الخاصة بها ووضع الشروط التي تنظم عملية إعادة تصدير السلع من الدول الداخلة في نطاق السوق.
- ٢- تحسين هياكل الإنتاج والتصنيع لإيجاد نوع من السلع والخدمات ذات جودة عالية تكون لها القدرة على المنافسة في السوق المشتركة.
- ٣- التوسع في النشاط الزراعي وتفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة، ووضع آليات التعاون في تصدير السلع الزراعية وزيادة معدلات التنمية الريفية.
- ٤ - دفع عجلة التنمية للدول الأقل نموا وتطورا من خلال تنفيذ برامج مشروعات خاصة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية.
- ٥ - التعاون في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

يعتمد نجاح أي تجمع إقليمي على مجموعة من العوامل، عوامل اقتصادية تتعلق بالنمو والتقدم المنظم للدول الأعضاء، وعوامل تتعلق بتوافر الظروف السياسية المناسبة التي تمكن

الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه التجمع الإقليمي. فبالنسبة للكوميسا فإنها تواجه في مسيرتها التكاملية مجموعة من العقبات والمعوقات التي تؤثر على أداء التجمع وتحقيق الأهداف المبتغاة، فهي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها للتقليل من آثارها السلبية، ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:-

المعوقات السياسية

إن نجاح التكتل كمنظمة إقليمية مرتبط إلى حد بعيد بالاستقرار السياسي للدول الأعضاء، لذا فإن أهم التحديات التي تواجه دول الكوميسا هي :-

١ - النزاعات السياسية، وميراث العداة التاريخي بين دول الكوميسا قد يعوق مسيرة التكامل فيما بينها. فالإقليم يتميز بالصراعات السياسية سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية داخل بعض دول الإقليم مثل الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والمشكلة بين شمال الجنوب وجنوبه، أو بسبب النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء دول الكوميسا مثل النزاع الصومالي مع كل من أثيوبيا وكينيا. ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا ومشكلة النزاع في البحيرات العظمى بين رواندا وبوروندي... الخ.

٢: عدم وجود آلية إقليمية على مستوى التجمع لفض المنازعات.

٣: النفوذ الأجنبي الذي يتدخل في النزاعات تحت قيادة الدول المانحة أو الصديقة، مثل التدخل في جنوب السودان ثم في دارفور، أو التنافس الأمريكي-الفرنسي الذي يؤثر سلبا على الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

٤: ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من أجل مصالحها المشتركة.

فتتعدد صور التأثير السلبي لهذه الأحداث على عملية التكامل الإقليمي، فلها انعكاسات داخل الكوميسا سواء كانت انعكاسات دبلوماسية أو اقتصادية، لهذا أدركت دول الكوميسا خطورة تأثير هذه العوامل السياسية، فكان إنشاء الوكالة المتخصصة لتأمين حركة التجارة والاستثمار ضد الأخطار السياسية. كما اجتمع خبراء من الدول الأعضاء في نيسان 2001 لمناقشة هذه القضية، وأعدوا تقريرين أحدهما خاص بأسباب النزاعات والمنظمات غير الحكومية في دعم الاستقرار في المنطقة.

لهذا يعتبر الاستقرار السياسي والأمن والسلام بين دول الكوميسا أحد الدعائم الأساسية للتنمية ، لذا لا نستطيع أن نتجاهل أهميته على المستوى الإقليمي، فيعتبر الاستقرار السياسي أحد التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التطبيق الفعلي للسياسات والبرامج الصادرة عن الكوميسا.

١ - العوائق الاقتصادية :

هناك مجموعة من العوائق الاقتصادية التي تعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر منها:

أ - صعوبات النقل: يعد مشكل النقل أحد أهم المشاكل التي تواجه كتكتل الكوميسا سواء شمل هذا نقل السلع أو الأفراد، فدول الكوميسا رغم توافر العديد من وسائل النقل فيها، إلا أنها يغلب عليها طابع الميراث الاستعماري التي كانت تخدم أغراض استعمارية، والدليل على ذلك أنه في عام 1985 كانت المحاصيل جيدة في تنزانيا، إلا أن قلة وسائل النقل قد أدت إلى تكديس المحاصيل وخاصة السلع الغذائية سريعة التلف كالخضراوات والفواكه.

كما يلاحظ أيضا عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي بين معظم دول السوق. كما أن عملية النقل لا بد أن تتم عبر الموانئ والمطارات الأوربية، الأمر الذي يساهم في زيادة تكلفة السلعة أو فسادها، وهناك معوقات تؤثر في النقل والمواصلات كالمعوقات الجغرافية نظرا لكبر مساحة دول الكوميسا، وسوء الأحوال السياسية بين دول المنطقة، مما يصعب جيدة شبكة جيدة من النقل والمواصلات.

ب - مشكلة العمالة: تعد العمالة في دول الكوميسا أحد أهم التحديات التي تواجهها لأن الموارد البشرية هي الأساس لثروة الأمم، ومن أهم المشاكل التي تواجه سوق العمل في الكوميسا نذكر:

- ضعف قوة تطبيق معايير العمل الدولية في التشريعات الوطنية

- الاتجاه إلى المشروعات كثيفة رأس المال.

- التمييز في العمل على أساس العمر والجنس.

- هناك بعض أشكال العمل الجبري وأحيانا بدون أجر.

ج - مشكل العملة: تعاني معظم الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي، أو يعتمد المستوردين على الائتمان طويل الأجل مع وجود مخاطر وصعوبات في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا.

د - مشكل حجم الديون الخارجية وخدماتها: حيث تراكمت هذه الديون ولم تستطيع معظم دول الكوميسا الوفاء بالتزاماتها تجاه سداد الديون وفوائدها، فوجدت نفسها في موقف يتعارض بين واجبها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية وواجبها القيام بمتطلبات التنمية

هـ - سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي: يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أكبر من تلك التي تحققها كل دولة إذا بقيت خارج التكتل.

و- مناخ الاستثمار في دول الكوميسا في معظمه غير جاذب للاستثمار الأجنبي، حيث تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة "الأكتاد" إلى أن نصيب قارة إفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو 1,3 % في العالم. ومن بين الأسباب التي تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي منها العمالة غير المدربة، التكلفة الإدارية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمار.... والمؤكد هو أن التطور التكنولوجي العالمي الهائل قد أحدث تغييرا في المتطلبات اللازمة لجذب الاستثمار.

ز- غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة، مما يصعب على القطاع الخاص اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن، نظرا لقصور الدعاية والإعلان وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية.

ح- تراجع مؤشر الاندماج في السوق العالمي في كثير من دول الكوميسا والذي يرجع إلى ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية بهذه الدول، والتي تتراوح من 20,9 % و 28,6 % خلال النصف الأول من عام 1990.

من خلال عرضنا لأهم المعوقات التي تعرقل من مسيرة التكامل بين دول الكوميسا، يمكن القول بأن تكتل الكوميسا جاء ليقف أمام الخلافات السياسية في مقابل دعم اقتصاديات هذه الدول. فلهذا يجب على دول الكوميسا أن تعمل على إيجاد إستراتيجية تعمل على إحداث نوع من توسيع القاعدة الاقتصادية ونبذ النزاعات السياسية لدفع المسار السلمي على المستوى الإقليمي. وقامت الكوميسا بمراجعة مسيرتها التكاملية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وما تواجهه من فرص وتحديات في البيئة الدولية، وتم في مارس 2000 صياغة وثيقة حول رؤية وإستراتيجية الكوميسا ليحتذي بها في العقد القادم، وتقوم هذه الإستراتيجية على أربع ركائز هي تطوير التجارة، تطوير الاستثمار، وتطوير البنية الأساسية، وتطوير العلم والتكنولوجيا، وتؤكد على التنمية البشرية.

انطلاقا مما سبق، ومن خلال عرضنا لتجربة الكوميسا يتضح لنا أن هذه تجربة إذا نجحت في الالتزام ببرنامجه الزمني انطلاقا من تنفيذها لإقامة اتحاد جمركي، مروراً باتحاد نقدي في عام 2025 وصولاً إلى سوق إفريقية مشتركة عام 2028 كهدف نهائي لها، كما تعتبر أولى صور التكامل التي تشهدها دول المنطقة. لهذا يجب على دول الكوميسا أن تراعي الظروف الاقتصادية والترتيبات اللازمة لإقامة التكامل وذلك بتنسيق السياسات المختلفة للدول الأعضاء، كالسياسات النقدية والمالية والزراعية وغيرها، للقضاء على التمييز في المعاملة، ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لدول التكتل ومدى تحسنها. كما يجب أن تتكيف مع مقتضيات العولمة الاقتصادية والاستفادة من فرصها في ظل سياسات التحرير الاقتصادي العالمي، ومواكبة مختلف التطورات التكنولوجية والمعلوماتية. كل هذا من أجل تقوية أواصر

التنمية الاقتصادية في المنطقة. وعليه فإن التكامل الإقليمي بين دول الكوميسا ليس هدفا في حد ذاته وإنما يعتبر كوسيلة لتحقيق التنمية في المنطقة، ودعم مركزها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى ومع مختلف المنظمات الدولية.

قارة أمريكا اللاتينية

السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR

Mercado comun Del Sur

هو عبارة عن تجمع يعتبر الأكبر اقتصاديا لدول أمريكا اللاتينية، وبذور هذا التجمع تعود الى عام ١٩٨٠ من خلال تأسيس "جمعية أمريكا اللاتينية للتكامل (ALADI)" وكانت تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري وتضم الدول التالية (الأرجنتين - بوليفيا - البرازيل - تشيلي - كولومبيا - الإكوادور - البارغواي - البيرو - الاورغواي - فنزويلا) لكن بعض هذه الدول وبالتحديد (الأرجنتين - البرازيل - البارغواي - الاورغواي) ذهبت الى أبعد من ذلك وسعت الى تشكيل معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة (أسونسيون) عام ١٩٩١ ونصت هذه المعاهدة على إقامة (السوق الجنوبية المشتركة) (الميركوسور) ، الميركوسور تأتي من ثلاث كلمات اسبانية هي ميركادو وتعني السوق وكومون بمعنى مشتركة وسور وتعني جنوب. والتي انطلقت بشكل فعال ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤ بعد توقيع الدول الأعضاء على بروتوكول "أورو برينو Ouro" " Preto، الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للميركوسور كبداية فعلية للميركوسور ، على طريق تحقيق الهدف الرئيسي للتجمع ، وهو الوصول للسوق المشتركة وفي سنة ١٩٩٦ انضمت كل من شيلي وبوليفيا كشريك إلى التجمع ، ثم انضمت البيرو كشريك في عام ٢٠٠٣ ، وكل من الإكوادور، وكولومبيا ، وفنزويلا كشريك في ديسمبر ٢٠٠٤ وفي إطار القمة " الأبيروامريكية" تم الإعلان عن انضمام فنزويلا إلى الميركوسور كعضو كامل العضوية وذلك في ٢٠٠٥. (١)

يهدف هذا التجمع الى تشجيع نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة خلال فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة ، كذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري وبناء الشركات المشتركة بين هذه الدول، ومقره في الاورغواي في عاصمتها (مونت فيديو) ، ويعتبر هذا التكتل رابع أهم تكتل اقتصادي في العالم حسب تقارير منظمة التجارة العالمية، ودلت منظمة

(١)السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ، الانترنت ، الموقع www.egynews.com

التجارة العالمية WTO على ذلك من خلال أن هذا التجمع يسيطر على (٤٥% من الإنتاج العالمي لبقول الصويا و ٣٨% من إجمالي الصادرات العالمية لزيت الصويا - ٤٥% من العرض

العالمي للحوم البقر - ١١% من إنتاج الذرة- ثالث أكبر منتج في العالم للحديد ومشتقاته - أول منتج ومصدر لعصير البرتقال - ثالث منتج عالمي للجلود والأحذية- عاشر منتج عالمي للسيارات - ...الخ)(١)

الهيكل التنظيمي للميركوسور

١ - مجلس السوق المشتركة: يتشكل المجلس من وزراء خارجية واقتصاد الدول الأعضاء وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل ستة شهور بالترتيب الأبجدي. * يتشكل المجلس من عضوية وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد * الدول الأعضاء وتتناوب الدول الأعضاء على الرئاسة المجلس كل ٦ شهور. وهو أعلى مستوى رئاسي للتجمع ولديه سلطات كاملة بهدف الأشراف على التنفيذ السليم لمعاهدة اسونسيون

٢ - مجموعة السوق المشتركة: وهو الجهاز التنفيذي للميركوسور وهو يقوم بمتابعة تنفيذ بنود معاهدة اسونسيون ، واتخاذ إجراءات تنفيذية لتحرير التجارة وتنسيق السياسات الاقتصادية. ويتشكل من عضوية كل من وزير الخارجية ، ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي. ٣ - السكرتارية العامة: تقوم السكرتارية بحفظ المستندات وإصدار البيانات الرسمية عن المجموعة وكذلك الاتصال بمجموعة السوق المشتركة في اتخاذ القرارات وتطبيقها.

٤ - المنتدى الاقتصادي والاجتماعي: وهو له دور استشاري ويقوم بتمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء

٥ - مجموعات عمل فرعية: هناك عدة مجموعات عمل معنية بالمتابعة الدقيقة والتنفيذ الدقيق لمقررات التجمع وكذلك إعداد الدراسات ، فهناك مجموعات عمل في الموضوعات الآتية؛ التجارية ، والجمارك، و المقاييس الفنية ، و السياسات النقدية والضريبية ، والمواصلات والأراضي ، السياسات الصناعية والزراعية والطاقة ، والتنسيق الاقتصادي، و العمالة والبطالة والأمن .

٦ - اللجنة البرلمانية المشتركة: يجمع دور اللجنة بين الطبيعة الاستشارية والطبيعة الإلزامية فيما يتعلق بصنع القرارات

٧ - لجنة التجارة: تقوم بتقديم المشورة لمجلس السوق المشتركة فيما يتعلق بالمسائل التجارية ، استحداث الآليات المطلوبة للسياسة التجارية المشتركة والعمل على توحيد الجمارك، ومتابعة

(١) المصدر نفسه

ما يستجد من تطورات في القضايا والمسائل المتصلة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء فيما بينها أو مع دول خارج التجمع.

٨ - المحكمة الدائمة لمراجعة سياسات الميركوسور ومقرها في أسونسيون عاصمة باراجواي .

٩ - المحكمة الإدارية لشئون العمالة الخاصة بدول الميركوسور

١٠- المنتدى الاستشاري للولايات الفدرالية والمحليات و المحافظات و الأقسام المختلفة بدول الميركوسور وقد تم افتتاح برلمان الميركوسور رسمياً في ١٤ كانون الأول عام ٢٠٠٧ في برازيليا. ويتشكل من عدد متساوي من البرلمانين لكل دولة من الدول الأعضاء بغض النظر عن عدد السكان. (١)

أهداف الميركوسور : تهدف الميركوسور الى تحقيق الآتي :-

- ١- تحقيق التعاون والتبادل التجاري •
 - ٢- إنشاء تعريفه جمركية مشتركة تطبقها دول السوق على حركة التجارة البينية والبضائع المصدرة الى دول السوق من الدول غير الأعضاء •
 - ٣- تبني سياسة اقتصادية تمكن دول السوق من تحقيق النمو وتخفيض مديونيتها •
 - ٤- السعي لإصدار عملة موحدة وتنسيق السياسات المالية •
 - ٥- إنشاء بنك مركزي موحد •
 - ٦- توحيد المواقف السياسية من القضايا التي تهم القارة اللاتينية •
 - ٧- توثيق التعاون مع دول العالم والمنظمات والاتحادات الدولية والاقليمية • اذ عقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع (مصر ، سوريا ، الأردن ، دول الخليج العربي ، ايطاليا) ودول (النافتا) * ودول الآسيان •
- معوقات السوق :-

تجابه دول السوق معوقات اقتصادية واجتماعية تعيق تطوراتها ، وخاصة ان دول السوق هي من الدول المثقلة بالديون ، إذ تحتل كل من البرازيل والأرجنتين المراتب الأولى في قائمة المديونية لدول العالم ، فضلا عن الضغوط السكانية ومستويات المعيشة التي تعاني منها شعوب الدول الأعضاء ، إلا أنها تحقق مستويات نمو عالية ، فقد أذهلت البرازيل -مثلا - المحللين في الطفرات في معدلات النمو ، إذ تأمل دول السوق ان تقضي على حالة الفقر بحلول عام ٢٠١٥ ، الأمر الذي ينعكس على مستوى التخصيصات المالية المقدمة للإعانة الاجتماعية والخدمات •

(١) ميركوسور .. رابع كتل اقتصادي في العالم www.alskilbieh.com.

* النافتا : هي منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة ، كندا ، المكسيك)

تقييم تجارب التكامل الاقتصادي لدول القارات الثلاث

يشير وينر (winer) بان هناك العديد من الفوائد الناجمة عن التكتلات الإقليمية بين الدول النامية والذي يتفق مع العديد من الكتاب (١)، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هناك نسبة إجماع على الفوائد التي يمكن تحقيقها مثل زيادة عدد الصناعات الجديدة وتقليل الاعتماد

على تصدير المواد الخام، وزيادة عدد الصناعات التعدينية والصناعات الأخرى المكملية كنتيجة طبيعية لكبر حجم السوق وفيما يلي نوضح أهم هذه الآثار المتوقعة من وراء قيام تلك التكتلات:-

١ - زيادة القوة التفاوضية وقوة المساومة :-

من بين الآثار المتوقعة والهامة للتكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب هو زيادة قوتها التفاوضية، باعتبار أنها تعاني من انخفاض قدرتها التفاوضية بالنسبة لكل دولة على حده ، وذلك لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التفاوض، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة الحجم، كما أن معظم الدول النامية ليس لها تأثير كبير في الأسواق العالمية وبالتالي قدرتها على المساومة والتفاوض منخفضة جدا. (٢)

من ثم يتوقع أن تتمكن هذه الدول من زيادة قدرتها التفاوضية، وتخفيض تكلفة التفاوض من خلال توحيد مواردها عن طريق إقامة تكتلات إقليمية فيما بينها ، فضعف مقدرة الدول النامية على المساومة يشكل سببا أساسيا لعجزها عن تحسين ظروف تجارتها الخارجية، ذلك أن الاعتماد على الإقناع وحده لا يكفي لحمل الدول المتقدمة على أن تأخذ بجدية مصالح الدول النامية في الاعتبار .

٢ - الاستفادة من وفرات الحجم :-

من المتوقع أيضا أن قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية يكون لها أثر على زيادة درجة المنافسة والاستفادة من وفرات الحجم، ويرجع ذلك إلى اتساع حجم السوق حيث يصبح بالإمكان قيام نشاطات اقتصادية صناعية على وجه الخصوص بأحجام معتبرة وإنتاجيتها العالية وتكاليفها المنخفضة. فكلما اتسع السوق أيضا للنشاط الاقتصادي اتسع أفق

86.(١) فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص

(٢) عبدالرحمن حبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة مركز الاهرام ، ١٩٩٤ ص ١٣٣

التخصص في الإنتاج، فبدلا من تشتيت قدراتهم ومواردهم الاقتصادية وجهودهم على مختلف النشاطات الإنتاجية يقدر أن يجنوا ثمار استغلال الهبات والموارد لأن الأسواق المحلية تكون معزولة عن المنافسة بين الدول النامية بعوائق تجارية وتقيدات مشددة، وضيق السوق تشجيع في رحابه ظاهرة ابتكار الأقلية وتقيد المنافسة.

إضافة إلى ذلك فإن بعض الأسواق المحلية في الدول النامية لا تسع لأكثر من منتج واحد، لذلك فالتكامل الاقتصادي بين تلك الدول يفتح أبوابها للمنافسة فيما بين المشروعات المماثل

فيها. إقامة السوق الواسعة في الدول النامية لا ينبغي تركها للآلية التلقائية، إنما نتيجة لعمل ممدد دعوب يمتد على فترة طويلة .

٣- التنمية الصناعية:-

أما الأثر المتوقع لهذه الاتفاقيات على التنمية الصناعية فيتوقف على قدرة التكتل على تحقيق وفورات الحجم وعلى حجم السوق الكلي، فإذا تمتع التكتل بحجم سوق مناسب يسمح بتحقيق وفورات النطاق يتوقع أن يجذب الصناعات إلى الداخل وستقوم الصناعة في كلا البلدين وذلك بسبب التوسع الذي يفرضه الخفض المتزايد للعوائق التجارية بين دول الجنوب، ويكون انتشار الصناعة ليس متساويا بين الدولتين، وعلى أي حال فهو يبدأ في دولة ويمتد إلى الأخرى

عندما تكون القيود التجارية منخفضة، والدول الجنوبية تجذب صناعات أقل في هذه الحالة مما لو كانت تتبع سياسة التحرير متعدد الأطراف، وذلك لأنها لم تستفد من الوصول إلى سوق الدولة الشمالية أو المنتجات الوسيطة المنتجة في الشمال، وقد فشلت معظم اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب بسبب النزاع على مواقع الصناعات وعلى مقدار التعويضات التي ستصرف بسبب الأضرار التي ستقع، فمثلا في عام 1957 كانت هناك 404 شركة في كينيا وذلك من أصل 447 شركة مسجلة في تجمع شرق أفريقيا، وفي عام 1960 مثل القطاع الصناعي في كينيا نسبة 10% من إجمالي الناتج الإجمالي وكانت حصص الصناعة في الدولتين الشريكتين (كينيا وتنزانيا) هي 4% ،وقد انهار التجمع عام 1977 لأنه فشل في إقناع الأعضاء الأكثر فقرا بأنهم يأخذون قدرا مناسباً من المكاسب (١) ، لذلك نجد أن الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية فيما بينها يتوقع أن تكون متواضعة

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٦

ومحدودة على عكس الاتفاقيات التجارية التي تتم بين دول الشمال والجنوب كما رأيناها سابقاً، فإنه من المتوقع أن تقدم فرصة أفضل للتنمية الصناعية وسرعة انتشارها على نطاق واسع واستفادتها من الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

٤ - الأثر الاستثماري ونقل التكنولوجيا:-

ان اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى دول الجنوب سواء من دول الشمال الشريكة أو من العالم الخارجي، إلا أنه على النقيض من ذلك في حالة اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب فيما بينها

حيث يتوقع أن يكون تدفق الاستثمار بنسب ضئيلة ومحدودة لأن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي يرتبط أساسا بالتنمية الصناعية في دول الجنوب، كما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموما وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك شك أن تكامل الجنوب مع الجنوب يمكن أن يحقق ذلك وقد يعوق الاستثمار، إذا لم يصاحبه تحرير التجارة مع بقية أنحاء العالم فنجد نقل التكنولوجيا يتوقف أساسا على أثر هذه التكتلات على التنمية الصناعية في دول أعضاء التكتل وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال للمنافسة، إلا أنه يبقى نقل التكنولوجيا وتقدمها بين دول الجنوب المتكتلة أمرا متواضعا نظرا لافتقارها لوسائل التقدم التكنولوجي ونقص تشجيع البحث والتطوير. (١)

٥- الأثر على التجارة والمنافسة :-

يعتبر التوازن بين خلق التجارة وتحويلها من الأمور الحاسمة في تحديد الفائدة العامة لاتفاقيات التكامل الإقليمي، ونظرا إلى أن معظم الدول النامية تفرض تعريفه جمركية مرتفعة على التجارة فينتوقع أن يكون أثر تحويل التجارة المترتب عن إقامة مثل هذه التكتلات مرتفعا جدا، حيث تؤدي إزالة الحواجز الداخلية مع الاحتفاظ بها إزاء العالم الخارجي إلى تحويل الاستثمار من دول خارج التكتل إلى دول أخرى أعضاء ، لذلك فإن اتفاقية التكامل الإقليمي بين دولتين ناميتين يحتمل فقط أن تخلق تباعدا تجاريا وليس رواجاً تجاريا وهذا يمكن ملاحظته عندما تكون السلع متجانسة (٢)

(١) إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، ط٢، الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٨، ص٢٦

(٢) المصدر نفسه ، ص٨٧

أصبحت الدول النامية في الوقت الراهن غير قادرة منفردة على إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواجهة أو اللحاق بالتطورات المتسارعة خاصة أمام تحديات العولمة، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية في هذه الدول، وإهمالها لتجاربيها التكاملية أو حتى تفعيلها.

فمن خلال تقييمنا وعرضنا لأهم الملامح الإستراتيجية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، نستخلص ضرورة الأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الجديدة الذي يواكب ويتمشى مع مختلف المتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وفي جميع

المجالات، فنستطيع القول هنا أن التكامل الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل البديلة في التنمية.

الباب الثاني : اتجاهات النظم السياسية والاصلاح والتغيير

الفصل الرابع: اتجاهات النظم السياسية

الفصل الخامس: مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية

الفصل السادس :مكانة القارات الثلاث في السياسة الدولية

الفصل الرابع

اتجاهات النظم السياسية

أن دراسة النظم السياسية لدول القارات الثلاث تتطلب تحليل الخصائص المميزة لها ، والتصنيفات التي تنتظم فيها ، والإطار الدستوري والقانوني الحاكم لها ، وحركة التفاعل بين مكوناتها السياسية ، هذا فضلا عن استشراف آفاق تطورها من حيث عناصر الإصلاح والتغيير

، ولعل كل ذلك ينبغي مراعاته عند دراسة اتجاهات النظم السياسية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد تنوعت الاتجاهات وتعددت تبعاً لمراحل التطور السياسي منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر ، مما يتطلب الإحاطة بها جميعاً والوقوف عند أسباب التنبؤ لهذا النظام السياسي أو ذلك ، وأسباب الإخفاق واتجاهات التحول .

المبحث الأول

اتجاهات النظم السياسية مرحلة

ما بعد الاستقلال

حاولت معظم دول القارات الثلاث في مجمل تطورها السياسي أن تختار نماذج متنوعة من الأنظمة السياسية ، تبعاً للإمكانيات المتوافرة لديها من خبرة تارة واقتباس وتقليد تارة أخرى ، ولعل مدعاة ذلك ناشئ من المشاكل الاقتصادية التي عصفت بها منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر ، فقد تعرفنا في الفصول السابقة على أهم تلك المشكلات ، ولا مناص من القول بان الاقتصاد له دور فاعل في الأنظمة السياسية واستقرارها وتطورها لان فوائده تعود على الدولة بقطاعاتها كافة حكماً ومحكومين ، كما أنها تسهم في الوعي الاجتماعي والثقافي لقيمة التحولات والتطورات التي يشهدها النظام السياسي ومؤسساته وتطورها . فموارد الدول الاقتصادية تتحكم في سياسات الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فكما أن شرعية النظام السياسي في الداخل تتوقف على قدرته على استيعاب مطالب القوى والفئات الاجتماعية المختلفة ، إذ تعرف السياسة بأنها التخصص السلطوي للقيم السياسية والاقتصادية ، فان دوره على الصعيد الخارجي أو الدولي في إطار المنظمات الدولية وفي التأثير في السياسات الخارجية للدول وفي النشاطات المتعلقة بالقضايا الدولية يرتبط بحجم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة ، وفي نطاق دول القارات الثلاث فان الدول التي استطاعت بناء تنمية ناجزة ولديها موارد اقتصادية ، فان ذلك يجنبها التدخل الخارجي وتتمتع بنوع من الاستقرار السياسي ، اما الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية فلم تتمتع باستقرار سياسي .

ولعلنا لا نبالغ بالقول بان العامل الاقتصادي كان الحاكم لمعظم التطورات والتحولات في الأنظمة السياسية لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

تأسيساً على ما تقدم فقد مرت الدول بالعديد من التحولات والاختيارات السياسية ، فاختار بعض منها النظام البرلماني على النمط الغربي ، واختار قسم منها العيش في إطار الحزب الواحد ،

وأخذت أخرى بالنموذج الرئاسي ، على أن هذه التجارب كانت مطبوعة بطابع خاص يبعدها مهما اختلفت درجته عن صورة النموذج المقتبس ، الأمر الذي أدى الى تصدعات وتغيرات وفشل للعديد من النماذج ، وهذا ما يمهد لنا الحديث عن اتجاهات النظم السياسية منذ استقلال دول القارات الثلاث وصولا الى عمليات الإصلاح والتغيير التي تجتاح قسم منها • يرى بعض الكتاب بان طريقة الحصول على الاستقلال قد أثرت الى حد بعيد في التطور السياسي اللاحق لدول القارات الثلاث ، وذلك أن هذه الدول قد عرفت في نضالها ضد الاستعمار ثلاثة أنماط أو أشكال للمقاومة : ()

النمط الأول - سلمي يقوم أساسا على استخدام الأساليب السياسية من خلال المظاهرات والاحتجاجات ورفع الالتماسات وممارسة الضغوط على الإدارة الاستعمارية والهيئات والمحافل الدولية ، مع احتمال تطور الأمر لبعض أعمال العنف المحدودة ، الأمر الذي جعلها غداة الاستقلال تميل الى النظم البرلمانية التي تسمح بقدر للحرية السياسية ، فهي لم تتأصب المؤسسات الغربية ونموذجها الليبرالي العدا •

النمط الثاني - هو المقاومة المسلحة وشن حرب استنزاف شعبية واسعة النطاق لإرغام المحتل على التفاوض من اجل الاستقلال (جسدت الجزائر وليبيا واليمن والعديد من الدول هذا اللون من المقاومة) ما جعلها تحرص بعد استقلالها على تطبيق النموذج الاشتراكي القائم على الحزب الواحد •

النمط الثالث - هو الجمع بين المقاومة والتفاوض ، مما جعلها بعد الاستقلال تبقى تابعة للمراكز الاستعمارية ، ولم تحقق استقلالها الناجز إلا بعد تدخل الجيش وتبني الحزب الواحد كما في بعض الحالات العربية كمصر وتونس ، أو اتخاذها النموذج الرئاسي كما في دول أمريكا اللاتينية •

ويقدم الدكتور رياض عزيز هادي من خلال دراسته لاتجاهات النظم السياسية في دول القارات الثلاث تقسيما عاما للاتجاهات المتشابهة وقد قسمها الى الآتي ()

- ١-الاتجاه نحو تقليد النظم السياسية البرلمانية وبشكل خاص في المرحلة الأولى من الاستقلال •
- ٢- الاتجاه نحو نظم تعتمد تركيز السلطة وتمثلت بالاتجاه نحو النظم الرئاسية •
- ٣- اتجاه الأخذ بنظام الحزب الواحد •

١ - أسباب تبني النظام البرلماني ومظاهر الفشل

(علي الدين هلال ، ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت ، مركز

دراسات الوحدة العربية¹
٢٠٠٠ ص ١٠١

(1) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦

منذ اللحظة التي حصلت عليها دول آسيا وأفريقيا تحديدا على الاستقلال حاولت تطبيق النظام البرلماني ، وهذه المرحلة يطلق عليها (اندريه اوريو) اسم الجيل الأول من المؤسسات السياسية ، ويشمل النظم التي رأت النور أثناء فترة التحرر من الاستعمار والتي أعقبت الحرب العالمية الأولى في آسيا ، والحرب العالمية الثانية في أفريقيا ، وهذا يعني بالدرجة الأولى الدول التي كانت مستعمرة من قبل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، ولعل من المهم بيان أهم العوامل والظروف التي دفعت دول آسيا وأفريقيا الى تبني النظام البرلماني في مرحلة من مراحل تطورها السياسي (١)

أولا - محاولة الدول الاستعمارية نقل طرق تفكيرها ومؤسساتها السياسية الخاصة الى مناطق نفوذها ، فقد كانت التراكيب السياسية متشابهة على الأقل دستوريا ، علما أن معظم الدساتير التي وضعت في آسيا وأفريقيا قد وضعت من قبل خبراء قانونيين أوروبيين ولذلك انعكست القيم السياسية الغربية على دساتيرها .

ثانيا - أن المؤسسة البرلمانية تمثل لكثير من أبناء آسيا وأفريقيا نتاجا ورمزا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا ، يقول ايمرسون (أن الديمقراطية كانت تمثل طيلة النصف الأول من القرن العشرين الصنف الأكثر تطورا للحكومة والرمز نفسه للتطور السياسي في العالم المتمدن) وقد أدت السمعة التي تمتعت بها النظم البرلمانية آنذاك الى ظهور تيار يدعو الى الأخذ بها في عموم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ثالثا - أن التقليد للأنظمة البرلمانية ارتبط بحدث عالمي وهو الحرب العالمية الأولى بالنسبة لآسيا والحرب العالمية الثانية بالنسبة لأفريقيا والتي كرست انتصار الغرب ، واعتبر هذا النصر هو لطبيعة النظام البرلماني ، كما أن تقليد المنتصر والقوي ليس ظاهرة فردية فحسب ، بل هي موجودة بين الدول والشعوب .

رابعا - لقد ظلت الوطنية والديمقراطية فكرتين متلازمتين في دول القارات الثلاث طيلة فترة التحرر وكشعار مركزي لنضال الشعوب ، وهكذا ففي اللحظة التي يتحرر بها البلد فإنه اتبع ضرورة أن تعود كل السلطات للأمة ، فكانت الديمقراطية والبرلمانية احد أهم أهداف الاستقلال ولا يمكن فصل التحرر عنهما .

خامسا - خضوع اغلب النخب السياسية التي استلمت الحكم بعد الاستقلال للتأثير الغربي ، فمن البديهي أن يكون التعلق بالديمقراطية الليبرالية جزء مهم من تفكيرها ، ذلك أن معظم هذه النخب درس وتهيأ في الجامعات الغربية فاتجهت الى تقليد نظمها ومؤسساتها السياسية .

سادسا - أن التقدم الذي أحرز في ميدان وسائل المواصلات والإعلام منذ بداية القرن العشرين ، قد سهل وبشكل هائل عملية الاحتكاك وبالتالي الحوار السياسي والفكري بين المجتمعات وقد تسربت عبر ذلك الكثير من المثل السياسية ومن ضمنها البرلمانية الى دول آسيا وأفريقيا .

لم تستمر التجربة البرلمانية في معظم دول آسيا وأفريقيا ومنيت بفشل واضح ، فقد صرح الرئيس الاندونيسي (احمد سوكارنو) وبشكل جلي عدم ملائمة النظم الغربية لدول القارات الثلاث في محاضرة له في جامعة اسطنبول في نيسان ١٩٥٩ ، كما أظهرت حلقة دراسية عقدت في (أبادان) في نيجيريا ، والتي كانت تدور حول الحكومة النيابية حقيقة انه لا ينبغي أن تحكم البلاد الحديثة الاستقلال نفسها على نمط الدول الغربية .

أن العيب لا يكمن في طبيعة النظام البرلماني ذاته ، بل اجتمعت عوامل عديدة أدت الى فشل الأنظمة البرلمانية في دول آسيا وأفريقيا ، فالتبني النظري والرسمي للأشكال الغربية في الحكم قد سبق عملية التمرس عليها واستيعابها وفق مراحل زمنية أسهمت في بناء المواطن اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، فالتجربة الغربية لم تكن واضحة المعالم بين يوم وليلة ، بل استغرقت زمنا طويلا ، ودول القارات الثلاث وجدت نفسها في مرحلة تحول سريع ، فمن غير المعقول أن تكون النظم البرلمانية عصا سحرية لها القدرة على التغلب على كل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، فكان من البديهي فشل معظم التجارب البرلمانية ، بعد أن ترشحت أسباب وعوامل كانت وراء هذا الفشل وكالاتي :-

أولا - ضعف دور البرلمان

لا يمكن أن تتحقق البرلمانية ما لم تترسخ فكرة خضوع الكل حكاما وقوى سياسية لسلطة ومراقبة الشعب ونقده عبر مؤسسة البرلمان ، فدور الأخير أن يناقش ويضع القوانين ويقنع ويوفق ، وهذا يتطلب شرطا مسبقا أن يكون الشعب حقا له القدرة على انتخاب ممثليه بحرية ، كما يشترط أن يكون هؤلاء وناخبهم مستعدين في أية لحظة للرضوخ لرغبة الأكثرية وقراراتها ، وان مجتمعات دول آسيا وأفريقيا تتنازعها الكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحين تكون الأكثرية غير متعلمة - مثلا - لا يبقى للبرلمان ولانتخابات أي معنى ، إذ يكمن خلفها تركيب اجتماعي ومراكز السلطة وقياداتها تلعب الدور الحقيقي مما يؤدي الى غياب دور البرلمان ، فضلا عن كون النصوص الدستورية في العديد من الدول تناقض وبشكل صارخ النموذج البرلماني وشروط نجاحه ، ففي غانا تنص مواد الدستور على مبدأ يقر بان منصب الرئاسة

يجب ضمانه وصيانته ، فالسلطة لا تلعب الدور السياسي الهام فحسب ، بل أنها حصلت
تكريس دستوري الأمر الذي من شأنه إضعاف دور البرلمان وإعاقة دوره الحقيقي .

ثانيا - غياب التمثيل الحقيقي للشعب

أن أي حكومة لا يمكن أن تصف نفسها بالبرلمانية ، ما لم يكن باستطاعة الناخبين الإطاحة بها
عن طريق الانتخابات ، فالعنصر الأساس للبرلمانية هو المسؤولية السياسية الجماعية للحكومة
أمام البرلمان ، وهذا لا يمكن تحقيقه دون أن يمثل البرلمان الشعب تمثيلا حقيقيا ، فالتجربة في
دول آسيا وأفريقيا قد أثبتت أن فكرة التمثيل ليست في الواقع إلا شكل مجرد ليس له إلا أهمية
ثانوية ، ففي الفترة الملكية من تاريخ العراق المعاصر لم يكن بإمكان البرلمان ولو لمرة واحدة أن
يسقط وزارة عن الحكم مهما بلغت شعبيتها مما أدى الى أن يفقد الشعب ثقته بالبرلمان .

ثالثا - عدم توافر الشروط الاجتماعية والثقافية

أن الكثير من الناخبين في دول القارات الثلاث يدلون بأصواتهم الى شخصيات تقليدية ووفقا
لاعتبارات محلية وشخصية ، أو قد يعرض البعض أصواتهم للبيع بدلا من استعمالها كحق
انتخابي وفقا للمصلحة الوطنية العليا أو وفق برنامج سياسي محدد ، فالمجتمع الهندي والعربي
والأفريقي يظل مطبوع بطابع الأنظمة القبلية والمناطقية ، فمن الطبيعي أن تفرز الانتخابات
وصول عناصر غير كفوءة وتقليدية مما يضعف مشاركتها في القرارات وضعف البرلمان بصورة
عامة .

رابعا - مشكلة المشاركة :

من المتعارف عليه لن الانتخابات ليست لها أية قيمة حقيقية ، بل يمكن أن تتحول الى أداة
تمويه إذا لم تحرص السلطة على حمايتها باعتبارها احد أشكال المشاركة السياسية والإسهام
الشعبي ، فالانتخابات في دول أفريقيا على وجه الخصوص تجري في أوضاع لا توحى
بالطمأنينة والثقة ، ففي الريف تلعب العوامل ذات الطابع القبلي ، وفي المدينة فان للعامل
الاقتصادي تأثير فاعل ، ومثل هذه الأمور تسقط الاعتبار عن النظام البرلماني كما أن وضع
التخلف الذي تعيشه الدول والجوع والأمية وتردي الأحوال الصحية ، لا تسمح بتقدم ثقافة الوعي
بأهمية مشاركته ، وكل هذه الأمور تشكل عائقا في وجه قيام المواطن بدوره السياسي ويضعف
من مشاركته .

خامسا - بالرغم من أن عدم الاستقرار الحكومي يمثل ظاهرة شائعة في دول القارات الثلاث والتي
اختارت البرلمانية على وجه التحديد ، لكن يمكن ملاحظة الدور الذي يلعبه بعض الأشخاص
غير الاعتيادي الذي يتمثل بعدم القبول بنتائج الانتخابات مما يؤدي الى عدم مصداقية ما تفرزه
الانتخابات ، ويقدم لنا ساحل العاج خير مثال لذلك ، فبينما أشارت كل الدلائل الانتخابية على

فوز الحسن واتارا، فان غوباغبو لم يقبل بتسليم السلطة مما أدى الى حالة من عدم الاستقرار والفوضى الأهلية وصلت الى حد التصادم بين مناصري الشخصين .

سادسا - تتطلب البرلمانية مبدأ المعارضة ، وفي الدول الآسيوية والأفريقية ، فان هذا المبدأ يفقد عمليا كل معنى له ولا يمكن فهم المعارضة بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه ، بسبب الظروف الداخلية ، ففي باكستان - مثلا - وأثناء حكم الرئيس أيوب خان ، تنقل النواب وأعضاء الأحزاب من جانب الحكومة الى المعارضة ثم بالعكس تبعا للمكاسب المادية التي يحصل عليها كل منهم ، ومثل هذه المعارضة تفتقد في الواقع الى أسس برلمانية حقيقية وفعالة .

٢ - تبني النظام الرئاسي :

إذا كانت دول آسيا وأفريقيا قد اختارت النظام البرلماني ، فان الحديث عن النظام الرئاسي كان يجد ملامحه في تجربة دول أمريكا اللاتينية ، والتي كانت موسومة بصفتين أساسيتين كان لها الاثر في اختيار هذا النموذج - الرئاسي - كما حددها (جاكوس لامبرت) وهي : (١)

الأولى - تتبع من الظروف التي وجدت فيها دول أمريكا اللاتينية نفسها ، مثل كثرة التيارات الفدرالية والكونفدرالية ، وضعف الاندماج القومي الذي كان يهدد وحدة الدولة ، ووضع التخلف ومهام التنمية ، جعلتها تميل الى تركيز السلطة وتحمل السلطة كل أعباء التنمية الاقتصادية وحماية الوحدة الوطنية ، فلم تجد سوى النظام الرئاسي لتخطي هذه الأزمات .

الثانية - لم تكن حظوظ توسيع السلطات التشريعية والأخذ بالنظام البرلماني من أولويات الشخصيات والأحزاب السائدة في دول أمريكا اللاتينية ، فضلا عن المؤسسة الدينية ، فالجميع كان ينظر الى النظام الرئاسي على انه النظام الذي يتواءم مع الطبيعة الاجتماعية والثقافية لمجتمعات أمريكا اللاتينية ، فضلا عن ضعف البنيان الاجتماعي الذي يمهد لتشكيل الأحزاب والمؤسسات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية الأخرى .

فضلا عن هاتين الصفتين التي كان المجتمع مطبوع بهما في معظم الدول اللاتينية ، فهناك من يرى بان القرب من الولايات المتحدة وتأثيرها المباشر على القارة الجنوبية كمنطقة نفوذ لها قد أسهم بشكل من الأشكال بالأخذ بالنظام الرئاسي الذي ساد تطبيقه في الولايات المتحدة (٢)

ولكن الحقيقة أن النظام الرئاسي الذي طبق في دول أمريكا اللاتينية هو ابعدها ما يكون عن الطراز الأمريكي ، فعملية اتخاذ القرارات كانت مركزية للغاية ، فالرئيس لا تحكمه سوى قيود قليلة نسبيا في ممارسة سلطاته ، وهو يسيطر تماما على السلطتين التشريعية والقضائية ، وعلى

(1) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥

(2) Raul W. Drake . Mexican Regionalism Reconsidered . International Affairs . summer 1980 Vol 65
P411

مستويات النظام كافة قان المراتب العليا داخل مؤسسات الحكومة هي في الواقع من اختصاصات الرئيس ، فهو الذي يعين الأشخاص الذين يتم اختيارهم للوظائف العامة، كما أن التدخل الحكومي واسع النطاق في توجيه وسائل الإعلام ،وبذلك كان النموذج الرئاسي الذي اختارته دول أمريكا اللاتينية أكثر تعقيدا من الأنظمة السلطوية التي حكمت في العقود الحديثة، فضلا عن سمة أخرى خطيرة عرفتھا اغلب دول أمريكا اللاتينية ، تتمثل في قدرة الرئيس على تعديل الدستور كأداة رئيسية لتنفيذ جداول أعمال سياسته الإدارية وتوسيع امتيازات الرئاسة ، ففي المكسيك - على سبيل المثال - عدل دستور ١٩١٧ أكثر من (٢٠٠) مرة (١).

ونستطيع التأكد من ذلك بإلقاء نظرة على دستور الأرجنتين لعام ١٩٤٩ ، ودستور فنزويلا لعام ١٩٣١ ودستور كولومبيا ١٩٥٧

يسهم الرئيس في العملية التشريعية في أحيان كثيرة عن طريق رسالة الى الكونغرس أو الشعب أو عن طريق ممثلي حزبه في الكونغرس لاقتراح القوانين ، ولتخفيف السلطات الواسعة لشخص الرئيس فقد تبنت بعض الدساتير فكرة تضمينها مادة تقضي بعدم جواز إعادة انتخاب الرئيس لفترة رئاسية ثانية ، بيد أن هذا المبدأ لم يسلم من التجاوز فقد تم خرقه مرات عديدة في تاريخ الجمهوريات ، وهذا ما حدث في المكسيك في الفترة بين ١٨٨٤ - ١٩١١ الصالح الرئيس (دياز) ، وحدث في الأرجنتين عام ١٩٤٩ حين اجري إصلاح دستوري سمح لبيرون بإعادة انتخابه لرئاسة الجمهورية ثانية خلافا لما جرت عليه الأعراف السياسية والدستورية ، وتشكل بيرو استثناء إذ يحرم دستورھا إجراء أي تعديل .

أن ما تقدم يوضح صحة وحقيقة ما ذهب إليه بعض الكتاب الذين قالوا أن الأمريكيين اللاتينيين مهرة في صنع الدساتير لكنهم اقل مهارة في تطبيقها ، إذ يذكر (كالفيز) تأكيد لظاهرة تعدد الدساتير في هذه البلدان انه (خلال فترة قرن ونصف من تاريخها كان هناك ١٨٠ - ١٩٠ دستور لعشرين جمهورية في أمريكا اللاتينية) (٢) وذلك يعكس أن النظام الرئاسي لم يقدم استقرارا سياسيا للدول التي طبعت بكثرة الانقلابات وتدخل المؤسسة العسكرية - كما سنرى ذلك لاحقا - ، وهذه تجد تفسيرها في التقاليد والشروط الخاصة بهذه الدول ، كضعف الوعي السياسي وضعف الاهتمام بالحياة السياسية ، كما أن تقاليد هذه الدول التي طبعت عليها منذ الاستقلال في القرن التاسع عشر هي تقاليد شخصية ، إذ أظهرت حروب الاستقلال دور الزعيم الوطني في حياة الأمة .

^١ (Ibid : P 423)

ونستطيع أن نميز بين نموذجين للنظام الرئاسي في دول أمريكا اللاتينية عرفتهما خلال مراحل تطورها السياسي :-

النموذج الأول - الرئاسية المطلقة ، وكانت الانتخابات فيها لا تتعدى كونها مجرد عملية شكلية ، وان المرشحين الحكوميين واثقون من الفوز ، والحريات العامة مقيدة ، أو حتى يمكن القول أنها مفقودة ، فخلف مظاهر النظام الرئاسي مظاهر نظام تكمن فيه الاستبدادية ، وقد استمر هذا النموذج في اغلب دول أمريكا اللاتينية منذ الاستقلال في القرن التاسع عشر الى نهاية ثمانينات القرن العشرين .

النموذج الثاني - الرئاسية الديمقراطية ، وهو النموذج الذي تحاول دول أمريكا اللاتينية تطبيقه اليوم ، فعلى الرغم من الصفة الشخصية لسلطة الرئيس ودور الجيش في الحياة السياسية ، فان الرئاسية اقرب من الديمقراطية الليبرالية في بعض جوانبه وذلك انطلاقا من معايير الديمقراطية ، فتعدد الأحزاب ظاهرة مسموح بها والمنافسة بين الأحزاب مفتوحة في وقت الانتخابات التي تجري بحرية والناخبين لهم حق اختيار المرشحين ، والحريات العامة مضمونة الى حد ما ، على الرغم من انه لا تزال قطاعات شعبية مهمة لا تهتم بالمشاركة السياسية لأوضاعها الثقافية والمعاشية .

لم تبقى تجربة النظام الرئاسي حصرا على دول أمريكا اللاتينية ، التي انتهت بهيمنة سياسية ودستورية لرئيس الدولة وظهور الدكتاتوريات الشخصية وعدم الاستقرار ، فقد بدأ العديد من دول آسيا وأفريقيا تتجه نحو النموذج الرئاسي ، يعتمد أساسا تركيز السلطة على مستوى المؤسسات السياسية والدستورية وفي مجال القوى المحركة للنظام السياسي .

لقد سعت دول آسيا وأفريقيا الى تطبيق نموذج للرئاسية ينسجم وشروط المرحلة التي تعيشها وكنتيجة لفشل الأنظمة البرلمانية ، وتأسيسا على قضيتان كان لهم تأثير مضاف في إتباع النموذج الرئاسي وهما :-¹

الأولى : التأثير الفرنسي على الدول الأفريقية التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا ، ويبدو ذلك واضحا من تقليد العديد منها لدستور فرنسا لعام ١٩٥٨ وخاصة ما يتعلق بانتخابات رئيس الدولة والسلطات الاستثنائية الممنوحة في مادته السادسة عشر ، وكذلك حق الاستفتاء الشعبي ، فضلا عن كون اغلب الدساتير في دول أفريقيا قد تم إعدادها من قبل خبراء فرنسيين .

الثانية : الرئاسية تبدو أكثر ملائمة مع التقاليد القومية الأفريقية ، يقول الرئيس السنغالي (ليوبولد سنغور) في محاضرة له على طلبة جامعة ستراسبورغ عام ١٩٦٤ (أن النظام الرئاسي يعبر عن روح الفلسفة الزنجية التي تركز على الفرد بل على الشخص ، فالرئيس يجسد بشخصه الأمة كما كان الملك سابقا يجسد شعبه) .

وتتميز الرئاسية في أفريقيا بجواز إعادة انتخاب الرئيس لمرات عديدة على عكس دول أمريكا اللاتينية ، ومن ناحية أخرى فان وجود الرئيس الى جانب رئيس الوزراء في بعض الدول لا يمس بسلطة الرئيس ، كما انه من الممكن أن يكون الرئيس جزء من البرلمان فهو يسهم في العملية التشريعية كما في ملاوي والباكستان - قبل الانقلاب العسكري - وزامبيا . ولقد زاد تركيز السلطة وامتياز البرلمان في آسيا وأفريقيا بأنها تعبر عن الرئيس وحزبه من فرص الانعطاف نحو نظام الحزب الواحد .

٣ - نظام الحزب الواحد

يعرف نظام الحزب الواحد على انه يتمثل بوجود حزب له وحده حرية العمل السياسي ، أي بمعنى تركيز كل السلطات في مصلحة حزب واحد ، وقد كان هذا النظام انعطافاً تاريخية في مرحلة من مراحل التطور السياسي لدول القارات الثلاث ففي آسيا وأفريقيا كان رداً على فشل الأنظمة البرلمانية ، وفي أمريكا اللاتينية كان هو النظام الحقيقي الذي يتستر خلف النظام الرئاسي ، ففي المكسيك سيطر الحزب الثوري المؤسسي على الحياة السياسية المكسيكية للفترة من عام ١٩٢٩ ولغاية العام ١٩٨٨ ، عندما ظهر الرئيس المكسيكي المنتخب (كارلوس ساليناس دي غورتاري) ليطلق تصريحاً مدوياً (لقد انتهت حقبة الحزب الواحد في المكسيك) (١) ، ومن وحي الفشل ظهر الحزب الواحد في أفريقيا كمعادلة ضرورية للحكم في دولها ، حتى أصبحت اثنتان وأربعون دولة من الدول الأفريقية الاثنتان والخمسون تمارس تجربة ونموذج الحزب الواحد في مرحلة من مراحل تطورها السياسي ، وفي آسيا لا زالت الى يومنا دول تمارس تجربة الحزب الواحد (كوريا الشمالية ، الصين ، سوريا ، ٠٠) (٢) تجربة الحزب الواحد ، من الصعب التمييز بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد ، فالحزب يمسك بزمام السلطة ويحتل جميع المناصب المهمة في الإدارة ، فضلاً عن فشل الأنظمة البرلمانية والرئاسية ، فهناك مجموعة عوامل قادت دول القارات الثلاث للأخذ بنظام الحزب الواحد أهمها الآتي :-

أولاً - وجود جبهة واحدة ضد الاستعمار جسدها حزب سياسي في قيادة الحركة الوطنية ، مثل الاتحاد الوطني الأفريقي في كينيا ، إذ كان يعبر عن نوع من التجمع السياسي مكنت فترة الكفاح من اجل الاستقلال من المحافظة على تقاربه في الأهداف ، والحزب الديمقراطي الغيني الذي تأسس عام ١٩٤٦ وتولى سيكوتوري رئاسته منذ العام ١٩٥٢ ، وحزب التحرير الوطني الجزائري

(٢) جابريل . أيه . الموند ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة هشام عبدالله ، بيروت ، الاهلية للنشر ١٩٩٨ ص ٧٨١

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٩٢

الذي لا زال يقود الجزائر ، فالمبرر العملي يعتمد على وجمة النظر القائلة (أن الحدث الأعظم الذي يعقب الاستقلال يحتاج الى حكومة قوية تجمع الأمة حول هدف واحد ، وان الحزب الواحد يمثل إرادة الأمة مجتمعة) .

ثانيا - عدم تكامل الأمة وخاصة في أفريقيا ، فيظهر الحزب الواحد كإطار أكثر ملائمة لتحقيق تكامل الأمة ، ويعلمون ذلك بحجة أن التعددية تؤدي الى تفتيت الأمة الواحدة وتزيد من الصراع على السلطة مما قد يؤدي الى فرط عقد الوحدة الوطنية للدولة .

ثالثا - عللت بعض الدول بان اتخاذها لنظام الحزب الواحد مبعثه حاجة الدولة للكوادر السياسية والإدارية لتسيير جهاز الدولة ، وان الحزب الواحد يكفل تامين مثل هذه الكوادر لارتباطه بالسلطة والإدارة مما يمكنه من تعبئة وتدريب وتهيئة الكوادر المطلوبة ، وان الحزب الواحد عندما يقوم

بتخريج العناصر البشرية اللازمة للإدارة الحكومية فانه بذلك يحقق اندماج السلطة بالإدارة .
رابعا - عدم تطور التنظيمات الطبقية في العديد من المجتمعات جعل من الطبيعي أن لا تقوم أحزاب تستند الى الطبقة الاجتماعية .

المبحث الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

لدول القارات الثلاث

يعد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أحد ملامح النظم السياسية الحديثة والتي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح إحدى سمات الدولة الحديثة احتكار العنف وذلك نظرا لتولى الدولة مسؤوليات الدفاع الخارجي والداخلي على السواء، وصار من ملامح الدولة وقوتها قدرتها على تنظيم التغيير . أو التحكم في وسائل الإكراه¹) وقد لوحظ ازدياد تكرار تدخل العسكريين في الحياة السياسية خصوصا إذا اتسمت الدولة بعدم الاستقرار السياسي أو عدم الفاعلية الداخلية، أو كلما احتاجت إلى مساندة الجيش لها في إدارة البلاد وفرض النظام فيها وقد يصل الأمر إلى حد تتمتع فيه المؤسسة العسكرية بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في ممارسة السلطة، مما

¹) Morris Janowitz . The Military In The Political DEVELOPMENT Of New Nations .Chicago 1984P7

يضعف دور السلطة المدنية وهكذا نكون إزاء نوعين من السلطة كل منهما تتناقض الأخرى بغرض فرض إرادتها على جهاز الدولة، السلطة المدنية، والسلطة النابعة من قوة العسكريين، ويؤدى التنافس بين السلطتين إلى تصعيد صور عدم الاستقرار السياسي .

أثارت ظاهرة تدخل العسكريين فى السلطة السياسية والحياة المدنية اهتمام العلماء خصوصا بعد أن شهدوا أهدافا سياسية كبرى كلما تدخل العسكريون فى السلطة بمعنى أن تدخلهم لم يكن بغرض تحقيق النظام والاستقرار بقدر ما كان فرض إرادتهم على النظام السياسي ولقد أطلق البعض على هذه الظاهرة . المجتمع أو الدولة البريتورية . Praetorian Statute (وهى الدولة التي تعد فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية)^(١)

أن البريتورية هى ذلك الموقف الذي تصبح فيه الطبقة العسكرية فى مجتمع ما القوة السياسية المستقلة، وذلك إما بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلا ويحدد وهناك من يرجع الأساس التاريخي لهذه الظاهرة بالعودة إلى الدور السياسي للحرس الإمبراطوري الروماني، والذي كان عبارة عن جماعة صغيرة العدد وظيفتها حماية الشرعية فى الإمبراطورية، وذلك بحماية مجلس الشيوخ ضد أى عصيان عسكري من خارج روما وقد بنى نفوذ الحرس الروماني على ثلاثة عوامل^(٢)

(١). احتكاره للقوة العسكرية المحلية .

(٢). غياب قواعد واضحة لمسألة الخلافة السياسية .

(٣). المكانة العليا التي كان يتبوأها مجلس الشيوخ الروماني .

والواقع أن مجلس الشيوخ الروماني كان السلطة الوحيدة التي تضىف الشرعية على الحاكم إذا ما قرر المجلس اختياره لتولى السلطة السياسية، هذه الشرعية كانت بمثابة السند الذي يعتمد عليه الحاكم الروماني فى خلق الولاء له من جانب الجيوش الإقليمية وكان الحرس الإمبراطوري باعتباره القوة الوحيدة المقيمة فى روما، وباعتباره حارسا لمجلس الشيوخ - مصدر الشرعية قادرا على فرض مرشحه على مجلس الشيوخ، وهكذا استطاع الحرس الإمبراطوري أن يفرض مفهومه الخاص عن الشرعية وأن يحتفظ لنفسه بدرجة من النفوذ السياسي لا تتناسب مع حجمه أو موارده العسكرية، وقد استمر هذا الوضع قائما إلى أن اكتشفت الجيوش الإقليمية أنه ليس من الضروري أن يختار الإمبراطور فى روما، وأن هذه الجيوش يمكن أن تفرض بدورها رؤيتها الخاصة فى مسألة اختيار الإمبراطور .

¹) Amos Perlmutter . Political Roles and Military Roles . Great Britain . cass LTD 1981 .P7

²) Ibid :p 13

أن النمط البريتوري ليس نمطا عاما وإن كان شائعا في القارات الثلاث ، وأنه لا يعدو أن يكون حالة استثنائية على النمط الطبيعي العادي لنظم الحكم، ينتشر عادة حينما لا تتمتع المؤسسات المدنية بكامل الشرعية، ولا تحظى بتأييد الناخبين، وهكذا ينشأ هذا النمط على أنقاض الجمهوريات الضعيفة، كما حدث في أسبانيا وأمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، وكما حدث في أفريقيا والشرق الأوسط في أعقاب عملية التحديث في دول القارات الثلاث ، ارتبطت عمليات التحديث بانتشار العنف، وعدم نجاح الحكومات الوطنية في تحقيق الإمدادات القومية العليا كالوحدة، والنظام، ونشر التحضر، وتحقيق الرفاهة وهكذا تتعرض هذه البلدان لأزمات حادة في الشرعية السياسية ولشروع الفساد السياسي إلى الحد الذي دعا ايزنشتاد إلى الحديث عن نكسات التحديث (١)

العوامل التي تساعد على انتشار النظم العسكرية في دول القارات الثلاث

في الوقت الذي وجد فيه اتفاق كبير حول خصائص النظم العسكرية، لم يوجد اتفاق بين المفكرين والكتاب حول الأسباب الدافعة نحو انتشار هذه النظم في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد وجد اتجاهان رئيسيان في هذا الشأن (٢)

الأول: يرى بأن تدخل العسكريين في نظم الحكم يعود إلى أسباب تخص العسكريين أنفسهم مثل شيوع روح الخدمة العامة لديهم وبنیان مهاراتهم والتي تجمع بين القدرة الإدارية ومواقفهم البطولية، وأصولهم الاجتماعية المستمدة من الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة الدنيا، هذا فضلا عن تماسكهم الداخلي يضاف إلى ذلك أيضا درجة التعليم التي يتمتعون بها، ومدى اعتقادهم والشرعية، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية القائمة كما يمكن أن يعود تدخل العسكريين في الحياة السياسية إلى أسباب تخص العسكريين كقوة اجتماعية كانخفاض الرواتب، أو المساس بكرامة وشرف المهنة، أو التأثير السلبي على الجيش من جانب المدنيين، أو شعور بعض العسكريين بتهديد مصدره ضباط آخرون أن هذا الاتجاه ينظر إلى المجتمع كجماعات مستقلة ولكنها متنافرة لكل منها ميدانه الخاص ومن هنا لم يمد أنصار هذا الاتجاه بصبرهم إلى المجتمع كله وخصائصه التي قد تدفع العسكريين إلى التدخل أو تبعدهم عنه .

¹) Ibid : P17

(١) Ibid :P17

الثاني:- ويتأسسه هاننتجتون والذي يرى بأن أهم الأسباب التي تدفع إلى تدخل العسكريين فى السياسة ليست أسبابا عسكرية ولكنها أسباب سياسية لا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، ولكنها تعكس البنيان السياسي والمؤسس للمجتمع (١)

ففى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث تفقد السياسة أهم خصائصها سواء من حيث الاستقلال الذاتى، أو التركيب، أو التماسك أو التكيف، تتخرب كافة القوى والجماعات الاجتماعية فى العمل السياسي المباشر، والدول التي تشهد جيوشا وعسكريين، تشهد كذلك رجال دين سياسيين، وجماعات سياسية، وبيروقراطية سياسية، واتحادات ونقابات سياسية، وشركات كبرى ورجال أعمال سياسيين، ويصير تدخل العسكريين فى هذه الحالة بدافع الحرص على مسألة التوزيع الخاص بالقوة والمكانة داخل النظام السياسي، فالدوافع إذن ليست عسكرية، كما أنها لا تقتصر على خصائص العسكريين ولكنها تمتد إلى المجتمع ككل وقد حدد روبرت كلارك أحد عشر عنصرا لتفسير تدخل العسكريين فى السياسة رتبها كما يلي: (٢)

- ١ . تدهور حاد فى مكانة حكومة الحزب الحاكم، حيث يستخدم النظام السياسي الإكراه المادي بصورة متزايدة بغية حفظ النظام والوحدة الوطنية، مما قد يشجع على استخدام القمع .
- ٢ . الشقاق بين القادة السياسيين وعجز الحكومة عن إدارة البلاد .
- ٣ . غياب أى احتمال لتدخل أية قوة خارجية حال وقوع انقلاب عسكري .
- ٤ . التأثير بانقلاب فى دولة مجاورة .(أثر التقليد أو المحاكاة) .
- ٥ . انتشار صور من العداة الداخلي بسبب وجود الأقليات .
- ٦ . وجود أزمة اقتصادية تقود إلى إتباع سياسات نقشف تستثير القطاعات الحضرية ضد النظام السياسي .
- ٧ . انتشار ظاهرة الفساد، وعدم فاعلية الحكومة والحزب معا، وشيوع الانطباع بأن المدنيين لا يبنون الحفاظ على الدولة، بل يتجهون إلى التخلي عنها .
- ٨ . جمود الأوضاع الطبقيه بصورة تجعل الخدمة داخل المؤسسة العسكرية الأسلوب الوحيد للارتقاء إلى أعلى السلم الاجتماعي .
- ٩ . نمو الاعتقاد لدى العسكريين بأهليتهم للقيام بالإصلاح، والاضطلاع بمسئولية التحديث .
- ١٠ . ازدياد قوة النفوذ الخارجي .
- ١١ . وجود هزيمة عسكرية، وإحساس العسكريين بخيانة الحكومة المدنية لهم أو تحنيها عنهم .

¹) S. Huntington .Political Orders In Changing Societies. London .Macmillan Press 1982 P 193

²) Robert Clark . Power and Policy in The Third World Societies . New York .Johan Wiley and sons.1986 P 102

ويمكن أن نرد تدخل العسكريين فى النظم السياسية إلى ما يلي:

١ . الضعف البنائى وغياب التماسك الاجتماعى

٢ . التشرذم الطبقي

٣ . تدهور مستوى العمل الاجتماعى والعجز عن تعبئة الموارد

٤ . انهيار السلطة السياسية

٥ . الأزمة الاقتصادية الحادة

أولاً: الضعف البنائى وغياب التماسك الاجتماعى:.

فى المجتمعات المعرضة للنمط البريتورى تتميز المؤسسات الاجتماعية بالضعف والتشرذم وعدم الفاعلية كما تقل قنوات الاتصال وتقل إمكانيات الضبط الاجتماعى، وتغلب الرموز العامة التى تجذب أطراف المجتمع بعضها إلى بعض وتحل تلك المظاهرة عادة داخل النظام الاجتماعى فى حالة انهيار أنماط التماسك الاجتماعى التقليدية دون أن تحل محلها أنماط جديدة، كما يمكن أن توجد تلك المظاهر أيضاً فى حالة ظهور أنماط جديدة من التماسك الاجتماعى فى مجتمعات تقليدية غير مستقرة، حيث تعمل تلك المجتمعات إلى لفظ هذه الأنماط الجديدة بغية الحفاظ على الصور التقليدية من التماسك ولا تملك أية قوة اجتماعية الخروج من هذا المأزق إلا إذا لم تكن أسيرة له، أو كانت منفصلة إلى حد بعيد عن هذا التكوين الاجتماعى المشوه، فإذا فشل المدنيون سواء فى الحزب أو من داخل البيروقراطية فى تحقيق التماسك، انقضت العسكريون على السلطة، وقدموا أنفسهم ومؤسستهم على أساس أنهم قادرون على فرض التماسك الاجتماعى وعلى الرغم من أن العسكريين تنقصهم خبرة السياسيين المدنيين، إلا أن الشجاعة والجسارة التى يتسمون بها تدفعهم إلى أن يصيروا أكثر فاعلية .

وغنى عن البيان أن الضعف البنائى لمؤسسات النظام السياسى يدفع العسكريين إلى فرض النظام بطريق مؤسسات أكثر كفاءة، وذلك بنقل خبرة بناء مؤسسات الجيش وقواعدها إلى المجتمع المدنى، إذ تصير مؤسسات العسكر مدعاة للإعجاب من جانب المواطنين لكفاءتها وفعاليتها وحسن تنظيمها (١)

ثانياً : التشرذم الطبقي:

شهدت أوروبا هذه الظاهرة خلال مراحل تطورها الأولى، وإن استطاعت أن تطور بنيانها الاجتماعى فى أعقاب الثورة الصناعية بصورة اتضحت معها خطوط التمييز بين الطبقات المختلفة وتنتشر ظاهرة التشرذم الطبقي بصورة كبيرة فى الدول النامية حيث زادت حدة التغيرات

١) S. Huntington . Opcit : P29

الاجتماعية والاقتصادية، وطبقت آثارها على كافة التشكيلات الاجتماعية، فضلا عن التقسيم التقليدي بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة .

وعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت ارتباطا حتميا بين تدخل العسكريين من ناحية، ووجود الطبقة المتوسطة من ناحية أخرى، إلا أن الشواهد تشير إلى أن مظاهر عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية المرتبطة بظهور واتساع الطبقة المتوسطة تعود إلى طبيعة العسكريين أنفسهم ففي هذه الحالة يتسم العسكريون بالمعاصرة ويطورون مفاهيم الفاعلية والأمانة والقومية، والتي تضعهم بعيدا عن النظام القائم حيث تزيد من درجة اغترابهم ومن رغبتهم في التدخل في السياسة وذلك للدفع بالمجتمع لكي يسير جنبا إلى جنب مع الجيش وهم بذلك يصيرون بمثابة الطليعة للطبقة المتوسطة ورأس حريتها لاخترق الحياة السياسية^(١)

ثالثا: تدهور مستوى العمل الاجتماعي والعجز عن تعبئة الموارد:

حينما تعجز الدولة عن تعبئة الموارد اللازمة لعملية التحديث، وحينما لا تتمكن الدولة من خلق رموز عامة للعمل الاجتماعي وحينما تفتقد الدولة . نتيجة ما سبق . للتأييد الشعبي، فلا بد أن يتدخل العسكريون في السلطة، وذلك لإنقاذ البرامج الوطنية من الفشل، ومن أجل فرض تصورات جديدة للتنمية أكثر فاعلية، وعلى الرغم من أن التدخل العسكري لا يزيد من مستوى فاعلية العمل الجماعي، إلا أنه يخلق عملا بديلا، وذلك بإقدام الجيش على العمل المدني (الفني) والسياسي معا ويستطيع الجيش بالفعل تعبئة موارده الذاتية وخصوصا البشرية منها من أجل ليس فقط مجرد الإسهام في عملية التنمية، وإنما أيضا لإعطاء نموذج للحكومات المدنية عما تعنيه مسألة التعبئة، هذا فضلا عن الرغبة في خلق الانطباع بأنه لا غنى عن الدور المدني للجيش في المجتمع ولاشك أن تدهور مستوى العمل الاجتماعي يتوافق مع غياب مؤسسات سياسية فعالة، أو عدم وجودها على الإطلاق كما أن تدهور العمل الاجتماعي من ناحية وغياب المؤسسات السياسية من ناحية أخرى مبرران رئيسيان للتدخل العسكري في الحياة السياسية إن هذه الظروف تجعل التدخل العسكري مقبولا من قبل المواطنين، باعتباره أداة للخروج من مأزق تدنى الأداء، والانصراف العام عن العمل الجماعي، دون أن يرتبط هذا القبول بإضفاء الشرعية على هذا التدخل ولذلك ففي بعض الأحيان خصوصا في إطار نموذج . الجيش الحكم . كثيرا ما يحرص العسكريون على صيانة الحكم الدستوري، ويبدون الرغبة في العودة إلى الحياة الطبيعية والرجوع إلى ثكناتهم، ويحصر دور الجيش في ضمان الاستقرار السياسي بصفته حارسا للسلطة^(٢)

رابعا: انهيار السلطة السياسية:

¹⁾ Ibid : P 29

²⁾ Ibid : P 34

لاشك أن انهيار وتدهور السلطة السياسية يعكس درجة انكشاف النظام السياسي، ويفتح الباب أمام أية جماعة بما فى ذلك الجيش للانقضاض على نظام الحكم ويستهدف الجيش فى هذه الحالة إعادة بناء السلطة السياسية أما بزيادة دوره السياسي فى الحكم، أو بوضع المدنيين فى السلطة وإقرارهم بأهمية دور الجيش فى إقامة النظام وحفظ الاستقرار ويرتبط انهيار السلطة السياسية عادة بغياب الطبقة المتوسطة من تشكيلات الحكومة، وضعف تواجدتها السياسي فى المجتمع، من ثم ينهار التوازن السياسي القائم، ويحاول الجيش قيادة النظام السياسي إلى توازن جديد والواقع أنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن انهيار السلطة السياسية لا يترتب عليه بالضرورة انقضاض الجيش على السلطة السياسية ففي بعض الأحيان خصوصاً عند حدوث تحولات كبرى . لا يعدو دور الجيش أن يكون أداة للنظام السياسي الجديد، كما قد يقوم الجيش بالتحالف مع الحزب السياسي الرئيسي (خاصة فى بلاد الحزب الواحد) أو بالتحالف مع بعض الجماعات السياسية التقليدية القديمة كما حدث فى أعقاب الثورة فى مصر ٢٠١١

خامساً . الأزمة الاقتصادية الحادة:

لا تدفع الأزمة الاقتصادية الحادة فى ذاتها إلى التدخل العسكري فى شئون الحكم خصوصاً إذا وجدت مؤسسات سياسية واقتصادية تستطيع أن تحتوى آثار تلك الأزمة، وتضع من السياسات ما يعيد النشاط الاقتصادي إلى الطريق الصحيح وفى حالة عدم توافر هذه المؤسسات ينقض الجيش على السلطة لسببين أو هدفين: (١)

الأول:- تقديم اللوم إلى المؤسسات المدنية على تدنى معدلات النمو الاقتصادي والعجز عن علاج مظاهر القصور الاقتصادي

الثاني:- المبادرة ببعض السياسات البديلة والتي يستعين فيها العسكريون بأناصرهم ومؤيديهم بغرض تقديم نموذج ناجح لإدارة اقتصاديات البلاد .

وقد لاحظت الدراسات التي أجريت على نظم الحكم العسكرية ارتباط تواجد تلك النظم بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، بعبارة أخرى، وجد أن الدول التي ينخفض فيها النفوذ العسكري مع توافر أطر وتقاليد دستورية قوية، حققت معدلات للنمو الاقتصادي أعلى من الدول التي زاد فيها النفوذ العسكري ولم تستقر بها تقاليد دستورية قوية ، ويرتبط بالأزمة الاقتصادية الحادة ما يتبعه النظام السياسي من سياسات توزيع للموارد وعوائد النظام السياسي، فلاشك أن كفاءة النظام فى توزيع هذه العوائد، فضلاً عن مدى العدالة فى عملية التوزيع تساعدان على استقرار الوضع السياسي بطريق انتشار الرضاء العام، عكس الحال، حينما تقل الكفاءة التوزيعية للنظام السياسي، مع اتباع سياسات تميزه فى عميلة التوزيع حيث يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات وصور

عدم الرضا عن النظام السياسي، ومن ثم ازدياد حدة الصراع وعدم الاستقرار الداخلي، مما يدفع الجيش إلى الانقضاض على السلطة تحسبا لمزيد من الصراع والعنف وعدم الاستقرار، وتزداد هذه الظواهر في المجتمعات التي يزيد فيها عدد الأقليات والطوائف .
ولأهمية الموضوع سنحاول استعراض أهم الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في دول القارات الثلاث .

المؤسسة العسكرية في أمريكا اللاتينية :

أن دول أمريكا اللاتينية تعطي المثل الأكثر إعلانا لثورة الثكنات العسكرية والتطبيق الأمثل لدكتاتوريات الجنرالات ، فحسب الإحصاءات فان القارة شهدت (٢١٥) انقلابا ناجحا في الفترة الأولى لاستقلالها ، إلا أن هذه الأرقام ارتفعت للتجاوز مع نهاية القرن العشرين الـ ٥٥٠ ، وهذه الأرقام كفيلا بتوضيح المدى الذي يعبر فيه العسكريون عن موقفهم وسلوكهم تجاه النظام السياسي ، وكذلك تبين واقع حالهم كقوة عاملة مطالبة ضمن النظام السياسي وتحتل قمة الهرم في السلطة والتأثير فيها (١)

لقد كان لدور الجيش في عمليات التحرر من الاستعمار يعطي مضمونا موحدا لشرعية تدخله في السلطة السياسية ، إذ كان دوره منذ البداية تحرريا ، فقد كان كل من بوليفار وسان مارتان من العسكريين الذين عملوا على تحرير كولومبيا وبوليفيا وتشيلي والأرجنتين وفنزويلا من السيطرة والهيمنة الإسبانية ، كما ارتبط ظهور الشخصيات العسكرية بأهمية الانتماء الاجتماعي للطبقة الوسطى التي تعد الأكثر انفتاحا على العلوم والمعارف الفنية والتقنية ، فكانت المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال تزود المجتمع باختصاصات عالية من المهندسين والأطباء والمتقنين بحكم وجود المعاهد والبعثات التي ترسلها المؤسسة العسكرية لتحصيل العلم المعرفة ، فأصبحت المؤسسة العسكرية في دول أمريكا اللاتينية تعبر عن وجودها كمؤسسة متكاملة مستقلة وغير معتمدة على المؤسسات الأخرى ، فضلا عن الميزانية المستقلة التي تحظى بها مما أدام تماسكها بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ، الأمر الذي جعلها أكثر أهلية للتدخل في السلطة السياسية .

لقد خضعت البرازيل لحكم المؤسسة العسكرية منذ العام ١٩٦٠ لغاية العام ١٩٨٤ ، إذ انتكس الحكم المدني على اثر حصول انقلاب عسكري لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ، وتولى الجنرالات حكم البلد بصورة فردية كحكم الجنرال (كاستيلو برانكو) و (ارنستو كايزل) فقد شكلوا مجلسا عسكريا أعلا لإدارة شؤون البرازيل حتى العام ١٩٨٤ الذي بشر بعودة الحكم المدني .

وفي الأرجنتين فقد أطاح انقلاب عسكري بحكم (بيرون) الذي استمر من عام ١٩٤٦ الى ١٩٥٦ ، واستمرت الأرجنتين تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب تسلط وانفراد العسكر بالسلطة وعدم تمكنهم من وضع أسس مقبولة للحكم ، وفي مطلع عام ١٩٧٣ أجريت انتخابات استطاع (هيكتر كامبور) الفوز فيها بأغلبية ساحقة بعد أن وعد الناخبين بإنهاء الحكم العسكري وإعادة بيرون من منفاه في اسبانيا ، وبعد غياب ثمانية عشر عاما استطاع بيرون من العودة الى الأرجنتين وأعيد انتخابه بالأغلبية ، كما مهدت حرب الفوكلاند مع بريطانيا وخسارة الأرجنتين للحرب لعودة الحكم المدني وخلق قطيعة مع العسكريين .

، وفي البارغواي تعاقب الحكام العسكريون على السلطة ، وتعد بوليفيا من أكثر دول أمريكا اللاتينية مثالا لتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ، إذ أن معدل وقوع انقلاب أو انتفاضة واحد كل تسعة أشهر منذ استقلالها حتى عقد الثمانينات من القرن الماضي ، وكذا الحال في بيرو والإكوادور وفنزويلا وكولومبيا (١)

أن التحولات الديمقراطية التي طرأت على الأنظمة السياسية والرغبة بالحكم المدني ربما صورت ابتعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في العملية السياسية ، لكن حقيقة الأمر أن العسكريين وان لم يكونوا في الصورة الأمامية للسلطة في دول أمريكا اللاتينية ، إلا أنهم لا زالوا يمارسون ادوار مختلفة ، فقد ظهرت تسمية جديدة اطلق عليها موريس دوفرجه الـ (برونونسيامنتو) ، إذ تقدم دول أمريكا اللاتينية نموذج آخر من النظام تحت وصاية المؤسسة العسكرية ، وفي (برونونسيامنتو) لا يستولي الجيش على السلطة ، بل يعلن تأييده كما تدل على ذلك تسميته التي تعني (إعلان التأييد) ، وقد يكون هذا التأييد لصالح شخص أو حزب ، أو ضد هذا الشخص أو ذاك الحزب الذي يبعده عن السلطة أو يمنعه من الاستيلاء عليها ، وبمجرد القيام بدوره هذا في مرحلة الانتخابات يعود الجيش الى ثكناته ، وقد يحصل تدخل المؤسسة العسكرية قبل الانتخابات لمنع مرشح ما أو حزب ما من مواجهة صناديق الاقتراع فالفاصل بين انتخابات الرئاسة واستلام المنتخب الجديد هو دوما فاصل عريض ، فإذا لم يكن المرشح متعاطفا مع العسكريين ، لا يتوانى العسكريون من التدخل لإرغام المرشح على الابتعاد عن البلاد (نفي إلزامي) ، وقد يمارس الجيش خرقا دستوريا بإعادة انتخاب الرئيس وإبقائه في السلطة ، فالتدخل للمؤسسة العسكرية في دول أمريكا اللاتينية لا زال فعالا ، والعملية الديمقراطية تستند الى قوتين - الناخبين والجيش - وهاتان القوتان ليستا متساويتين ، إذ أن الكلمة الفصل للجيش (٢)

(١) المصدر نفسه ، ٦٣

(١) موريس دوفرجه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري - الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦

المؤسسة العسكرية في أفريقيا

كان الجيش في أفريقيا طيلة الفترة التي سبقت الاستقلال في مكانة متدنية ، وكانت معظم القوات المسلحة الأفريقية صغيرة وذات طابع تسليحي ضعيف خدمة وبأمر سلطات الاحتلال ، ولم يكن للضباط الإفريقيين الذين شكلوا نواة الجيوش فيما بعد أي دور في الحركات الوطنية ، وقد حدثت أول عملية تدخل للجيش والاستيلاء على السلطة في القارة الأفريقية عندما استولى الجيش على مقاليد السلطة في مصر عام ١٩٥٢ ، وبقي يحكم مصر حتى ثورة ٢٥ يناير / كانون الأول ٢٠١٠ ، وفي أعقاب الثورة وتحتي محمد حسني مبارك عن الحكم ظل المجلس العسكري الأعلى يحكم مصر لفترة انتقالية وانتظار ما تفرزه الانتخابات .

تلت مصر السودان عندما تدخل الجيش وسيطر على السلطة عام ١٩٥٨ ، وشد السودان العديد من الانقلابات في تاريخه السياسي الذي تأرجح بين الحكم المدني والحكم العسكري الذي لا زال يحكم السودان ،

لقد تحول التدخل العسكري في شؤون السلطة من ظاهرة معزولة الى وباء ، ففي الفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ أسقطت المؤسسة العسكرية عدة أنظمة للحكم (الجزائر ، ونيجيريا ، زائير) ومنذ ذلك الحين لم تمض سنة واحدة من دون انقلاب عسكري ، فخلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٢ حدث أربعة وسبعون انقلابا في ثلاثين دولة - كما في الجدول أدناه - وفشلت انقلابات أخرى ، وكان في أواخر الستينات ما يقارب ٤٠% من الدول الأفريقية يرأسها حاكم عسكري وهي نسبة بقيت ثابتة الى حد ما (١)

لقد كان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لدول أفريقيا في بادئ الأمر تحت ذريعة الحرص على الدولة ، وان تدخلها لاتقاد البلاد من الأحوال الاقتصادية المفجعة ، وكان التصريح الغالب عقب كل انقلاب أو تدخل يقضي بانسحاب الجيش في حال الاستقرار وتسليم السلطة الى الحكام المدنيين ، وقد انسحب العسكريون من السلطة في حالات قليلة كما حدث في غانا ١٩٦٦ و ١٩٧٩ ونيجيريا ١٩٧٩ والسودان ١٩٨٢ ، لكن في اغلب الأحيان سعت المجموعة العسكرية الى إدامة تمسكها بالسلطة ما لم تطيح بها ثورة شعبية (السودان ١٩٧٤) أو تدخل أجنبي (فرنسا في أفريقيا الوسطى ١٩٧٩) وتتنزانيا في أوغندا ١٩٧٦ ، أو بانقلاب عسكري مضاد كما حدث في اغلب الحالات الأفريقية (٢)

شهدت العقود الأخيرة نوعا من الاستقرار النسبي أو الانتقال السلمي الشكلي للسلطة في إفريقيا وخاصة في الدول التي كانت مسرحا تقليديا للانقلابات العسكرية المتتالية في عقدي الخمسينيات

(١) جابريل الموند ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٩٤

والستينيات ، ويبدو النظام الرسمي الإفريقي محكوما بنوعين من الملكية مهما تنوعت التسميات: الملكية التقليدية للأسر الحاكمة والملكية العسكرية للأنظمة التي تطلق على نفسها غالبا لقب جمهورية. و لكن غياب حدوث الانقلابات العسكرية لم يرافقه تراجع في سيطرة العسكريين على زمام الحكم في معظم الدول الإفريقية ، حيث يتربع على السلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها، أو أعدت عليهم بالتراضي رتبا عسكرية رفيعة بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة.(١)

وفي العديد من "الملكيات العسكرية" تم إضفاء الطابع المدني والشرعي على استمرار العسكريين في السلطة عبر إجراء الاستفتاءات أو الانتخابات التي تجري بطريقة لا تسمح عمليا بحدوث منافسة للحاكم المرشح الأوحده وتجاوز القوانين والدستور من خلال تجديد العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية التي تجعل محاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية المرجعية المهيمنة للبت في القضايا المدنية و الجزائية بحجة أنها تمس أمن الدولة.

لقد تحول الجيش في معظم الدول الإفريقية إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم و أصبحت مهمته الرئيسية أمنية داخلية كدريف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى و تزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الجيش في مهمات الأمن الداخلي لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته و تمركز تشكيلاته مرهون بالهواجس الأمنية الداخلية وليس لهواجس المخاطر الخارجية.(٢)

الدول الإفريقية التي حصلت فيها انقلابات عسكرية

منذ الاستقلال حتى عام ١٩٩٢

ت	الدولة	العاصمة	الاستقلال	الانقلابات	ت	الدولة	العاصمة	الاستقلال	الانقلابات
١	الجزائر	الجزائر	١٩٦٣	١	١٧	مالاوي	ليلونغوي	١٩٦٤	١
٢	غانا	أكرا	١٩٧٥	٥	١٨	مالي	باماكو	١٩٦٠	١
٣	بنين	كوتونو	١٩٦٠	٦	١٩	موريتانيا	نواكشوط	١٩٦٠	٣
٤	غينيا	كوناكري	١٩٥٨	١	٢٠	النيجر	نيامي	١٩٦٠	١
٥	بوركينافاسو	اوغادوغو	١٩٦٠	٦	٢١	نيجيريا	لاغوس	١٩٦٠	٥
٦	بوروندي	بوجومبورا	١٩٦٢	٣	٢٢	راوندا	كيغالي	١٩٦٢	١
٧	ليسوتو	مابيرو	١٩٦٦	١	٢٣	السنغال	داكار	١٩٦٠	١
٨	ليبيا	طرابلس	١٩٥١	١	٢٤	سيشل	فيكتوريا	١٩٧٥	١
٩	أفريقيا	بانغوي	١٩٦١	٣	٢٥	سيراليون	فريتاون	١٩٦٩	٢

(١) الجيش والسياسة والسلطة في أفريقيا ، الانترنت .www.diae.net

								الوسطى	
١٠	تشاد	نجامينا	١٩٦٠	٤	٢٦	الصومال	مقديشو	١٩٦٠	١
١١	جزر القمر	موروني	١٩٧٥	٢	٢٧	السودان	الخرطوم	١٩٥٦	٤
١٢	كونغو	برازافيل	١٩٦٠	٣	٢٨	توغو	لومي	١٩٦٠	٣
١٣	مدغشقر	انتاريفو	١٩٦٠	٢	٢٩	أوغندا	كمبالا	١٩٦٢	٣
١٤	مصر	القاهرة	١٩٢٢	١	٣٠	زائير	كينشاسا	١٩٦٠	٢
١٥	غينيا	مالوي	١٩٦٨	١					
١٦	أثيوبيا	اديس أبابا	١٩٤١	٣					

المصدر : جابريل الموند ، مصدر سبق ذكره

يبدو السؤال المنطقي و المشروع طرحه هنا لماذا غابت الانقلابات العسكرية عن المسرح السياسي الإفريقي لفترة طويلة .وكي لا نقع في التعميم المخل هناك حالات من الانقلاب العسكري المباشر وغير المباشر قد جرت في عدة بلدان افريقية في الفترة الماضية رغم أنها لم تحمل برمتها الطابع الكلاسيكي للانقلابات وتجدر الإشارة هنا إلى ما جرى في السودان ودون أن ننسى ما تردد من أنباء عن محاولات فاشلة أخرى كتشاد، ويبقى الاتجاه الغالب في الساحة الإفريقية هو استقرار الأنظمة التي نشأت في أحضان الانقلابات العسكرية.

يبدو أن الأنظمة الرئاسية (العسكرية أصلاً) تمكنت من إتقان فنون البقاء في السلطة و منع الانقلابات عليها بتضافر عوامل عديدة أبرزها:^١

١ - تكوين ميليشياتها الخاصة ، وربطها بشبكة من العلاقات العائلية أو القبلية و منحها صلاحيات واسعة لحماية النظام مما جعلها عنصر موازنة مع الجيش الرسمي الذي تمسكه بيد من حديد عبر المغريات لكبار الضباط أو الترقيات والإقالات.

٢ - في ظل غياب السعي الجدي لبناء مؤسسات المجتمع المدني ، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجماً، والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي. ورعت السلطة أفراد المؤسسة العسكرية عبر الإنفاق غير العادي بمنح الزيادات المتكررة في الرواتب وتقديم التعويضات والخدمات وتسهيلات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والسكنية وغيرها من المنافع التي ربطت الأفراد وعائلاتهم وجيش المتقاعدين في شبكة المصالح المشتركة، وهكذا تحولت الدولة إلى دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية والاقتصادية للقوات المسلحة ومتقاعديها الذين يضمنون منافعهم مدى الحياة طالما أن النظام قادر على توفيرها وفي المقابل يضمن النظام ولاءهم.

٣- إن عدم انخراط المؤسسة العسكرية في معارك وطنية ضد العدو الخارجي حول النخبة العسكرية إلى مجموعة من الموظفين الإداريين بعيدين عن الاحتراف العسكري وإتقان العلوم العسكرية وفنون القتال وإدارة المعارك وحال دون بروز قيادات عسكرية تتمتع عبر خبرتها الميدانية في الصراع بمكانة خاصة لتكون رموزا وطنية تتجاوز بسمعتها وشعبيتها دائرة السلطة الحاكمة وتستجيب للعقلية الشعبية التي تتوق الي الانتفاخ حول أبطال وطنيين قادرين على كسر الطوق المحكم حول الاستئثار بالسلطة وتحفزهم على القيام بحركة إنقاذ داخلي.

٤- واقع التجربة المريرة التي عانتها الحركات والأحزاب السياسية، التي استلمت السلطة عبر جناحها العسكري الحزبي، والتي وجدت نفسها ملحقة به ومهمشة، مما جعلها تتراجع عن مجرد التفكير بالعمل الحزبي داخل القوات المسلحة. كما تعلمت ذلك الأحزاب و الحركات السياسية الثورية الأخرى، وأحجمت أيضا عن توخي العمل مع العسكريين عبر الانقلابات العسكرية، من أجل إحداث التغيير المنشود. يضاف إلى ذلك تراجع العمل الحزبي المنظم في الساحة الإفريقية نتيجة الهزائم المتكررة التي عانت منها فصائل حركة التحرر الإفريقي بتياراتها المختلفة.

٥- مصادرة الحياة السياسية و الفكرية والثقافية عمليا من قبل أنظمة الحكم وتطويع الحركات السياسية المعارضة والسماح لتيارات منها بالدخول إلى البرلمانات طالما أنها تشكل أقلية غير فاعلة وتضفي على الحكم طابعا ديمقراطيا شكليا.

٦- انعدام الحاجة لدى الأطراف الخارجية الدولية بالتخطيط أو العمل على إحداث انقلابات عسكرية كوسيلة مفضلة للإتيان بأنظمة حكم متعاونة أو تابعة لها. إذ أن التحولات الدولية والإقليمية أسهمت في جعل العديد من أنظمة الحكم في أفريقيا تتعاون بصورة طوعية معها. وتضمن عدم تعرض مصالحها للخطر.

دور المؤسسة العسكرية في آسيا

أن دول آسيا لا تختلف عن دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية قي تدخلات المؤسسة العسكرية ، وان كانت لبست بالحدة والكثرة التي عرفتها أول القارات الأخرى ، إذ تؤثر كوريا الجنوبية وتايواند والفلبين أعلا معدلات هذا التدخل ، كما أن الأسباب التي تعلق تدخل المؤسسة العسكرية في آسيا لا تعدو هي الأخرى عن ذات الأسباب في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، على الرغم من السمات الاجتماعية والأيدولوجية المتباينة ، والتي تمثل جزءا من المقدمات الهامة للتدخل العسكري (١)

(١) لاري دايموند ، مصادر الديمقراطية ، ترجمة سمية عبود ، لندن ، دار الساقى ، ١٩٩٤ ص ١١٧

أن عوامل تدخل المؤسسة العسكرية في دول آسيا لا ينبغي اختزالها في عامل معين أو مجموعة من العوامل المحددة تكون بعيدة ولها صفة الخصوصية عما تم عرضه آنفاً ، وفي ذات الوقت لا يمكن الابتعاد عن تفسيرها للعلل الاقتصادية واجتماعية ، فالظاهرة العسكرية كظاهرة اجتماعية بنيت في معظمها على أسس قوامها القبيلة ، العرق ، الدين ، المنطقة الجغرافية ، كما أن العامل الاقتصادي أو بمعنى اصح التخلف أصبح محصلة لتلك الظواهر التي مكنت بعض رجالات العسكر أن ترتفع الى البنين الفوقي للنظم السياسية والاجتماعية ، بعد أن كانت منذ قرون خلت من سمات القبيلة والعرق فأضحت من سمات الدولة .^(١)

ففي تايلاند أنشأت المؤسسة العسكرية في عام ١٨٣٥ ، وفي عام ١٩٣٢ كان لها أول تدخل في المؤسسة السياسية عندما قام الجيش وبمساعدة المدنيين وتمكنوا من إسقاط نظام الحكم الملكي المطلق واعتماد نظام ملكي دستوري وبذلك سيطر الجيش على السلطة السياسية وتزويدها بالوزراء وتنفيذ العديد من السياسات بمنطق التلويح بالانقلاب (٢)

ومن إجمالي عمر الدولة الباكستانية البالغ ٦٣ عاما ، سيطرت الأنظمة العسكرية على نحو أكثر من ثلاثين عاما على السلطة أي نصف عمر الدولة ، ويعود تأسيس الدور السياسي للجيش الباكستاني الى مرحلة تأسيس الدولة ، فقد كان لتأسيس الدولة الباكستانية وما ارتبط به من تداعيات داخلية وخارجية عاملا هاما في تأكيد دور المؤسسة العسكرية والذي تعمق شيئا فشيئا ، والملاحظة التي تجدر الإشارة إليها أن الشعب الباكستاني لم ينظر الى هذا التدخل باعتباره خرقا أو عيبا سياسيا ، ذلك لان أداء المؤسسة العسكرية كان أفضل من أداء الحكومات المدنية التي كانت تتهم بالفساد وعدم القدرة على تنمية البلاد على الصعيد الداخلي ، وما تشكله الهند من خطر دائم على الباكستان على الصعيد الخارجي .^(٣)

ان حكومة نواز شريف شهدت تراجعا غير مسبوق في الأداء الاقتصادي وانتهاك حقوق الانسان حتى وصفت بـ (الدكتاتورية المنتخبة) ، فما كان من الجيش إلا التدخل والإطاحة بالحكومة بقيادة برويز مشرف عام ١٩٩٩ ، ولكن الذي لا ينكر ان نواز شريف على الرغم من كونه مدنيا إلا انه قرب المؤسسة العسكرية حتى تغلغت الى السلطة وكان احد نتائج هذا التغلغل الانقلاب عليه .^(٤)

(1)المصدر نفسه ، ص ١٢١

(www.thailandforarab.com) الجيش التايلندي والمهام المتنوعة ، الانترنت ،

(3) (www. Merzogui.net) الأنظمة السياسية للدول النامية ، الانترنت ،

(4) (www.todaynews.com) الجيش والسلطة في باكستان ، الانترنت ،

يمكن القول أن المؤسسة العسكرية كانت احد أسباب إعاقة الديمقراطية في دول القارات الثلاث ، ولو قدر للتجارب الديمقراطية أن تكون بمنأى عن تدخل الجيش ، لقطعت هذه الدول شوطا هاما في الثقافة والعمل الديمقراطي .

المبحث الثالث مشكلة الإصلاح والتغيير

بات واضح بان التطورات السياسية في دول القارات الثلاث قد اتخذت اتجاهات عدة ، من البرلمانية الى الرئاسية ثم الانعطاف الى نظام الحزب الواحد ، وقد كان لكل مرحلة من هذه المراحل سقطات وانتكاسات غالبا ما كانت تنهي الى تدخل المؤسسة العسكرية لفرض هيمنة الجيش على الحياة السياسية مما أسهم في إدامة عدم الاستقرار السياسي الذي اتسمت به دول القارات الثلاث ، كما أن كل ذلك لم يكن في معزل عن التطورات الدولية الخارجية وعدم القدرة على تنمية مجتمعات الدول وفشل عقود التنمية الاقتصادية الذي كانت تعول عليه في خلق القاعدة التي توفر الاستقرار ، ويمكن القول بان هذا الوضع استمر في دول القارات الثلاث حتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين ، فالاستقرار السياسي الذي اكتتف هذه الدول كان مشوب في حالة من الترقب بعد أن طبع وضعها السياسي بعودة البرلمانية في اغلبها ، وكانت عودة البرلمانية ليس لأنها أفضل أشكال الحكم ، بل لأنه وفر الغطاء المناسب لهيمنة حزب سياسي على باق الأحزاب ورشحت ما عرف بنظام الحزب المهيمن ، الحزب الذي مسك بزمام السلطة لسنوات وعقود فكان البرلمان بلون واحد أغلبية ومعارضة تدين بالولاء الى السلطة السياسية .

انبرت الحاجة للإصلاح والتغيير من رحم التطورات آنفة الذكر ، وتعالى المطالبة بالديمقراطية الحقيقية ، فقد شهدت دول العالم تطورات متسارعة عنيفة كانت بداياتها مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ، عندما بدأت مختلف آليات الانغلاق السياسي التي أقامت الأنظمة السياسية التي اتخذت طريق الحزب الواحد والنظم العسكرية تتهاوى مع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية لإقامة التعددية الحزبية .

لقد كان عام ١٩٩٠ عاما حاسما بسبب الأحداث المذهلة التي أدت الى انهيار الأنظمة ذات الطابع التسلطي ، في أوروبا الشرقية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي - سابقا - بذلك الشكل الذي عمت أصداءه كل العالم بشكل عام ودول القارات الثلاث ذات الأنظمة الفردية بوجه خاص ، وأثارت تصفية عدد من الرؤساء والقادة الذين كانت تربطهم علاقات شخصية مع زعماء ورؤساء اغلب دول القارات الثلاث تقض مضاجع وتهز قصور الرئاسة في الدول الأخيرة - مثل تصفية نيكولاي شاونيسكو في رومانية - ، كما هزت الاعتراضات الشعبية في عدد من البلدان أسس أنظمة الحكم التي ترسخت أركانها من زمن بعيد مثل ساحل العاج والغابون وبنين وزائير وزامبيا ومالي واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا ، بعد أن سحبت الدول الكبرى التي طالما دعمت هذه الأنظمة أو تسامحت معها كفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - سابقا - ، فضلا عن مؤسسات النقد الدولية ، فقد اصدر البنك الدولي وثيقة مفادها (أن تغييرا بالاتجاه الديمقراطي بات مطلبا ضروريا وملازما للإصلاح الاقتصادي) (١)

فما المقصود بالإصلاح والتغيير ؟ وما هي العوامل التي دعت إليه ؟ وما هي معوقات الإصلاح والتغيير في دول القارات الثلاث ؟

يعد مفهومي الإصلاح والتغيير من المفاهيم التي صاحبها الكثير من الجدل ، وهل هما من المفاهيم الحديثة ؟ فجاءت الإجابات لتثبت أن مفهومي الإصلاح والتغيير من المفاهيم التي عني بها علم الاجتماع ودراسة الظاهرة السوسيولوجية قديما ، فقدم عالم الاجتماع ارنست وت (E.Witte) إجابته معللا (أن التغيير والإصلاح في جوانبهما الجوهرية ليسا من المفاهيم الحديثة ، ولكن ما هو جديد هو محاولة تطبيقهما في علاج بعض المشكلات في المجتمع) ولغموض هذه الإجابة علق باتن (Batten) (أن المتحمسين للتغيير في المجتمع يتحدثون ويكتبون عنهما أحيانا على أنهما شيء مستحدث ، وهم بذلك يسببون القلق والتوتر لأولئك الذين يشعرون بأنها مفاهيم قديمة وغير مستحدثة في الفكر الاجتماعي ، ذلك أن مبادئ التغيير قد طبقت في بعض المجتمعات قبل ظهور هذا المفهوم بزمان طويل ، ولكن الجديد في الأمر هو

كثرة تبني التغيير ومن قبله الدعوة للإصلاح في المجتمعات الحديثة كأسلوب سياسة عامة يمكن تطبيقه ، فالجديد هو هذا التركيز والتبني وليس المبادئ العامة(١)

ولعل فيليب روب (Philip Roupp) يوضح أكثر من الاثنين ، عندما يذهب لتعريف التغيير ويسعى لإيضاح دلالاته لخلق مقارنة تثبت قدمه ، فالتغيير بالنسبة إليه (الانتقال من شيء غير مرغوب فيه الى شيء مرغوب فيه من خلال التوجه العقلي لتحقيق أهداف منظمة في نسق القيم) (٢) ، فالتغيير عند روب ذا أهداف إنسانية اجتماعية تفيد إصلاح الخلل الذي قد تحدثه الظاهرة السياسية في النسق الاجتماعي ، ويؤكد على أن عملية التغيير لا يمكن أن تبرر نفسها ، ولكن ما يبررها هو ما تهدف إليه ، ويشير الى ثلاث معايير للتغيير هي:-

١ - تزايد قدرات الانسان في ظروف الحياة التي تتكون من المجتمع والبيئة مما يمكنه من فهم الأنساق الاجتماعية والخلل الحاصل فيها مما يتطلب التغيير للمحافظة على هذه الأنساق متوائمة متسقة في حركتها الاجتماعية لخدمة المجتمع .

٢ - نوع التعاون بين أفراد المجتمع وتطابق وجهات النظر لإحداث التغيير المطلوب .

٣ - اتساع نطاق الحرية والتعاون وبما يتيح حرية الحركة المجتمعية للتغيير وفق ضوابط اجتماعية .

وفي دراسة قدمها كل من لوري نلسن Lury Nelson وفيرنر Verner ورامزي Rassy تحت عنوان (بناء تغيير المجتمع) (Community Structure And Change) ، بينوا أن التغيير عملية بنائية سوسيولوجية تسهم في تزويد الناس بالقدرة على الإدراك لمشكلاتهم وتشخيصها أسبابا ومعالجة من اجل مواجهتها ، وتتطلب منهم التخطيط واختيار البدائل للأنساق الاجتماعية القائمة والتي يتوجب تغييرها ، وطبقا لهذه الدراسة فان التغيير (ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها المجتمع للتحكم بهدف إعادة النسق الوظيفي للمؤسسات الاجتماعية الفوقية (السلطة) والمؤسسات المتصلة بها بما يخدم المجتمع ويحقق رغباته) (٣)

فالتغيير يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في نمط العلاقات بما يسهم في بناء المجتمع وفق الرؤية الجديدة ، لذا فان الإصلاح الذي يعالج

(١) الفاروق زكي يونس ، الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣

(3) المصدر نفسه ، ٢٦

(٣) : محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٣

الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها بحيث لا يتغير البناء الفوقي للمجتمع، غالباً ما يكون نتيجته الفشل ويمهد للتغيير .

أن الأبعاد والمضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإصلاح نجدها في الكثير من المفاهيم المقاربة الشائعة مثل التنمية السياسية (Political Development) أو التحديث (Modernization) أو التغيير السياسي (Political Change) أو التحول (Transition) وهذا التداخل مع هذه المفاهيم جعل منهما مفهومان غامضان ، فضلاً عن ربط البعض المفهومين أي جعل احدهما مفسراً للآخر ، فالإصلاح قد يعرف بأنه (التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع سيء في الممارسة السلوكية للسلطة في المجتمع وتصحيح مسارات وتصويب مناهج عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) (١) ان الإصلاح وفقاً لهذا التعريف لا ينحصر في جانب بعينه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي بل هو شامل لهم جميعاً .

وقد يفهم من التغيير معنى الثورة ، فالثورة (هي نهضة شعبية واسعة تخرق المسار العام للحياة وقواعدها وتهز الكيان المجتمعي بقصد إحداث تغيرات سياسية واجتماعية وأخلاقية عميقة، تبدأ بالانقراض على الحكم لإلغاء النظام السياسي واستبداله بنظام جديد، وقد لا تنتهي إلا بتغيير نمط العلاقات القائم وإعادة تنظيم وبناء الكيان الاجتماعي بناءً جذرياً) (٢)، وقد درج على تسمية هذا النوع من الثورات بالثورات الاجتماعية التي تعمل ليس على قلب نظام الحكم وإنما أيضاً على تبديل عميق للبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، كالثورة التونسية والثورة المصرية ، والحراك الساعي للتغيير في اليمن وليبيا والبحرين وسوريا .

أما التغيير فلا يختلف من حيث الجوهر عن الثورة في دعوته إلى تعديل البنى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو غالباً ما يعني انتقال جذري وشامل وليس جزئي في مختلف مناحي الحياة وأنشطتها، من وضع الى وضع آخر مختلف تماماً، مثلاً من سلطة تابعة ومرتبطة إلى سلطة وطنية مستقلة، ومن نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي، وقد يتم التغيير من حيث الظاهر على شكل الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية، أو على صورة حركات تحرر أو عبر آليات متنوعة من الضغط والتجاذب بين مختلف مكونات المجتمع والسلطات القائمة في سياق عمليتي هدم وبناء مترابطتين، تصل إلى إزالة البنى والآليات القديمة وإحلال بنى وآليات جديدة على أنقاضها . (٣)

(٢) أمين مشاقبة ، ضرورة الإصلاح في الوطن العربي ، عمان ، دار العودة ، ٢٠٠٥ ص ٣٤

(1) www.alhewar.net ماهية الإصلاح، الانترنت ،

(٢) يوسف أبو الخيل ، الإصلاح مفهوم مكبل بالمعوقات ، صحيفة الرياض، العدد ١٥٥٧٢ في ٢٠١٠/١٠/١٨

ويقرر الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه (في نقد الحاجة الى الإصلاح) من خلال مقارنة المفهوم بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية ، إذ يرى الجابري ان كلمة (reforme) متكونة من مقطعين (Re) وتعني إعادة ، ومقطع (Forme) وتعني الشكل ، والكلمة تعني إعادة بناء أو تشكيل النظام أو المادة أو الشكل المراد اصلاحه . أو إجراء تعديل ينصب على البنى القائمة ذاتها بتبديلها أو تبديل بعض مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لأوضاع وحاجات مستجدة، أو قد يرمي الى إعادة إنتاجها بصورة جديدة في شروط متغيرة وإزالة المثالب المعيقة لصالح مقومات التفاعل الايجابي والتقدم.^١ وللإصلاح أنماط متعددة، قد يكون شاملاً وهنا يقترب بالملمس والى حد كبير، من مفهوم التغيير أو ربما يقتصر على حقل واحد أو أكثر من حقول النشاط الاجتماعي

وخلاصة القول ان عملية الإصلاح تقتضي بالضرورة نوعاً من التغيير يتمكن به الإصلاح من التحقق العملي في الواقع أي الانتقال من النظرية إلى التطبيق. وبهذا يكون الإصلاح لاحقاً للتغيير ، فقد أثبتت التجارب الدولية لكثير من المجتمعات ان الإصلاح والدعوة إليه غالباً ما تكون شكلية مجتزأة ووسيلة لإرضاء المحكومين ، ولكن حدوث الإصلاح بعد التغيير يكون هدفاً وليس وسيلة وبدونه فان التغيير لا يؤتي ثماره وسرعان ما تدور الدائرة عليه .

ومن الأسباب التي دعت الى التغيير والإصلاح في دول القارات الثلاث بشكل عام ، والأنظمة العربية بوجه خاص يمكن الإشارة الى الآتي:-^٢

- ١ - فقدان أو تراجع شرعية الأنظمة السياسية .
- ٢ - الفشل في تسريع معدلات النمو والركون الى النجاحات التنموية مع غياب العدالة في التوزيع وعدم المساواة .
- ٣ - الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم ، إذ أضحت نظام الحكم الوحيد المقبول ، فضلاً عن زيادة فاعلية ودور مؤسسات المجتمع المدني .
- ٤ - الاختلالات البنوية في العديد من الدول وما أفرزته من وضع متأزم بين الحكام والحكوميين .

٥ - تدخل المؤسسات الدولية ووضع شروط الإصلاح لتقديم مساعداتها .

٦ - انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي الدولي .

^١ (محمد عابد الجابري ،في نقد الحاجة الى الإصلاح،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥،ص١٣

(١) ماهية الإصلاح ، مصدر سبق ذكره

أن الدعوة للإصلاح أو التغيير تعني وصول المؤسسة السياسية الى حالة من العجز في تنفيذ وإشباع متطلبات المجتمع - حسب تفسير برتراند راسل - ويكاد يجمع المفكرون على أن الدعوة للإصلاح ستزول تدريجيا بالتقدم التقني من خلال القضاء على أهم مصادر العوز

لقد جرت عمليات الإصلاح في اغلب دول القارات الثلاث بشكل انتقائي فسلكت آليات غريبة مما أسبغ عليها أن تكون شكلية ولا تمس مضمون العملية السياسية ، فقد نظرت المؤسسات السياسية الى ما حدث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي - سابقا - بأنه بعيد كل البعد عن حدوثه في دولها ، كما أن الذي قامت به لم يكن جذريا وحقيقيا بقدر ما كان مسالة دعائية لإثبات ديمقراطية الأنظمة ولجذب الاستثمار الدولي أو إقناع المؤسسات المالية الدولية بأنها تسيير وفق الشروط التي وضعتها ، بل أدهى من ذلك راحت تتلاعب بالمواد الدستورية التي تزيد من مركزية الحزب المهيمن واستمرار بقائه في السلطة وراح الحديث عن الانتخاب مدى العمر أو التوريث وغيرها •

لقد كانت هناك العديد من العوامل التي تعيق الإصلاح في دول القارات الثلاث ، وتحديدًا في آسيا وأفريقيا ، ولعل من أهم معوقات الإصلاح الآتي :- (١)

١ - ضعف الإرادة السياسية لدى الفئات الحاكمة ، فعملية الإصلاح تتطلب الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد للإصلاح والتغيير ، بغض النظر عن النتائج المترتبة ، فقد عملت السلطة السياسية على عزل أحزاب معارضة لها القاعدة الجماهيرية ، وأبعدت أشخاص وعدم التردد باتهامهم بالعمالة وزجهم بالسجون ، فضلا عن عدم توفر الروح التي تفرزها العملية الديمقراطية والقبول بما يقرره الشعب ، وتقدم ساحل العاج خير مثال في ذلك ، فقد أعلنت اللجنة الانتخابية فوز الحسن واتارا بأغلبية ٥٤,١% وحصل لوران غوباغو على ٥١,٥٤% ، غير أن الأخير تمسك بالسلطة ولم يعترف بالنتائج الانتخابية التي تريد التغيير وادخل البلد في دوامة من العنف والتدخل الخارجي •

٢ - أن الإصلاح يحتاج الى ثقافة تؤكد قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر واحترام سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة وخلق روح المواطنة والانتماء ، غير أن تركيبة مجتمعات دول آسيا وأفريقيا وقيم أنماطها السلوكية ، تخلق ثقافة مضادة للإصلاح والتغيير ، وقد نجحت السلطة في خلق فئات أو عناصر ومراكز قوى وجماعات مغلقة على نفسها تربطها المصلحية مع السلطة ، والتي تستخدمها السلطة في اتجاه مضاد للتغيير مما يؤدي الى اتهام القوى الساعية للتغيير بانتهاك محرمات المجتمع وقيمه

وعاداته ، أو إشعال نار الفتنة مما يؤدي الى الاقتتال الشعبي بين القوى الساعية للتغيير والقوى المحافظة (كما يحدث في ليبيا واليمن وسوريا) .

٣- أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست (S.M Lipset) ، إذ قدم أطروحته في مقالته الموسومة بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية . وفقا لأطروحة ليبست، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات. وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة. ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية. استنادا على ذلك، أفترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي. كان هذا التطابق ناتجا لعدة متغيرات اجتماعية. عليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة النزاعات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.^(١) أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني وعمليات الإصلاح والتغيير ، وفي دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إذ عمليات التنمية لم تفرز أو تنتج حالة من الرفاه الاقتصادي بل أدت الى تراجع خطير زاد من الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف

٤- أن عمليات الإصلاح الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لم يكن بذات المستوى مع الإصلاح السياسي ، فقد ركزت الدول على نجاحاتها الاقتصادية مقابل فرض قيود واسعة على الحريات العامة ، مما أدى الى المطالبة بالإصلاح السياسي ، ففي تونس ، كان هم الحكومة الأول منصب على النمو الاقتصادي ، ووصلت الى أفضل المستويات ، فقد صنفها تقارير الأمم المتحدة ضمن البلدان العشرين الأوائل في العالم من حيث استدامة النمو الاقتصادي ، ولكن بالمقابل

(١) www.odz.justgo.com (الديمقراطية والاصلاح السياسي ، الانترنت)

كان الشعب التونسي يعاني من غياب الحريات ونفي المعارضة وكثرة السجناء السياسيين ، الأمر الذي كان يعد من معوقات الإصلاح أصبح الدافع الرئيس للإصلاح والتغيير^(١)

لقد أكدت عمليات التغيير التي حدثت في دول القارات الثلاث على قدرة الشعب على التغيير وخاصة في الشمال الأفريقي (تونس ، مصر ، ليبيا ،) ، كما كان لأمريكا اللاتينية سبق في عمليات التغيير ، والذي يميز التغيير في أمريكا اللاتينية عنه في آسيا وأفريقيا هو مجيئه عبر صناديق الاقتراع بعملية ديمقراطية توضح الوعي الديمقراطي الذي وصلت إليه دول أمريكا اللاتينية ، بعكس الأخيرة التي جاءت من خلال ثورة شعبية بدأت باحتجاجات على مستوى محدود ولكن سرعان ما انتشرت على شكل عصيان مدني وتظاهر في الساحات العامة الى أن حققت مطالبها ، أو اقتتال مستمر بين قوات موالية للنظام المتشبث بالسلطة والقوى السياسية الساعية للإصلاح والتغيير .

لقد أفرزت نتائج الانتخابات في العديد من دول أمريكا اللاتينية الى عودة اليسار وأحزابه ، غير أن يسار الألفية الثالثة يختلف عن يسار القرن الماضي باللاتي :-^(٢)

١- لا تمثل الأحزاب السياسية في هذا اليسار القوة الرئيسية، بل تحتوي المؤسسة، التي تعمل على تطوير النشاطات المختلفة دفاعا عن مصالح الفئات السفلى ، إلى جانب هذه الأحزاب عدد كبير من المنظمات من مختلف القطاعات و المجاميع ذات المصلحة، التي تلعب دورها المستقل كعناصر فاعلة في الصراع الاجتماعي وفي المتغيرات السياسية نتيجة لوجود نضج عال في الواقع الاجتماعي يستوعب ضرورة إحداث التغيير. يضم هذا الطيف منظمات الفلاحين ونقابات العمال و منظمات الهنود الحمر(سكان القارة الأصليين) ومنظمات الشبيبة و الطلبة والنساء و حقوق الإنسان ومنظمات أحياء المدن التي تحتوي مجاميع مختلفة ذات مصالح معينة لا تمثل معاداة الامبريالية أولوية في مطالبها ولكنها تتبنى في الغالب أهدافا يتطلب تحقيقها تغييرا اجتماعيا .

٢- تعددية اليسار اليوم في أمريكا اللاتينية لا تنحصر في طبيعة تكوينها من أحزاب ومنظمات اجتماعية، بل تشمل هذه التعددية طبيعتها الفكرية ، أسلوب عملها، و أشكال تنظيمها، و بالمقارنة مع المراحل السابقة لا تقيّم هذه التعددية باعتبارها استمرار للتشردم الذي اعتبر "طبيعة" للييسار، بل يشكل هذا التنوع ثروة من الأفكار و الأساليب وان كانت لا تستخدم دائما بالاتجاه

(١) www.DW_world.d.com أوروبا والاصلاح في العالم العربي ، الانترنت (١)

(٢) www.alhkaiek.com اليسار في أمريكا اللاتينية في بداية القرن الحادي و العشرين الانترنت ، (٢)

الصحيح، ولكنها تمثل تقاربا قويا ومبررا أكثر مما كان عليه في الماضي، و هذا ما عكسه عمل قوى اليسار المشترك في منتدى سان باولو.

٣- منظمات اليسار، مع استثناءات قليلة اقل هرمية مما كانت عليه في الماضي ، ولم يعد يسمح بممارسات التسلط عموما، فالمنظمات الاجتماعية تعارض بالأساس الممارسات التسلطية للقيادات وتمارس الدفاع عن نفسها وتتحل بسرعة عندما يسود هذا النمط من القيادة. فقد شملت التوجهات الديمقراطية الحياة الداخلية لأغلب الأحزاب اليسارية أيضا ، وهذا لا يمنع وجود توترات في بعض الحالات نتيجة للتعارض بين دور شخصيات قيادية مؤثرة و الرغبة في سيادة الديمقراطية في الحياة الداخلية لهذه المنظمات.

٤- شهد محتوى عمل قوى اليسار اتساعا، فبالإضافة إلى القضايا التقليدية اتسعت الدائرة لتضم محاور جديدة أو تفعيل محاور لم تتمتع بالاهتمام الكافي في المراحل السابقة، كموضوعة الديمقراطية في ظل العلاقات البرجوازية و المجتمع المدني كعنصر من عناصر الديمقراطية و إطار للنشاطات السياسية، والانتخابات و العمل البرلماني وكذلك المسألة القومية والوضع البيئي والمساواة بين الجنسين وعدم المساواة الاجتماعية والإمكانات المتوفرة لتحقيق التحول الاجتماعي، و كذلك المخاطر المستقبلية المحدقة بالبشرية ، و الدور المهم للعمل المشترك على صعيد القارة.

٥- لقد تطورت أنشطة اجتماعية جديدة و متنوعة نتيجة للجهد الخلاق للمنظمات الاجتماعية كحركات المواطنين من اجل مشاركة العوائل في الجبهة المضادة لمنطقة التجارة الحرة ALCL و ضد الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة، وفي النضال من اجل السيادة الوطنية و ضد التدخلات الأجنبية (نشير هنا بشكل خاص للحركة المضادة للقواعد العسكرية كقاعدة مانتا في الإكوادور) ، و دور الحركة المدافعة عن حقوق الإنسان و ضد إفلات المجرمين من العقاب، غالبا ما كانت هذه الحركات تمتد إلى خارج الحدود الوطنية، وقد كان المحرك لها حركات الاحتجاج العالمية كالحركة المضادة للعولمة وحركة السلام و النشاطات التضامنية و خصوصا المنتديات الاجتماعية.

٦- يرفض اليسار في أمريكا اللاتينية اليوم ،مع استثناءات قليلة، العنف المسلح كوسيلة للوصول إلى التغيير الاجتماعي وكذلك المزوجة بين جميع أشكال النضال، وأعطى أولوية لتحقيق الإصلاحات من خلال النضال داخل مؤسسات الدولة أو باعتماد التعبئة الجماهيرية خارج اطر هذه المؤسسات (مثلا النضال من داخل وخارج البرلمان) والتركيز على توظيف طبيعة وإمكانيات هذه المؤسسات لإحداث التغيير، ولهذا تراجع التجريد المبني على ثنائية الإصلاح أو الثورة إلى الورا إلى حد بعيد.

٧- سوف يزداد دور العامل الذاتي اتساعا في تغيير وعي الناس وممارستهم للنضال من اجل مجتمع جديد.

٨- تواصل الحركات اليسارية مع الماضي سيظل قائما من خلال النضال لتحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية والمشاركة الجماعية ومن اجل الديمقراطية على أسس جديدة باعتبارها قيمة يسارية باتجاه تحقيق التحولات الاجتماعية، فضلا عن التضامن الأممي والدفاع عن السيادة الوطنية و مواجهة هيمنة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الخامس

مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية

لقد عرفت الدول والشعوب وعلى مر العصور تباينا واختلافا من حيث عناصر القوة والضعف والبيئة المحيطة بها ، كما أن هذا التباين يؤكد حقيقة وجوده في المكونات الاجتماعية لأغلب شعوب العالم ، وهو ممثل حقيقي للمستوى الفكري والاجتماعي الذي يميز شعب عن غيره ، وان الاختلاف بأشكاله سمة مجتمعية لا يمكن تجاهلها أو إنهاء وجودها ، أو القفز عليها بأي وسيلة وتحت أي ذريعة سواء كانت قومية أم دينية ، فالتباين الديني والعرقي والاقتصادي واللغوي مسلم به في كل مجتمع ، لكن الفرق بين هذا المجتمع وذاك هو قدرة مؤسساته على تحقيق الاندماج والتعايش بين تلك الاختلافات وتعميق الهوية والوحدة الوطنية .

لقد واجهت العديد من دول العالم في مراحل تطورها وبنائها مشكلة الوحدة الوطنية ، سواء كانت من الدول المتقدمة أم المتخلفة ، ففي فرنسا - على سبيل المثال - كان لمشكلة الصراع بين الجماعات الاثنية القاطنة في مقاطعة بريتانيا وكورسيكا اثر في تأخر انصهار هذه الجماعات واندماجها بالمجتمع الفرنسي ، فقد سعت الى الحكم الذاتي للمحافظة على خصوصيتها الثقافية في إطار الدولة الفرنسية .(١)

وفي بلجيكا والى وقت قريب كان هناك صراع بين الجماعتين الرئيسيتين في بلجيكا وهما الوالون Walloons الناطقون بالفرنسية ويقطنون جنوب البلاد ، والفلاندرز Flanders الناطقون

بالألمانية ويسكنون في الشمال ، وكذا الحال في اسبانيا التي لا زالت تعاني من الدعوات الانفصالية لإقليمي إلباسك وكاتولونيا • (٢)

أن الذي يميز مشكلة الوحدة الوطنية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عن الدول آنف الذكر أن حدثها وتأثيرها أكثر وضوحا ، وذلك للنفوات الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الملحوظ ، مما يؤدي الى تفجر الصراعات والاضطرابات التي قد تصل في بعض الأحيان الى الحرب الأهلية كما حدث ويحدث في (أثيوبيا ، السودان ، انغولا ، تشاد ، وأوغندا)
فما المقصود بالوحدة الوطنية ؟ وما هي أبعادها ؟ وما هي تأثيراتها ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل •

(١) نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ص ٧٢

(٢) عبدالسلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات ، بيروت ، م.ع.و.ع. ٢٠٠٠ ص ١٦

المبحث الأول

تأصيل مفهوم الوحدة الوطنية وتعريفه

مثما انشغل الفكر السياسي بأصل نشأة الدولة ، فقد انشغل في مدى القدرة على حماية كيانها ووحدها التي تمثل أساس ديمومتها واستمراريتها في التطور ، لذلك تم الربط بين وحدة الدولة والعامل الاقتصادي (كأفلاطون) ، ثم تطورت الى اعتبار العامل الديني أساس رصين لبناء الوحدة - كما ذهب الرومان - ، وقسم آخر ركز على قوة الدولة وأميرها كما ذهب لهذا المنحى مكيافيللي ، وقد انعكس تنوع الأسباب على تعريف مفهوم الوحدة الوطنية ، فضلا عن تنوع ربطه بمفاهيم مقارنة •

وقبل الدخول الى استعراض أهم التعاريف التي اتخذها المفهوم ، لا بد من الوقوف عند تأصيله ومعرفة جذوره كمفهوم سياسي ، فهناك من يرى بان مفهوم الوحدة الوطنية لم يقدر له البروز الواضح إلا في فترتين ، الأولى: تمثل القرن الرابع قبل الميلاد ، والثانية : في القرن التاسع عشر ، إذ اقترنت الأولى بالفكر اليوناني القديم ، والثانية اقترنت بالفلسفة الألمانية في أروع صورها • (١) ، إلا أن هناك من يرى بان مفهوم الوحدة أثير ويثار في اغلب الأحيان وهو مرتبط بعملية التجمع إزاء عدو خارجي (٢) وهذا ما يدعونا للابتعاد بفترات زمنية ، على الرغم بان هذه الفترات لا تمثل رقيا سياسيا ولكنها تعكس تأصيل المفهوم •

فقد كان لنشوء التجمعات الزراعية التي انتشرت على ضفاف الأنهار والتي مثلت احد بواكير نشأة الدولة ، وقد تعرضت هذه التجمعات للعديد من المشاكل ، منها التعرض للهجمات من قبل تجمعات أخرى ، فازدادت الحاجة لنظام دفاعي يصد الغزاة عن نهب الغلال ، وفتن البعض

الى ضرورة التوحد بين عدد من التجمعات الزراعية من اجل زيادة قدرتها الدفاعية والاقتصادية (٣)، غير أن عملية الوحدة التي أخذت مسارها في المجتمعات الزراعية كانت بحاجة الى وازع يديم الوحدة ، فكان الوازع الديني ، ولان هذه التجمعات قائمة على دورة الفصول وسقوط الأمطار والبرق والرعد وغير ذلك من العوامل الطبيعية ، فقد اتخذت كألهاة لها القدرة على إرسال الفيضانات وإهلاك الزرع للذي يفكر بالانفصال وفرط عقد الوحدة (٤) .

(١) حامد ربيع ، فلسفة الوحدة، مجلة المنار العدد ١٩ تموز ١٩٨٦ ص ٨

(٢) غانم محمد صالح ، مستقبل الوحدة وإشكالية الديمقراطية ، مجلة المنار العدد نفسه ص ١٢١

(٣) روبرت كارنيرو ، نظرية نشأة الدولة ،مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ لسنة ١٩٨٧، ص ٣١ كذلك انظر: Jamis .H. Introduction to International Relation . Third Edition. Newdelhe. 1986.p70

(٤) جورج قرقم ، تعدد الأديان ونظم الحكم ، بيروت ، دار النهار للنشر ١٩٧٩ ص ٤٩

وقد عبرت الفلسفة اليونانية عن دور الوحدة في صد العدوان ، باعتبارها حقيقة ثقافية وتجمع نظامي لتقاليد تعكس حقيقة حضارية يونانية تعكس حقيقة حضارية تتركز في حقائق سلوكية ، ومرحلة من مراحل التطور السياسي (١)

ولو تقدمنا الى المراحل اللاحقة للتطور السياسي فإننا نلاحظ عدم وجود معالجة واضحة لمفهوم الوحدة ، وإنما يمكن التمييز بين ست اسر لكتاب سياسيين اهتموا بموضوعة الوحدة الوطنية يمثلون انتقالات في اهتمام علم السياسة والاجتماع والقانون وهي (١)

١ - الكتاب الذين يثيرون الوحدة الوطنية كمعيار منهجي للبحث الفلسفي .

٢ - مفكرو القانون الدولي العام الذين يرون في مفهوم الوحدة معنى للشرعية القانونية وكأساس للوحدة التصاعدية ، وخير من يعبر عن هذا الاتجاه (كلسن) .

٣ - كتاب السياسة التشريعية الذين يرون الوحدة هي وحدة الجزاء الوصفي في نطاق العدالة القانونية ، ويرون أن وحدة القانون تشريعا وتنفيذا هو الرابط لوحدة المجتمع .

٤ - كتاب السياسة الذين خلقوا رابطة مباشرة بين ظاهرة الأمة والوحدة النظامية .

٥ - المجموعة التي جعلت من الوحدة منهجا فلسفيا قادرا على تفسير التاريخ والوجود السياسي .

٦ - الكتاب الذين يحاولون تفسير الوحدة على أنها مسألة عضوية تخص الدولة بنيويا . ومن أهم أسباب الوحدة الوطنية التي شخصها الكتاب ننتخب أربعة منهم وكما موضح بالشكل التالي:

وفقا لـ R.L.Watts	وفقا لـ دويتش	وفقا لـ K.C.	وفقا لـ وير	وفقا لـ رايكر
	K.W.Deutch		Whear	W.H.Riker

التهديدات العسكرية والرغبة بالحصول على حماية اكبر	الرغبة بالدفاع المشترك ، الاستقلال ، التنمية والتطور الاقتصادي ومكاسبه	توقع الروابط والمكاسب الاقتصادية ، توسيع النخب السياسية ، توفير قوة للدفاع عن البناء السياسي	الرغبة بالاستقلال ، المكاسب الاقتصادية ، التكامل الثقافي وتنوع مصادر الإبداع العلمي
---	---	--	--

عبدالله جمعة الحاج ، الوحدة - الأدبيات والمفاهيم - ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد
٢٦ العدد ٢/صيف ١٩٩٨ ص ٧١-٧٢

- (١) للمزيد انظر:مارسيل بريلو و جورج ليسكه ،تاريخ الأفكار السياسية ، بيروت ، الأهلية للنشر ١٩٨٦
(٢) حامد ربيع ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٣

لقد ولد الاهتمام بالوحدة الوطنية العديد من التعاريف التي حاولت إيضاح دلالاته ، كما اختلف بين الباحثين المحدثين، نتيجة لاختلاف الثقافات والبيئة الخارجية الدولية، فقد رأى مكيافيلي أن مفهوم الوحدة الوطنية هو (ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بآرائهم سيؤدى إلى الفوضى والاضطراب، لأنهم لا يمكن أن يكونوا طبيين إلا إذا اضطروا لذلك، ولا تختلف الوحدة الوطنية عن الوحدة القومية في ذلك)(١) إلا أن ماتزيني يرى أن الوحدة الوطنية هي (وعي المحكومين جميعاً بانتمائهم للأرض التي يعيشون عليها واتحادهم وارتباطهم بها)(٢) ويرى هوبز أن الوحدة الوطنية : هي سيطرة الدولة وزيادة مقوماتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين لها أو المنافسين لها، كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الأفراد عن طريق برامج التعليم والتدريب والتوجيه السياسي(٣)

أما عند روسو فالوحدة الوطنية : هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي إطار من مسؤولية مشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة، التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار، والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن إرادته المندمجة في الإدارة العامة، التي هي محصلة إرادات الأفراد، والتي تختلف في مجموعها عن الإرادات الفردية على اعتبار أنها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ، وإنما هي تعبير عن الوطنية التي تستند إلى القيم والمثاليات، وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع، وأن يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين(٤)

والوحدة الوطنية عند هيجل هي طاعة القانون في إطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ، وقد فسر هيجل هذا التعريف من خلال فلسفته التي رمى فيها إلى تمجيد القومية الألمانية، وتأكيد أنه رسالة الشعب الألماني تجاه العالم هي رسالة مقدسة، وقد كان لهذه الفلسفة دوراً كبيراً في قيام حركة وحدة ألمانيا، التي تحققت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر (٥)

(١) عادل محمد زكى صادق، الوحدة الوطنية في قبرص، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩ ص ١١

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥

(٥) Robert coolly Angel, Integration International Encyclopedia of social sciences, New York . Macmillan Press 1976 p381

أما عبد العزيز الرفاعي، فيرى أنها تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب في ظل ولاء أسمى يدين به كل فرد من أفراد المجتمع، ويحكم انتمائه للوطن، بحيث يجب هذا الانتماء أي انتماء طائفي أو مذهبي (١)

ويرى محمد عمارة أن الوحدة الوطنية هي التآلف بين أبناء الأمة الواحدة من خلال الروابط القومية على أساس من حقوق المواطنة التي ترفض التمييز والتفرقة بين أبناء الأمة بسبب المعتقد والدين (٢)

وقد كان هناك من التعاريف التي ربطت مفهوم الوحدة الوطنية بمفاهيم مقارنة أخرى مثل الانصهار Merger، والاندماج Integration، والاعتمادية Interdependence وغيرها، إذ ذهب كل كاتب لتعريف الوحدة الوطنية وفق احد هذه المفاهيم .

فقد عرفها الدكتور صادق الأسود بأنها (صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية وتنظيمها في نظام سياسي واحتوائها في هيئات الدولة ومؤسساتها) (٣) ويبدو من هذا التعريف أن الوحدة الوطنية تمر بطورين الأول : الانصهار في وحدة اجتماعية، والثاني : تشكيل الكيان السياسي الذي يستوعب هذه العناصر أو المكونات الاجتماعية . ويعبر (أميتاي أتزوني) عن هذين الطورين عندما يؤكد أن المجتمع يسير نحو التوحيد إذا توفرت فيه مقومات التكامل السياسي، بمعنى أن التكامل السياسي سابق للوحدة الوطنية وهو يعزز الروابط بين المكونات الاجتماعية التي تشكل مجموعها المجتمع أو النظام . (٤)

أما ما يتعلق بربط مفهوم الوحدة الوطنية بالاندماج فقد ذهب أساتذة السياسة الى أن الوحدة تمثل الاندماج والتلاحم المميز في الثقافة السياسية والتماثل الاجتماعي المنافي والمضاد للانفصال، فلتحقيق الوحدة الوطنية يضع والتر روزينباو Walter A. Rsenbaum أربعة أسس (٥)

- الأول : الاندماج والتماثل الاجتماعي لمكونات الشعب •
- الثاني : نشر الثقافة السياسية بين الجماعات الاجتماعية •
- الثالث : مشروعية النظام الحاكم •

(١) عادل محمد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ٢٢

(٢) المصدر نفسه

(٣) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الموصل ، دار الكتب ، ١٩٨٦

(٤) جيمس دوروثي ، و روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة بالعلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبدالحى ، الكويت ، مكتبو كاظمة ، ١٩٨٥ ص ٢٧٥

(٥) منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٤

الرابع: قوة السلطة وقدرتها على فرض نفوذها على الاقليم •

أن هذه الأسس على الرغم من استخدامها كشرط للوحدة الوطنية إلا أنها مستمدة من أزمات النظام السياسي التي تسعى التنمية السياسية لمعالجتها كأزمة الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع

ان الوحدة الوطنية من أهم الثوابت الوطنية التي لا يمكن تحقيق البناء والتقدم إلا بناء عليها، وهذا ما تؤكد تجارب النهضة وبناء الدولة في مختلف النماذج. فالدولة القومية الحديثة التي نشأت في أوروبا منذ قرون، قامت على أساس تثبيت أركان «الوحدة الوطنية» بها، ويكتسب مفهوم الوحدة الوطنية أهميته المركزية من علاقته بعدة عمليات مثل بناء الدولة الحديثة، والإصلاح والتطور. وهي العمليات التي تتخذها الدول التي تسعى إلى النهضة والتقدم. ذلك أن الوحدة الوطنية تشكل بنية أساسية لكلا العمليتين في وقت واحد. إن عملية بناء الدولة الحديثة، تستلزم تضافر الجهود الوطنية، ودمج الإرادة الشعبية مع القيادة الحاكمة والنخبة السياسية، وتحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع، وترجمة أسس المواطنة في شكل سلوكيات تعبر عن الانتماء الوطني والمساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة على أساس الدين أو المذهب أو اللون أو الجنس في الحقوق والواجبات. كما تستلزم بناء أسس للمواطنة الاجتماعية، بمعنى الرفاهية للجميع في مجالات مختلفة مثل التعليم والصحة، من هنا تتحقق المشاركة على نطاق واسع، فيسهم جميع أبناء الوطن، في البناء الوطني، في جو من التعاون والانسجام.

المبحث الثاني أبعاد وعوامل الوحدة الوطنية وانعكاسها على تطور دول القارات الثلاث

أن مشكلة الوحدة الوطنية ، هي مشكلة تكاد تكون عامة في معظم دول آسيا وأفريقيا وبدرجة اقل حدة في دول أمريكا اللاتينية ، فالإطار الإقليمي الذي وجدت شعوب آسيا وأفريقيا نفسها فيه في اللحظة التي حاولت الانتقال فيه الى العمل الايجابي بعد الحصول على الاستقلال ، هو الإطار الذي خلفه النظام الاستعماري من اجل مصالحه في الدرجة الأولى ، فهذا الإطار المصطنع إضافة الى عناصر التمزق الموجودة داخل مجتمعات دول القارات الثلاث شكلت عقبات خطيرة انعكست فيما بعد على الوحدة الوطنية وإشكاليات تحقيقها .

فدول القارات الثلاث لم تكن أساسا موجودة ككيانات سياسية وبحدود إقليمية معترف بها بالشكل التي هي عليه الآن ، وقد انشأ كثير منها بعد سلسلة من التسويات والتقسيمات بين الدول الاستعمارية اتخذت غالبا شكل عملية التكديس المرتجلة لمجموعات ثقافية متنافرة وكان ذلك على أشلاء كيانات تاريخية قديمة (ممالك وإمبراطوريات) ، فالحالات الأكثر شيوعا لظهور هذه الدول تمت بعيدا عن أي اعتبارات وطنية أو لغوية أو تاريخية للسكان الوطنيين ، وكان هذا كافيا لخلق مشاكل جمة على صعيد الوحدة الوطنية أو على صعيد علاقاتها مع بعضها . (١)

١ - أبعاد الوحدة الوطنية

أن فهم مشكلة الوحدة الوطنية في دول القارات الثلاث يتطلب بيان أبعاد الوحدة الوطنية ومدى انعكاسها سلبا أو إيجابا في تحقيق الوحدة الوطنية .

أ - البعد الاثني:

يشوب اللبس على كثير من الباحثين في تحديد مفهوم (الاثنية) فتارة لا نجد منطقة فصل بين الاثنية والأقلية ، وأخرى يعبر عن جماعة أساسية وعن امة ، كما انه قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الاثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالامة ، كما انه قد يضيق ليقتصر اما على جانب فردي لتلك الأشكال أو على التمايز العرقي دون سواه (٢)، وخالصة القول أن الاثني مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة

(١) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٢-١٩٣

(٢) نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار في الوطن العربي ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٠ ص ١٢

بشرية ، وهو يستخدم لوصف مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة ، الشعب ، القبيلة ويستعمل استعمالات عديدة وغير دقيقة أحيانا ، فقد يكزن المقصود به مجموعة لغوية ، كما هو الحال بالنسبة لقبائل (الهاوسا) في النيجر ، أو عرقيا وهو ما ينطبق على سكان أفريقيا ، وقد يكون قبليا كقبيلة (الكيكويو) في كينيا ، لكن هذا التعبير (الاثني) يبقى وصفا يتسم بالمرونة للجماعات البشرية التي تتميز ثقافيا عن غيرها بقيمتها الثقافية ولغتها المشتركة. (١)

أن البعد الاثني يظهر في اغلب دول القارات الثلاث ، غير انه في أفريقيا أكثر وضوحا ، لان معظم حدود دولها كان قد وضع من قلب الإدارات الاستعمارية - كما سبق ذكره - مما أدى الى انشطار القبيلة الواحدة أو أي جماعة أثنية أخرى بين دولتين أو أكثر ، فشعب (الهيو) تم تشتيته في ثلاث كيانات سياسية ، فمن أصل ٩٦١ ألف كان حوالي ٣٧٧ ألف يقطنون ساحل الذهب إذ يشكلون ٩،٤% من مجموع السكان ، وهناك ١٣٩ ألف في التوغو البريطانية أو ما يقارب ٩،٣٢% ، و ١٧٦ ألف في التوغو الفرنسية أي حوالي ٤،١٦% ، فبذلك أصبح أبناء هذا الشعب أقلية في المناطق الثلاث ، وكانت النتيجة أن أصبحت ولايات هذا الشعب تجاه كل دولة ضعيفة ، وهذا ما يمكن تشخيصه في بعض مناطق آسيا وحتى وقت قريب لم تكن الحدود التي تفصل بين الهند وبورما تعني أي شئ لقبائل الناجاز القاطنة في المناطق الحدودية ، وكذا الحال عندما تم تشتيت الهنود (الايمارس) بين جمهوريتي بيرو وبوليفيا في أمريكا اللاتينية (٢)

أن التعددية الاثنية ظاهرة إنسانية تاريخية عرفت وتعرفها كل المجتمعات وهذه التعددية لها وجهان ، الأول : ايجابي إذ تصبح عامل قوة وإثراء تدعم وتعمق التطور الحاصل في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهي حال التعددية الاثنية في المجتمعات المتقدمة ، والثاني سلبي إذ تكون التعددية خطرا يهدد الدولة وتماسكها الاجتماعي وتفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية الخارجية ، وهذا هو الوجه السائد في معظم دول القارات الثلاث ، فالمشكلة تتعلق بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد أو الجماعة الوطنية ، وعدم إيمان مكونات

الشعب وإقرارها كون وطنهم هو الوطن الحقيقي مما يؤدي الى نشنت الولاء ويكون الولاء الأكبر للعرق أو الأقلية أو المذهب وليس للوطن ، مما يخلق حالة من الصراع قد تصل الى الحرب الأهلية ، فقد شهدت ولا زالت العديد من الدول الأفريقية حروب أهلية أثنية استنزفت الكثير من الموارد البشرية والاقتصادية ، حتى يذهب احد المحللين الى القول (أن الحروب الأهلية في راوندا وكينيا والسودان والصومال وساحل العاج وفيتنام وبعض دول

(١) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٤

أمريكا اللاتينية قد استنزفت أموال كان مقدر لها لو استخدمت في التنمية لحققت هذه الدول معدلات نمو مرتفعة ولاستطاعت أن ترفع من معدلات مستوى المعيشة الى الحد الذي يمكنها من القضاء على الفقر ، وهذه الدول وغيرها من دول الجنوب تعيش تحت وطأة التخلف وهو احد مسببات مثل هذه الأوضاع وهذه الأوضاع هي التي تعطي التخلف ديمومته لأنها تقتطع جانبا مهما من الموارد والجهود المتواجدة في مناطق النزاع (١)

من البلدان العربية التي شهدت حروبا أهلية مدمرة، لبنان، ذلك البلد الصغير والجميل الذي طحنته الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)، وحصدت أكثر من ١٣٠ ألف قتيل، بعد سنوات من الانقسام السياسي بين قوى الحركة الوطنية اللبنانية وقوى اليمين اللبناني، في ظل ظروف إقليمية ودولية أجمت وساعدت على إشعال فيتل الحرب التي انتهت عام ١٩٩٠ ، وفي السودان، نشبت حروب أهلية خلال الأعوام (١٩٥٥-١٩٧٢) و (١٩٨٣-٢٠٠٣) بين الشمال والجنوب على خلفية مطالب حركة تحرير جنوب السودان بالانفصال أو الحكم الذاتي . وحصدت هذه الحروب أكثر من مليوني قتيل، وأربعة ملايين نازح داخل الوطن، و ٤٢٠ ألف لاجئ في البلدان المجاورة للسودان. (٢)

فضلا عما تقدم فان الصراعات الاثنية وضعف الوحدة الوطنية يؤسس للصراعات الدولية وخاصة على الحدود ، وهو ما تشهده معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إذ أن استخدام الأقليات القريبة من الحدود ودعمها لزعة استقرار الدولة الحاضنة لها بات احد الأشكال التي تستخدم للضغط على الدولة وسياستها .

غالبا ما تظهر الهوية الضيقة للجماعة الاثنية من خلال ما تتعرض له من ضغوط، وخصوصا إذا ما شعرت بان جماعة أثنية أخرى تحاول طمس هويتها وفرض ثقافتها وقيمها ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، كما حدث في فيتنام ١٩٣٠-١٩٧٥ ونيجيريا ١٩٧٦-١٩٧٠ وموزمبيق ١٩٧٥-

١٩٩٣ وافغانسبان ١٩٩٢-٢٠٠١ وغيرها (٣)

ولعل من أكثر الأمثلة وضوحا على البعد الاثني ودوره في الوحدة الوطنية هو ما تقدمه الدول الأفريقية ، فأفريقيا الوسطى - على سبيل المثال - تحتوي على أكثر من ١٥٠٠ مجموعة إثنية تشعر كل منها بخصائصها التي تميزها عن غيرها ، وعلى أكثر من ٦٠٠ لغة مختلفة

(١)برهان غليون، نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠، ص ١٤٩ ص

١٥١

(٢)الحروب الأهلية في العالم ، شبكة المعلومات (الانترنت) www.matooblog.com

(٣) المصدر نفسه

كل ذلك في رقعة جغرافية لا يزيد عدد سكانها عن ثمانين مليون نسمة (١)أي بمعدل لغتين لكل ٧٥٠ ألف نسمة مما شكل عقبة في بناء الوحدة الوطنية ، وكذا الحال في زائير وتنزانيا و السنغال وغيرها من الدول التي لم تتمكن من تأسيس التماسك والاندماج لمكوناتها مما انعكس على وحدتها الوطنية وكثرة الصراعات الداخلية فيها .

ب- البعد السياسي :

أن من أهم مرتكزات الوحدة الوطنية هو النظام السياسي ومدى قدرته على تحقيق التفاعل والاندماج للمكونات المجتمعية ، وتأسيس رؤى مشتركة قائمة على أساس المساواة والمشاركة والشرعية وغيرها .

ففي كتابه (أفكار حول الوحدة الوطنية) يحدد ميلفين دويندك Melvin .J.Dubindik العلل التي تسهم في ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على صيانة الوحدة الوطنية بما يسميه تعرض النظام لضغوطات تكون السياسات المتبعة عاجزة عن استيعاب المشاكل الناتجة عنها ، فضلا عن عدم القدرة على وضع حل مناسب يديم فاعلية النظام السياسي وسيطرته على إقليم الدولة ، وقد استنتج دويندك هذه الضغوطات من خلال دراسته للنظم السياسية في دول القارات الثلاث ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية وقد حددها بالاتي (٢)

أولا- ضغوط سكانية ناشئة عن الزيادة المستمرة والسريعة للنمو السكاني .

ثانيا- ضغوط ناتجة عن الزيادة المستمرة لمطالب الجماعات ، تلك المطالب التي تنشأ وضعاً سياسياً أفضل خاصة في المشاركة بأعداد القرار وعدم قدرة الدولة على بناء المؤسسات السياسية لتلبية أو حل أزمة المشاركة مما ينعكس على شرعية النظام ذاته .

ثالثا - ضغوط اقتصادية ناتجة عن ضعف موارد المجتمع وعدم قدرة النظام على إشباع حاجات مواطنيه وتقديم الخدمات لهم .

رابعا - ضغوط اجتماعية تطالب النظام بضرورة خلق قاعدة للعدالة الاجتماعية وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي للجماعات المكونة للشعب وخاصة الأقليات منها والتي تشعر بأنها محرومة من الحقوق والامتيازات .

أن دور النظام السياسي في تحقيق الوحدة الوطنية يأخذ في اعتباره حقيقتين ، الأولى : الأهمية المحورية للنظام السياسي بوصفه احد مكونات البنية الفوقية للمجتمع ، والثانية : الترابط بين

(١)عبدالسلام إبراهيم البغدادي ، مصدر سبق ذكره،ص١١٨

(٢) Melvin .J. Dubindik . Thinking About National Unity . New York . John Press 1996 P 113

النظام السياسي وكافة القوى الاقتصادية والاجتماعية المكونة لشعب الدولة (١)

أن تبني النظام السياسي لسياسات قائمة على الولاءات التقليدية الضيقة ، أو بما يكرس مصالح الجماعة التي ينتمي إليها النظام وعزل الجماعات الأخرى عن القيام بدورها في المشاركة السياسية ، فان ذلك يعد من أساليب طغيان القوة داخل المؤسسة السياسية ، وبالتالي شعور الجماعات المعزولة عن النظام ومؤسساته بالاضطهاد مما ينمي تعدد الولاءات وضعف الدولة وهشاشة تماسكها ووحدتها (٢)

ففي الكونغو تميز العنف السياسي بطابع اثني واضح ، إذ اتهمت الأقليات المناوئة للنظام السياسي رئيس وزرائه (ميلونجو) العمل على تأجيج المشاعر الاثنية بين أهالي الشمال والجنوب وتفضيله ودعمه الجنوب حيث سقط رأسه ، وكان احد أسباب تفجر الصراع المسلح والاضطرابات التي أخذت شكل حروب أهلية منذ العام ١٩٩٣ .(٣)

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن غياب التفاعل بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية بكافة تنوعاتهم الاثنية واللغوية والدينية والعرقية والثقافية الذي يعد احد أسباب الوحدة الوطنية ، راجع الى مجموعة عوامل أدت الى هذا الغياب وهي :-

أولا - غياب وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة التي بإمكانها تأمين القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب الجماعات والقوى ، بما فيها مطالب المشاركة والتي تسهم بعدم لجوء القوى الاجتماعية الى العنف والخروج على إطار الشرعية القائمة .

ثانيا - ضعف وسائل الاتصال بين النظام السياسي والمكونات الاجتماعية كافة ، أي عدم قدرة النظام على إيصال مخرجاته (قرارات ، توصيات ، تعليمات) وعدم استجابة القوى لهذه المخرجات ، ففي تنزانيا يعيش سكان غرب وجنوب الدولة في حالة اغتراب مع توجهات النظام فهم يعيشون في عزلة واضحة عن بقية البلاد .

ثالثا - التباين الثقافي الحاد بين أفراد النخب السياسية والاجتماعية الحديثة وبين معظم الجماعة الوطنية ، وذلك ناشئ بفعل تمكن أفراد تلك النخب من الحصول على ثقافة عصرية بخلاف أغلبية المكونات التي ظلت أسيرة ثقافات شعبية تقليدية .

رابعا - تبني النظام السياسي سياسات تقوم على الولاءات الضيقة بما يكرس مصالح

Ibid :119

(١)

(٢) جلال عبدالله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات عربية العدد ٤ شباط ١٩٩٤ ص ٢٠
(٣) الشيماء علي عبدالعزيز، الصراع السياسي في الكونغو-برازافيل، مجلة السياسة الدولية العدد ٣١ يناير ١٩٩٨ ص ١٢٤

المجموعة الاثنية التي ينتمي إليها أو المناطقية ، فضلا عن فقدان ثقة المكونات الاثنية الأخرى لجدية النظام في استيعاب مطالبهم وتنفيذها .

ج- البعد الاقتصادي :

أن أي نوع من أنواع الصراع لا بد أن تكون له صلة بسبب اقتصادي بغض النظر عن مستوى حضوره في هذا الصراع ، إذ يقول مؤسس علم الاجتماع العربي ابن خلدون في مقدمته (اعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله ، وهو مفعول من العيش ، لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه ، جعلت موضعا له عن طريق المبالغة ثم أن تحصيل الرزق أو كسبه اما أن يكون بأخذه من يد الغير أو انتزاعه بالاقْتدار عليه) (١) .

تفيدنا هذه اللمحة عن الصراع وان كانت أولية أو مجرد مشروع أن الصراع داخل المجتمعات لا بد أن يتمحور حول (لقمة العيش) وما يتعلق بها من مؤثرات وطاقات وأدوات ، وان نظرة متفحصة لأغلب الدعاوي الانفصالية وفرط عقد الوحدة الوطنية تؤكد ما للعامل الاقتصادي من دور ، فقد برر الانفصاليون في جزيرتي انجون وموهيلي التابعة لجزر القمر مطالبهم الانفصالية وعزوها الى المعانات والظلم اللذان يشعران بهما في إطار الدولة - وقد كانت بداية الاصطدامات بين قوات الأمن ومواطني الجزيرتين بسبب تأخر صرف رواتب الموظفين فيهما - إذ يرى سكانهما أنهم محرومون من التوزيع العادل للمشروعات التنموية وتجاهلهم في مختلف المجالات ، ففيما كانت مشاريع التنمية منحصر في جزيرة (مايوت) مقارنة ببقية الجزر ،

(١) ابن خلدون ، أبو زيد عبدالرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨١ ص ٧٨

ووصول متوسط دخل الفرد فيها الى (١٠٠٠) ألف دولار ، لم يتعدى الـ(٣٠٠)دولار في الجزر الأخرى الأمر الذي جعلهم يفكرون بالانفصال لتعزيز وتحسين وضعهم الاقتصادي(١) .
وقد أورد (تيد روبرت جار) بان هناك (١٤٧) أقلية من بين (٢٣٣) في دول القارات الثلاث تعاني من التمايز الاقتصادي ، وقد صنف أسس هذا التمايز بين الجماعة المسيطرة والأقليات الاثنية الأخرى بالاتي^٢:-

- أولا - تفاوت في الدخل .
- ثانيا - تفاوتات في الأرض والممتلكات .
- ثالثا - الوصول الى التعليم العالي والفني .
- رابعا - المشاركة في النشاطات التجارية .
- خامسا - المشاركة في المهن .

فقد تبين أن المجموعات الاثنية المحرومة اقتصاديا تزداد إجماعا على المصالح المشتركة وتتحد رؤاها لمجابهة العدو الذي توصفه ، طبقا للمبدأ السوسولوجي الذي يقر بان الصراع مع عدو خارجي يزيد من التضامن داخل الجماعة ويكرس الولاء للأقلية العرقية ، فقد جاء انفصال بنغلادش من دولة باكستان نتيجة لممارسة سياسات اقتصادية مجحفة بحق البنغال على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية السكانية في باكستان الشرقية ، ولكنهم كانوا في وضع اقتصادي متخلف جدا قياسا للقسم الغربي ، ففشل النظام الفدرالي وعدم استطاعته على تحقيق التوازن التنموي دعا البنغال لتصعيد مطالبهم بالانفصال حتى استطاعوا إقامة دولة بنغلادش عام ١٩٧١ (٢)

يشير (باريلوتشي Barelutchi)الى أن الأنساق التي تؤكد الوضع الاقتصادي وهي (السكان الغذاء ، الموارد) لا بد أن تمر بسلسلة من التفاعلات لمواجهة أزمة الوحدة الوطنية في بعض الدول الأفريقية والمتمثلة بالاختلال البنوي لهذه الأنساق في الدولة ، ويضع جملة من الأمور التي تمكن الدولة من المحافظة على بنائها من خلال زيادة القدرة على استغلال الموارد والاستثمار والعدالة في التوزيع وربط أقاليم الدولة بشبكة من الاتصالات والمواصلات التي تؤدي الى انصهار واندماج وتكامل المكونات الاجتماعية داخل الدولة ، ومن هذه الحالة تتسجم وتتسق

(٢) محمد بري عيد ، المطالب الانفصالية في جزر القمر ، السياسة الدولية ، العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨ ص ٢١٧

(٣) تيد روبرت جار ، أقليات في خطر ، ترجمة مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥ ص ١٠٢

(١) قحطان الحمداني ، التجارب الوحدوية ، بحث غير منشور ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ١٩٨٧ ص ٥٢

حركة بنيات المجتمع بغض النظر عن الاختلاف والتنوع الاجتماعي لتقود بالمحصلة النهائية الى وحدة الدولة (١)

لقد حاولت دول القارات الثلاث بناء خطط للتنمية للخروج من خانة التخلف ، ولم تكن على دراية بان عمليات التنمية جزء من أساسيات الوحدة الوطنية ايضا ، فالتنمية لا تنحصر في جانبها الاقتصادي فحسب ، بل هي عملية ذات أبعاد شمولية لأنها تعني الارتقاء بحياة الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تغدو قضية تغيير حضاري يتناول أبنية المجتمع كافة بحيث يشمل الجوانب المادية والإنسانية منه ، تأسيسا على ذلك ولكي تحقق التنمية أهدافها المنشودة ، وهدفها المتعلق بتعزيز التلاحم الوطني بين أعضاء الجماعة الوطنية ، فان الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة المضامين والأهداف والأبعاد وعلى النحو التالي :- (٢)

١ - أن تكون شاملة في توجهاتها فلا تقتصر على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي فحسب بل ينبغي أن تشمل الجوانب كافة .

٢ - أن تكون متوازنة في توجهاتها فلا ينبغي أن تركز على أقاليم بعينها أو العاصمة وتترك الأقاليم الأخرى ، ذلك أن أي خلل في مثل هذا التماثل لا بد أن ينسحب على بناء الوحدة الوطنية ، فالتفاعل بين المدينة والريف ضروري لتسهيل عملية الاندماج بين المجموعات الاثنية ، فضلا عن خلق حالة التواصل بين أبناء الأقاليم للاستفادة من مشاريع التنمية ويخلق حالة الانسجام والتفاعل الاجتماعي المطلوبة لتحقيق الوحدة الوطنية .

وتتضح هذه الحالة في بعض دول القارات الثلاث ، فمعانات إقليم (شابا كاتنغا) في زائير ، وإقليم كابندا في انغولا قياسا بباقي الأقاليم أدى الى قيام أكثر من محاولة انفصالية فيهما ، وذات الشئ في إقليم (بيافرا) في نيجيريا ، وجنوب السودان وإقليم دارفور في السودان ، علما أن هذه الأقاليم من أكثر أقاليم دولها ثراء ، فأقليم بيافرا في نيجيريا عبارة عن حقول نفطية ، وإقليم شابا غني بالمعادن ، ودارفور سلة السودان الغذائية ومن اكبر أقاليم المنطقة في الثروة الحيوانية ، إلا أنها جميعا لم تحض بفرص تنمية أسوة بالأقاليم الأخرى في دولها مما شكل عامل مهما في تأجيج الصراعات الاثنية والعرقية الداعية للانفصال ويهدد الوحدة الوطنية .

د - البعد الشعبي والثقافي :

(١) وليد عبدالحى ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية ، بيروت ، مؤسسة الشروق للنشر ١٩٩٤ ص ١٠٩

(٢) عبدالسلام إبراهيم البغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦

أن الشعب بإرادته الوطنية هو صاحب المصلحة في تحقيق الوحدة أو الانفصال ، وهذه البديهية قادت الكثير من الكتاب الى اعتمادها كأهم أداة للوحدة ، فان والتر روزنباو يعد الإرادة الشعبية الأساس الرصين والقوي الذي يستند عليه أي عمل وحدوي ويشير في هذا الخصوص الى أن (هذه الإرادة تعمل على خلق الروابط الداعية الى الشعور بالاندماج داخل حدود الدولة) (١)

ويضع بينروس E.F.Penros أسلوبين للوحدة في ظل الاختلاف القومي في الدولة بعد أن يستبعد وجود دولة تماثل فيها حالة الشعب من حيث القومية واللغة والدين في دول القارات الثلاث ، مؤكدا الإرادة الوطنية وهذان الأسلوبان هما :- (٢)

الأول - أن الاتحاد السياسي والسيطرة على السلطة من خلال التأييد الشعبي يدعمها لنشر سيادتها على الإقليم وانجاز الوحدة الوطنية خصوصا بعد أن تتضح مزايا الوحدة التي ستنتج بها القوميات المختلفة داخل الدولة .

الثاني - العمل على تعميق الوعي الوطني الموحد والبحث في عملية الاتصال القومي من خلال روابط سياسية واقتصادية واجتماعية ، إذ تؤدي الى التوصل وتأسيس الشعور المشترك بالمصالح المشتركة .

ومن أهم مكونات الإرادة الوطنية لبناء الوحدة الوطنية يمكن عد الثقافة والتواصل ، اما الثقافة وبتعبير أدق الثقافة السياسية فان فهمها وإدراكها في البناء الوحدوي تتطلب ضرورة معرفة المقصود بمفهوم الثقافة والثقافة السياسية ، وعلى الرغم من أن مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم التي حظيت بتعاريف لتوضيح دلالاته وهذا ما أشار إليه كل من كروبير ، وكلاكهون في كتابهما المعنون (الثقافة عرض نقدي للمفاهيم) الى أن هناك ما بين ١٥٠-١٦٤ تعريفا مختلفا للثقافة لكونه من أكثر المفاهيم تقريبا (٣) ، إلا أن من أشهر التعاريف هو تعريف الانثروبولوجي البريطاني تايلر الذي ركز فيه على الجانب المعنوي فعرّفها (ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات التي حصل عليها الانسان كعضو في المجتمع) (٤)

ظهر مفهوم الثقافة السياسية في ستينات القرن الماضي على يد كل من جابريل الموند وباي وفريا وهو يعني بالعموم (نسقا من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية الذي يفسر الكيفية التي يتم بها تشكيل وعمل المؤسسات السياسية) (٥)

¹ Walter .A.Rosenbum. Opcit . p77

² E.F.Penros . The Revolution In International Relation .England .Frank .co. 1986
P161

(١) عبدالسلام البغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢

(٣) كمال المنوفي ، منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية ، المستقبل العربي ، السنة ٥ العدد ٤٧ كانون الثاني ١٩٩٤ ص ٤٢

أن ما تعاني منه دول القارات الثلاث في بعد الثقافة الوطنية يمكن إجماله بالآتي :-
أولاً- غياب الثقافة الوطنية الذي أدى الى انعدام التلاحم الشعبي بين مختلف مكوناته .
ثانياً - التركة الاستعمارية التي عملت على مبدأ فرق تسد ، واستمرار ضعف الاتصال بين مكونات الشعب ، بما يسمح بتكوين مواطنيه مستقلة وتشكل مرجعية للانتماءات الضيقة وسعيها للحفاظ على موروثها الثقافي من خلال العزلة عن باقي الأقاليم وبما يضعف الانتماء للدولة .
ثالثاً- قيام ثقافات متعددة ومتنوعة تعتمد أنماط سلوكية وقيم خاصة لا تصب في الإبداع المعرفي بل تصب في خلق الحواجز الثقافية واللغوية بين الأقليات الاثنية .
رابعاً - التوزيع غير العادل لفرص التعليم والتفاوت الثقافي بين الريف والمدينة ومركز العاصمة والأقاليم الأخرى .

٢- عوامل الوحدة الوطنية

أ- تفكيك العصبية .

إعادة الشعور بالاطمئنان والثقة وبالتوازن إلى الجميع على نحو ينتهي معه الخوف من الآخر ويتولد فيه الشعور بأن الدولة هي دولة الجميع، والوطن كيان مشترك للجميع، وبذلك تتولد كل أسباب الحماسة للمشاركة الإيجابية والفعالة في تطوير الحياة الوطنية على قاعدة الشعور بالاندماج الاجتماعي، فتتحول المنافسة السياسية بدلاً من حرب أهلية إلى مباراة سياسية نظيفة، يحكمها القانون الذي يرضى الجميع، بكل قواعده والتي يوافق ويجمع عليها بشكل طوعي حر، ويتحقق ذلك من خلال تصحيح قواعد السلطة في الدولة، وانتهاج الديمقراطية، واتخاذ موقع الحياد الكامل مع جميع الفئات، وعلى هذا الأساس تستطيع أن تمارس دوراً توحيدياً وتمنع الأحزاب من استغلال العصبية في العمل السياسي من خلال الدستور والقانون والأمن وأن تجرم من يقدم على ذلك .

ب- التمازج بين أفراد الشعب

ويكون ذلك من خلال التزاوج والتداخل بين أفراد الشعب بكل مكوناته العرقية والدينية المختلفة، ورغم أن هذه العملية قد تطول لتؤتي ثمارها إلا أنها يجب أن تتم من خلال التوافق والتراضي وأن يسبقها عملية استيعاب لهذه الأقليات العرقية، بهدف الوصول تدريجياً إلى امتصاص وهضم هذه العناصر الحضارية والثقافية وتياراتها الاجتماعية المغايرة للأغلبية أو للعناصر الأصلية، في بوتقة واحدة، مثل الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزلندا، الذين استطاعوا صهر جميع العناصر الواحدة في بوتقة واحدة. (١)

(١) عادل محمد زكي صادق، مرجع سابق ذكر، ص ١١٩ .

ج- دور التعليم والثقافة والتربية

للتعليم والتربية دور في تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التعريف بتاريخ البلاد والأمم، ودراسة النظام السياسي، والشعوب والدول، وتعريف الأفراد بحقوق وطنهم وحقوقهم، وهو ما يمكن أن يحدث نوعاً من الوعي لدى أفراد الشعب، بأنهم ينتمون لدولة واحدة، تتخطى الجماعات الصغيرة، كالعائلة أو القبيلة أو القرية، ووسيلة ذلك هي المدرسة التي تساعد على إحساس مشترك بالوحدة الوطنية، وأن يحل الولاء للدولة محل الولاء للقومية. فالمدرسة تغرس في نفوس طلابها روح الحوار والمناقشة في كل ما كون عليه خلافاً في الرأي، وهذا سيعودهم على المناقشة لأموهم الهامة، وسيطور الإحساس بالتسامح إزاء الآخرين المخالفين لهم، خاصة إذا عملت المدرسة والمؤسسات التعليمية الأخرى على إسقاط كل ما من شأنه أن يزيد الحساسيات بين فئات المجتمع،

د- دور اللغة والأعراف والعادات والتقاليد

للغة دور مهم لتحقيق الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب، لأنها تقاربهم في الفكر وتجعلهم يتماثلون ويتعاطفون أكثر من سواهم ممن يتكلم لغات أخرى وتصبح هذه اللغة سمة مميزة لهم من خلال جعلهم متمائلي التفكير والشعور بالانتماء داخل جماعة واحدة؛ لأن اللغة هي واسطة التفاهم ووسيلة التفكير ونقل الأفكار والمكتسبات من السلف إلى الخلف، وهي العامل الأول في تنمية وتقوية الروابط العاطفية والفكرية بين الفرد والجماعة، فهي تزيد مجالات النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وبذلك تساهم في فعالية الوحدة الوطنية، وتعلم اللغات التي يتكون منها المجتمع وحماية حقوقها الثقافية والتعبيرية واحترام عادات وتقاليد وقيم الآخر تنمي حالة الانسجام داخل المجتمع وتمنع الفوارق الثقافية لهذه الجماعة أو تلك^(١)

كما أن توافق عادات أفراد المجتمع سيحدث التجانس في تصرفاتهم ويقوي الروابط بينهم، إضافة إلى أن الأعراف التي يشترك فيها أبناء الشعب، من أفكار وآراء ومعتقدات نشأت عبر تاريخهم المشترك، وهذا ما ينعكس على أعمالهم وسلوكهم، ويخضع الأفراد لها في فكرهم وعقائدهم، فهي تمثل دستور لهم له قوة التوحيد عندهم، لكنه دستور غير مكتوب، إلا أنه يساهم في تمسكهم به، وبالتالي سيساعد على تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمع، أيضاً التقاليد بما تمثله من مجموعة من قواعد السلوك الخاصة، عندما يشترك فيها أفراد المجتمع، فإنها تساعد على حل الصراعات والنزاعات فيه، وهذا يؤدي على زيادة قوة الوحدة الوطنية أيضاً هـ- دور التاريخ المشترك والإقليم لمشارك

(١) عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ١٦٩ .

يستمد أفراد الشعب من خلال التاريخ، مختلف التجارب التي تكون ذاكرته وأحاسيسهم من ذكرياته وأحداثه فالذكريات التاريخية، واستعادتها تساعد على تقريب النفوس، وتوحيد الصفوف لمواجهة المصير المشترك في المستقبل، ولاسيما في مقاومة العدوان على أرض الوطن، ذلك العدوان الموجه ضد الشعب بكل مقدساته القومية التي تربط بين الشعب وأجداده، وهذا ما فعله كل من بسمارك وغالي باردي، عندما وحدا ألمانيا وإيطاليا .

كما أن وجود الشعب في إقليم واحد وعدم اتساع رقعة البلاد، وقصر المسافة بين الأقاليم التابعة للعاصمة التي فيها السلطة المركزية، يحول دون انفصال أجزاء الدولة، ويمنع أفراد الأقاليم من التفكير في الانفصال، كما أن هذا القرب سيؤدي إلى بروز جماعة من الشعب الواحد التي تتماثل في العادات والطباع بين المواطنين؛ بسبب عدم وجود عوائق وفواصل طبيعية، وسيزيد من الاتصال والاندماج والمصالح المشتركة. (١)

و - دور وسائل الاتصال الجماهيري

إن وسائل الاتصال الجماهيري من تلفزيون ورايو وصحف وسينما ومسرح، لها دور كبير في تخفيف حدة الصراعات والتناقضات الداخلية، ولها دور كبير في تقوية الشعور بالولاء والانتماء للدولة ككل، فهي تعمل على إقناع فئات الدولة المتميزة، بأن الوطن فوق الاعتبارات العرقية والطائفية، ولا يوجد أي تعارض فيه ضد مصالحها، وتبرز كل ما هو مشترك بينها من لغة وتاريخ، وإقليم ومصالح، مما يزيد الثقة داخل المجتمع، وينمي روح التعاون بينهم، ويكون ذلك من خلال النخبة المثقفة داخل المجتمع.

كما أن هذا الجهاز له دور كبير في تزويد الشعب بآراء القيادات السياسية في الدولة، وتعظيم تصرفاتها إلى حد قبول الشعب بها، وهذا يجعلهم يقبلون بتلك القرارات، كما يبين حدود الاختلاف بين الشؤون العامة والشؤون الخاصة، ويزود القيادة السياسية، برغبات وتطلعات أفراد الشعب، إزاء العمليات السياسية وعلى هذا الأساس فله دور كبير في تضيق الهوة بين النخبة والجماهير، وله دوره في التنشئة السياسية والتأثير على اتجاهات ومشاعر الشعب، وتنمية إدراكهم لدولتهم، وزيادة محبتهم بوطنهم، ومواجهة الدعاية الخارجية الضارة بالوطن (٢)

ز - دور المصالح الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية بين أفراد الشعب

إن وجود المصالح الاقتصادية المشتركة بين أفراد الشعب سيعزز ترابطهم ويزيد من قوة وحدتهم الوطنية، كما أن وجود تنمية اقتصادية في الدولة سيسهم في تمسك الأفراد بنظامهم السياسي، فاتفاقية (الزفرين) بين الدويلات الألمانية هي التي وحدت الاتحادات الجمركية بينهم،

(2) المصدر نفسه ، ص ١٧٣

(٢) عادل محمد زكي صادق، مرجع سابق ذكره، ص ص ١٤٠-١٤٣.

ساهمت في تحقيق الوحدة الألمانية عام ١٨٧٠ وبالعكس من ذلك فضعف التنمية الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية بين الجورجيين والأبخاز ضمن الدولة الجورجية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، جعل الأبخاز يطالبون بالانفصال عن جسم الدولة، وتكوين دولة خاصة بهم (١).

المبحث الثالث

دراسة حالة

مشكلة الوحدة الوطنية السودانية

السودان اكبر الدول الأفريقية مساحة ، إذ تبلغ مساحته مليون كيلومتر مربع ، وينفرد بتنوع ملحوظ في طبيعة اراضيه ، فهي تتباين من مناطق صحراوية تماما في اقصى الشمال الى شجيرات وأراضي معشوبة في الوسط الى استوائية ومستنقعات تنتهي الى غابات استوائية في اقصى الجنوب ، وهذا التنوع البيئي افرز أنماطا حرفية واقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة ففي الشمال الصحراوي هناك أصحاب الإبل والماشية ويعيشون حياة بدوية بدائية على نطاق واسع ، فيما يمتهن سكان الأراضي الوسطى الزراعة ويعيشون حياة مستقرة ، وباتجاه الجنوب يتخذ السكان مهنة الرعي وحياة شبه بدوية ، اما المنطقة الأكثر سكانا فهي منطقة الفيضانات إذ يمتهن الناس فيها الزراعة التحويلية واستخدام الوسائل المتطورة في الزراعة (٢).

يتميز السودان بصفة عامة باختلاف وتعدد أعراقه وقبائله ودياناته ، فحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ يبلغ سكان السودان ٣٣،٦٠٠،٠٠٠ نسمة يتوزعون على ٧٥٢ قبيلة وهناك ١١٤ لغة متداولة ، اما المكونات الاثنية فإنها تسير الى أن ٤٠% من السكان ينحدرون من أصول عربية كما أن هناك ٣٠% من أصول افريقية يقطنون في الجنوب ، و ١٢% من قبائل غرب أفريقيا و ١٢% نوباويون وبجاه و ٣% أجانب مولدون ، والباقي قبائل نزحت الى السودان

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩-١٥٠

من الدول المجاورة واستقرت فيه ، وبالنسبة للتقسيم اللغوي فان ٥١% يتكلمون اللغة العربية في
يتكلم باقي السكان لغات ولهجات مختلفة (١)

جذور الصراع الشمالي الجنوبي

نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦ وظهرت عدة مستويات من التناقض بين النخب الحاكمة ومحيطها الجغرافي التي مهدت لظهور عناصر الصراع الأساسية الشمالية-الجنوبية ، وفق خلفية تاريخية زرعها الحقبة الاستعمارية التي أمنت في تكريس الهوية شمال وجنوب والتي أصبحت مستقطبة الى حد بعيد جغرافية الصراع ، ففي بادئ الأمر لم يضم الجنوب السوداني بطريقة فعالة وإحكام إلا بعد أن أملت المصلحة البريطانية في مصر ضرورة تأمين المراكز الهامة للنيل الأبيض من الأطماع البلجيكية والفرنسية التي كانت تحتل دول الجوار للجنوب السوداني ، ولكن بمجرد إخضاعه عمل المستعمر على كبح انتشار الدين الإسلامي أو التوسع في تعليمه ، مما أباح للمستعمر إصدار قوانين من شأنها أن تقيد المكون العربي الإسلامي في الجنوب والسماح والتشجيع على التعليم التبشيري المسيحي ومنح اللغة الانكليزية الأولوية الثقافية ، فضلا عن اللغات واللهجات الأفريقية الموجودة ، فكانت عملية تنصير الجنوب متغيرا هاما في تأجيج الصراع ، بل ابعد من ذلك اقر المستعمر بأنه إذا ما كان الجنوب السوداني فيه نزاع ثقافي فيجب أن يقدم الى القبائل الوثنية في هذا الإقليم منزلة متقدمة لهذه القبائل ومن قبلها للديانة المسيحية على الإسلام (٢) وبذلك رسم الاستعمار صورة عززت الانقسام بين شطري السودان دينيا وثقافيا مما مهد للصراع بعد الاستقلال .

أن ترتيب الخارطة العرقية على يد المستعمر في أفريقيا عامة وفي السودان خاصة ، تعد من أهم العوامل التي غدت التناقضات التي مهدت لتعميق الوعي لدى المجموعات العرقية الاثنية في مجال تصدع الوحدة الوطنية لاحقا ، كما أسهمت السياسات المتبعة من قبل حكومة المركز ذلك ، فبينما كان جل اهتمام الحركة السياسية الشمالية منصبا على تحرير السودان وارتباطه بمصر كانت الحركة الجنوبية قد بدأت في تنظيم نفسها والتنسيق مع العسكريين الجنوبيين الذين كانوا يعرفون بالكتيبة الاستوائية من اجل العمل على طلب الحكم الفدرالي للجنوب ،وقد رفض الطلب من حكومة الأزهرى التي كانت تدير شؤون البلاد الى وقت إعلان الاستقلال ، وتسبب

(٢) احمد الصاوي ،الأقليات التاريخية في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز الحضارة ٢٠٠٤ ص ٨٧، وفي ذات السياق يشير عبدالمملك عودة الى أن السودان يتكون من أجناس شتى ، إذ يتكون من ٥٧٩ قبيلة يتحدثون أكثر من ٤٠٠ لغة ولهجة وينتمون الى ديانات ومعتقدات يشكل الدين الإسلامي ٧٠-٧٢% والمسيحيون ٢٠% والباقي ديانات ومعتقدات افريقية : للمزيد ينظر :

عبدالمملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين الوحدة والانفصال ، السياسة الدولية العدد ١٠٩ يونيو ١٩٩١ ص ٧٠

(١) روبرت كولنز ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى مجدي جمال ، بيروت ، دار العين ١٩٨٨ ص ٢٣

هذا الرد والاختلاف حول قضية الجنوب الى استقالة عدد كبير من البرلمانيين الجنوبيين ، ثم استقالة الوزيرين الجنوبيين في الحكومة آنذاك^(١)

لم تكنفي الحكومة المركزية بذلك بل أعقت هذا الرفض بعملين يهدهم الباحثون أساس تقجر الصراع وخلق حالة الاختلاف وهما:^٢

الأول : قار سودنة الوظائف في العام ١٩٥٤ والذي تم بموجبه منح ست وظائف للجنوبيين من أصل (٨٠٠) وظيفة تم إخلاتها من طرف الانكليز وتم منح اغلب الوظائف الى الشماليين على الرغم من هذه الوظائف في مراكز ومؤسسات في الجنوب مما أدى الى أن ينظر الجنوبيون على انه إعادة استعمار وان الاستقلال ليس سوى استبدال سيد بسيد آخر مما دفع احد قادة الحزب الليبرالي الى القول (يظهر أن إخواننا في الشمال يريدون استعمارنا لمائة عام) .

الثاني : اتخاذ إدارة مشروع (الزنداني) - وهو مشروع لزراعة القطن في مدينة أنزار الجنوبية - قرارا بفصل ثلاثمائة من عمال المشروع وكان معظمهم من الجنوبيين وانتقال الشعور العدائي الى خارج نطاق دائرة المشروع ليكون ضد كل الشماليين وكان شرارة التمرد الذي ابتدأ بإعمال عنف ومظاهرات ليصل الى تمرد الفرقة العسكرية العاملة في الجنوب ، وعلى الرغم من أن التمرد تم قمعه إلا أن الهاريين وراء الحدود استطاعوا تنظيم أنفسهم والسعي لمقاتلة القوات الشمالية وبمساعدة من دول الجوار .

لقد زرعت البذرة الأولى للخلاف والصراع الشمالي - الجنوبي ، الأمر الذي لم تستطع معه الحكومات الوطنية المتعاقبة على السودان من لحظة الاستقلال الى انفصال الجنوب ، من أن توحده رؤى مشتركة يمكنها تطويق حالة الصراع ، وكان الشئ الطاغي على كل مراحل الصراع هو عدم الثقة ، ولعل ذلك مبعثه عدم التزام الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بالاتفاقيات التي تم عقدها بين الطرفين برعاية دولية .

ففي عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية في أديس أبابا بين القيادة الشمالية ممثلة بالرئيس جعفر نميري وقيادة حركة (الانيانيا) التي كانت اكبر فصائل المقاومة الجنوبية آنذاك والتي مثلها جوزيف لاغو والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي في إطار السودان الموحدة إلا انه في عام ١٩٨٣ اصدر الرئيس جعفر نميري عدة قرارات احاطت بالاتفاق منها تقسيم الإقليم الى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة (١٠٥) الى الشمال واتهام قائدها كارينو كوانين باختلاس أموال كما تم إرسال قوات لإخضاعها فادى ذلك الى هروبها الى الأدغال الاستوائية لتصبح نواة جيش الرب ، فكلفت الحكومة (جون قرنق) العقيد في الجيش السوداني ذا الأصول الجنوبية لمتابعة الكتيبة وقتالها

(٢) محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل اختيار الثقة بين الشمال والجنوب ١٩٠٠-١٩٨٣ دمشق ، دار الفكر ٢٠٠٤ ص

إلا أن قرنق أعلن انضمامه للكتيبة مؤسساً الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وأعلن أن هدف الحركة هو تأسيس السودان علماني جديد قائم على المساواة والعدل الاقتصادي والاجتماعي ذا نظام فدرالي ضمن السودان الموحد ، وقد حصل على دعم كل من أثيوبيا وكينيا (١)

جاءت الإطاحة بجعفر نميري في العام ١٩٨٥ لتدفع المفاوضات من جديد الى بر الأمان والحفاظ على وحدة السودان ، وقد تم التوصل في عام ١٩٨٨ الى اتفاق بين جون قرنق ومحمود عثمان الميرغني في أديس أبابا والذي نص على تجميد قرارات نميري ، ولكن هذا الاتفاق لم يأخذ طريقه للتنفيذ بعد انقلاب ١٩٨٩ بقيادة عمر البشير الذي تبنى شعار الجهاد الإسلامي ضد قوى الجنوب ، واستعان بميليشيات اطلق عليها اسم (قوات الدفاع الشعبي) وتمكنت الحكومة من تحقيق تقدم على الصعيد العسكري (٢)

تحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بانبجيدا أجريت الجولة الأولى من المفاوضات في ابوجا ، ثم الجولة الثانية في عام ١٩٩٣ ولكن لم تسفر عن شيء ، وتضاعفت الجهود الدولية من خلال الدول ومنظمة الوحدة الأفريقية الى أن تم التوقيع على اتفاق سمي (برتوكول ماشكوس) في عام ٢٠٠٢ والذي تم بموجبه إعطاء الجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها ست سنوات ، وحق تقرير المصير وفرصة للجنوبيين للتفكير بالانفصال من عدمه ، كذلك إعطاء الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات ، وفي عام ٢٠٠٥ وقعت الحكومة السودانية اتفاقية السلام الشامل والتي نصت على :- (٣)

أ - حق تقرير المصير للجنوب في عام ٢٠١١

ب - إجراء انتخابات عامة وعلى المستويات كافة في العام ٢٠٠٩

ج - تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب

د - تقاسم الثروة

هـ - إدارة المناطق إدارة مشتركة

و - اتخاذ الإجراءات الأمنية التي تحول دون عودة الصراع

فضلا عما تقدم فلم تكن عدم الثقة وتدخّل أطراف خارجية بتأجيج الصراع الشمالي الجنوبي هي الأسباب التي أدت الى ما آل إليه الوضع ، بل كان التوزيع غير المتكافئ في الفرص والمنافع ، فبينما شهد الشمال السوداني مشاريع تنموية (سكك الحديد ، التعليم ، ومشاريع الري والزراعة) بقي الجنوب مهمشا وشبه معدوم ، فضلا عن ظهور نمط واضح من التقسيم للاجتماعي غير العادل ، فقد تركزت السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية تبعا للهوية العرقية والإقليمية ، مثل كبار

(1) www. Ukebedia.com جنوب السودان - مراحل الصراع ، شبكة المعلومات الانترنت الموقع

(١) المصدر نفسه

(2) المصدر نفسه

المسؤولين والضباط فأنهم كانوا من كبار المدن كالخرطوم وأم درمان في حين اقتصر الجنوبيون على الرعي والزراعة^(١)

لقد استنزفت الأعوام الممتدة من ١٩٤٧ الى العام ٢٠٠٥ قوات الطرفين ومواردهما (الأموال والأرواح) الكثير التي كان يفترض أن تخصص وتستثمر في التنمية في بلد يعاني من تخلف ومجاعة واختلال اقتصادي مريع ، الأمر الذي دعا الرئيس السوداني الإقرار بحقيقة أن السلام بات افرض من الوحدة ، فقد تم إجراء الاستفتاء في موعده المحدد هذه المرة في ٢٠١١/١/٩ وجاءت النتائج لتعلن انفصال الجنوب السوداني وتكوين دولة مستقلة .

تداعيات انفصال الجنوب على الوحدة الوطنية

قبل الدخول الى تداعيات انفصال الجنوب السوداني على الوحدة الوطنية السودانية ، لا بد من إلقاء نظرة على إقليم الجنوب ، وذلك لاتصاله بما سيحدث في مستقبل هذه المنطقة ، فاستقراره من عدمه سيؤثر سلبا أو إيجابا على عموم المنطقة .

يشمل جنوب السودان الولايات الإدارية الثلاث (النيل الأعلى وعاصمتها ملكال بمساحة تقدر بـ ٣٣٨،٧٧٢ كم مربع ، وبحر الغزال وعاصمتها واو بمساحة ٨٩٤،٢٠٠ كم مربع ، والولاية الاستوائية وعاصمتها جوبا بمساحة ١٩٧،٩٦٩ كم مربع) فمساحة الجنوب ربع مساحة السودان وعدد سكانه يشكل الربع ايضا من مجموع سكان السودان^(٢)

ينتمي اغلب الجنوب السوداني الى أعراق وقبائل مختلفة من المجموعات الزنجية ، ومن اكبر السلالات العرقية الجنوبية الآتي :-^٣

١ - النيليون وبتالفون من قبائل (الدينكا ، النوير ، الشلوك ، الانوك ،) ويعيشون في بحر الغزال واكبر القبائل فيها هم الدنكا ، إذ يتمتع أبنائها بمستوى تعليم متقدم ومنهم قيادات الحركة الشعبية .

٢ - النيليون الحاميون ويستوطنون من الجنوب الى بحيرة رودلف في كينيا واهم قبائلهم (الباري ، المنداري ، التوبوسا ، التوركاتا) ويخضع أفرادها لسلطان القبيلة .

(٣) باقر النجار ، الفئات الاجتماعية - صراع الهوية والمواطنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٢ يوليو ٢٠٠٨ ص ٣٥

(1) كمال موريس شريل ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، بيروت ، دار الجليل ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧٦

(2) www.aljazeera.net ملف الجنوب السوداني ،

٣- المجموعة السودانية وتتألف من قبائل عديدة وصغيرة الحجم وتسكن المناطق الغربية من الجنوب وتنتمي الى قبائل (الزاندي ، المور ، الماوي ، البونجو ،) ويمارسون الزراعة .

هذا التنوع العرقي خلف عدم الاستقرار في الجنوب ذاته ، إذ شهد الجنوب حالات عديد من الصراع القبلي والاثني ، ولا زالت هناك الفصائل القبلية المسلحة والتي تقدر بـ ٣٩ فصيلا ، كما يعيش الجنوب حالة من الانشقاقات التي كان لها عميق الاثر في سعيهم للانفصال ، إذ شهدت الحركة الشعبية الانفصامات العرقية التي كانت تغذيها وتستفيد منها الحكومة السودانية ، فالجنوب يعاني من عدم الاستقرار ، وقد بدت بوادره في شكل قيام أبناء بعض القبائل المهمشة في حمل السلاح في مواجهة أبناء القبائل المسيطرة (الدينكا والنوير والشك) ، في محاولة منها لإثبات وجودها وحققها في المشاركة بالمؤسسات السياسية ،

كما أن الدولة الوليدة ستكون في قلب صراعات لا تنتهي ، إذ توجد قبائل مناوئة على طول الشريط الحدودي ، كجيش الرب الذي يحارب النظام الأوغندي ، فضلا عن المعارضة للنظام الكيني في الشمال وشرق أفريقيا الوسطى ، فان الجنوب السوداني سيتعرض لحالة من عدم الاستقرار .

اما عن تداعيات انفصال الجنوب على السودان ، فان الوضع غير المستقر في إقليم دارفور ، وسعيه للانفصال هو الآخر خاصة بعد انفصال الجنوب ، بات يمثل حالة من الأرق للحكومة ، خاصة وان إقليم دارفور يعد من أغنى الأقاليم في السودان وهو يسهم إسهاما فاعلا في الدخل القومي السوداني .

أن تصعيد النزاعات المسلحة في السودان بدءا من دارفور وكردفان الشمال وكردفان الشرق أضحى يشكل تهديدا خطيرا للوحدة الوطنية السودانية ، وأضحت مسألة الهوية للسودانيين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى فهناك من يقول أن السودان عربي أفريقي ، وهناك من يرى بان السودان أفريقيا ، وغيرهم يبحث عن هوية مناطقيه بعيدة عن السودان سواء كان عربيا أم أفريقيا ، ولعل هذا من اخطر ما تعانیه دولة اجتمعت فيها كل أزمات التنمية السياسية فهناك أزمة هوية بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد ، وأزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة في فرض سيطرتها المادية وتطبيق القانون ، وأزمة المشاركة التي تعني عدم انخراط قطاعات واسعة من مواطنيها في الإسهام بالعملية السياسية ، وأزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أم بين الأقاليم ، وأخيرا أزمة الشرعية التي هي حصيلة الأزمات السابقة والتي تعبر عن رفض المحكومين الانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية .

الفصل السادس

الأهمية الإستراتيجية المعاصرة للقارات الثلاث

تحضاً القارات الثلاث في عالم اليوم بأهمية بالغة ، ومن جميع النواحي السياسية والاقتصادية والجيوسياسية ، لما تتمتع به من موقع وموارد باتت محط أنظار القوى الكبرى والقوى الصاعدة في عالم اليوم ، الأمر الذي أدى الى عودة التكالب على القارات الثلاث وعلى الاستثنائ بما تحويه من موارد تعد الأهم في تحريك عجلة اقتصاديات العالم والسيطرة .

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على الأهمية الإستراتيجية للقارات الثلاث من خلال عرض التوجهات الدولية حيالها والصراع الخفي والمعلن بين القوى الرئيسة في عالم اليوم ، وعلى الرغم من تشابك المصالح ووحدة التوجه على هذه القارات إلا أننا حاولنا دراسة أهمية كل قارة على حدة ومن خلال ثلاث مباحث لتتسق منهجية البحث ونتمكن من إحاطة الأهمية الإستراتيجية إحاطة موضوعية .

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لقارة آسيا

آسيا هي أكبر قارة في الأرض وأكثرها سكانا، ويقع معظمها في نصفي الكرة الشرقي والشمالي. وهي تغطي ٨.٧% من مساحة سطح الأرض الكلية (أو ٣٠% من مساحة أراضيها) ومع ما يقرب من ٤,١٥٠ مليون نسمة، وتحتضن ٦٠% من سكان العالم الحاليين. وقد تضاعف سكان آسيا أربع مرات تقريبا خلال القرن ٢٠^(١)

تمتلك آسيا ثالث أكبر ناتج محلي إجمالي على مستوى القارات، بعد أمريكا الشمالية وأوروبا، ولكنها الأكبر عند قياسه من جانب تعادل القوى الشرائية، كما في ٢٠٠٧، وتمتلك الصين أكبر اقتصاد قومي داخل آسيا، من حيث الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، يليها اليابان والهند وجنوب كوريا واندونيسيا. ومع ذلك، فمن حيث الاسم (قيمة التبادل) يكون ترتيبهم هو اليابان، الصين، الهند، وجنوب كوريا والمملكة العربية السعودية وتايوان واندونيسيا. ومنذ عام ١٩٦٠، حافظت جنوب كوريا على أعلى معدل نمو اقتصادي في آسيا، الملقبة باسم النمر الآسيوية، إذ أصبحت من الدول الصناعية الجديدة في عام ١٩٨٠ ودولة متقدمة بحلول القرن الـ ٢١. وفي أواخر عام ١٩٩٠ وبداية عام ٢٠٠٠ تزايدت اقتصاديات جمهورية الصين الشعبية والهند بسرعة كبيرة، بمتوسط معدل نمو سنوي لكلاً منهم أكثر من ٨%، وتشمل الدول التي تتمتع بمعدل نمو عالي الآن في آسيا كلاً من ماليزيا، الفلبين، باكستان، فيتنام، منغوليا، أوزبكستان، والدول الغنية بالمعادن مثل العراق، كازاخستان، تركمانستان، إيران، بروناي، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، وسلطنة عمان،^(٢)

(١) National Geographic Atlas Of The World .7th ed . Washington DC . 2009 .p68

(٢) The Economist (Millennium issue: Population). The Economist online

فان نظرة على الخارطة السياسية والاقتصادية لآسيا تتضح أهمية وتعقيدات المنطقة ، فهي تضم بلدا صناعيا متطورا مثل اليابان باقتصاد اكبر من اقتصاد أي بلد تاريخي في أوروبا ، وبلدين قاربين هما الهند والصين ، وبلدين - كوريا الجنوبية وسنغافورة - قربيين من امتلاك الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة ، وبلدين كبيرين هما الفلبين واندونيسيا ، اللذين يتألفان من آلاف من الجزر وتتحلمان بأهم الطرق البحرية ، وتاييلاند وبورما وهما بلدان قديمان تعداد سكانهما يقارب تعداد سكان فرنسا أو إيطاليا ، وتنتشر أعداد كبيرة من السكان المسلمين في ماليزيا واندونيسيا ، وهما أكثر الشعوب الإسلامية عددا في العالم ، فضلا عن ضمها لأكثر مناطق العالم أهمية من حيث الطاقة والموقع الاستراتيجي (الشرق الأوسط) وأخيرا هناك فيتنام التي برهنت على شكيبتها العسكرية ووطنيتها المتأججة في حروب ضد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ان اتسام قارة آسيا بالثقل السكاني وتضاعفه جعل منها سوقا هائلة ، وشكل التجمع السكاني الكبير في هذه القارة محفزا لزيادة نسبة الاستثمارات فيها. وقد زاد من الأهمية الإستراتيجية للقارة ضمها العديد من الدول الناهضة اقتصاديا في شرق وجنوب شرق آسيا، والتي تتمتع بأهمية اقتصادية وأمنية وسياسية ، فإن القوى الاقتصادية الصاعدة في عالم اليوم تتلاقى في هذه المنطقة، مما يجعل منها منطقة المستقبل لأي توسعات اقتصادية للقوى الدولية ، بحكم ما يمكن أن يتوافر بها من فرص للاستثمار ، ولذلك، تشير بعض الأدبيات السياسية الى ان الاهتمام بالقارة سواء من داخلها والمتمثل بسعي كل من اليابان والصين والهند ، أم من خارجها والمتمثل بالقوى الدولية كأريكا ودول أوروبا سيجعل من القارة الآسيوية منطقة النزاع المستقبلي وان كان على الصعيد الاقتصادي فان ذلك لا يلغي مسارات الصراع الأخرى القابلة للتفجر .^(١)

الأمر الذي دعا المحللون ، خاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلي آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر، إلي حجم الإنفاق الضخم علي مشروعات البنية التحتية (الأكبر في العالم)، إلي معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية ، وليس هذا التحول الكبير وليد اللحظة بالطبع، فقد رصده مبكرا المؤرخ بول كينيدي، الذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية الى منطقة الباسيفيكي، وأشار في كتابه (صعود وهبوط القوي العظمي) الى أن مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية الباسيفيكية، والذي كان في

^(١) رينشارد روبنز ، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية ، ترجمة فؤاد سرخوجي ، عمان . الأهلية للنشر ٢٠٠٨

١٩٦٠ يمثل ٧.٨% من مجمل الإنتاج العالمي، قد ارتفع إلي ١٦.٤% من هذا الإنتاج بحلول عام ١٩٨٢^(١)

كما التفت المحلل الاقتصادي، ورئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونوميست البريطانية، بيل إيموت، إلي محورية الصعود الاقتصادي الآسيوي في كتابه (المتنافسون) مشيرا الي أن آسيا قد أصبحت بكل المقاييس أكثر غني وقوة وأهمية، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦ من أكبر ١٠ دول فيه. وقد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرات، بحسب إيموت، ما بين أعوام ١٩٥٠ و ٢٠٠٥. ويعد هذا إنجازا حقيقيا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا العظمي لم تنجح في مجرد مضاعفة دخل الفرد فيها بعد مرور ستين عاما علي اندلاع ثورتها الصناعية عام ١٧٨٠. أما الولايات المتحدة، فلم تنجح في مضاعفة دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاما من انطلاقتها الاقتصادية عام ١٨٤٠. وبالمقارنة، فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين في مضاعفة دخل الفرد في العقد التالي مباشرة لانطلاقها الاقتصادي، ثم ضاعفته مرة أخرى ، وبسرعة أكبر ، في العقد الذي تلاه.^(٢)

من الناحية الإستراتيجية، تتصل أهمية آسيا بكونها تضم عددا من الممرات البحرية المهمة ذات الأهمية لحركة التجارة الدولية على مدى التاريخ ، ومع ازدياد الأهمية النسبية للطاقة بالنسبة لدول العالم ، بحكم عمليات التنمية المتصاعدة ، تزداد أهمية المنطقة الإستراتيجية كمر لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من الدول المنتجة للنفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة باطراد ، ومن ثم تزداد أهميتها في مجال التجارة وأمن الطاقة على مستوى الدولي ، ومن الناحية الأمنية فان آسيا ، تتلاقى فيها بشكل أو بآخر ثلاث قوى نووية رئيسية هي الهند وباكستان والصين. فإذا ما أضفنا إلى ذلك كلا من روسيا في الشمال، وإيران الساعية إلى دخول النادي النووي، وهي تقع في غرب آسيا ، وكوريا الشمالية التي تربطها أيضا صلات بالبرنامج النووي لكل من باكستان وإيران، فإنه يصعب تصور أي منطقة في العالم تلثقي فيها أو عندها مثل هذا العدد من الدول النووية في عالم اليوم وتعيش حالة من عدم الوفاق فيما بينها لأسباب تاريخية ، فضلا عن كون آسيا تضم قوتين صاعدتين تشير معظم الدراسات

(١) كارن أبو الخير ، آسيا وملاح النظام الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٦ أكتوبر ٢٠١١ ص ١٥٣

(٢) The second Decade (٢) www.Atlanticfreepress.com/news ، ويؤكد هانز روزلنج الأستاذ المتخصص في الشؤون الآسيوية ((أن آسيا تمتلك كل القدرات التي تمكنها من استعادة مكانتها في العالم كقوة اقتصادية مهيمنة.)) من خلال قيامه بعرض رسوم بيانية عن نمو الإقتصاد العالمي منذ العام ١٨٥٨ و توقع الموعد الدقيق الذي سوف تتفوق فيه الهند و الصين على الولايات المتحدة • للمزيد انظر هانز روزلنج ، نهضة القارة الآسيوية ، الانترنت : www.ted.com

الإستراتيجية إلى إمكانية تحولهما إلى قوتين مؤثرتين على مستوى النظام الدولي وهام اليابان والصين ، مما سيغير من طبيعة علاقات القوة فيها وخارجها ، بل وتشير بعض الدراسات إلى أن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي الذي يمكن أن تحتل فيه إحدى هاتين القوتين موقعا قياديا فى إطار النظام الدولي^(١)

إن وضعا كهذا يجعل من آسيا ذات أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى لأهداف واعتبارات مختلفة ، من ناحية أخرى، فإن احتوائها على أهم المناطق الساخنة فى العالم كمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ، فضلا عن كونها منطقة صراعات تاريخية (الصراع العربي - الإسرائيلي ، الصراع الهندي - الباكستاني والصراع الياباني - الصيني ، الصراع الكوري - الكوري) يعطي لآسيا أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

إذ يمكن القول إن المصادر الداخلية لتهديد الأمن فى آسيا ذاتها والعالم تدور فى نطاق ما يلي:^(٢)

١ - الخلل العميق فى توازن القوى بين دول المنطقة، وهو الذي يجعل من الهند والصين بمثابة القوة العظمى فى المنطقة ، الأمر الذي يثير مخاوف الدول الأخرى من إمكانية سعيها إلى السيطرة على جيرانها ، وتوضح إحدى الدراسات أن هذا يؤدى إلى اختلال الأمن والاستقرار بالمنطقة ، كما أن العقيدة العسكرية الهندية ، التي تقوم على أساس الاحتفاظ بموقع القوة العسكرية الرابعة على مستوى العالم ، تدعم من هذه المخاوف ، وتزيد من إمكانية افتراض الدول الأخرى لرغبة الهند فى السيطرة على آسيا ، وذات الشئ ممكن ان ينطبق على الصين •

٢ - سباق التسلح النووي والتقليدي بين كل من الهند وباكستان، وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والخشية من تقلت الأمور خاصة فى حالة توتر العلاقات بينهما ، كما أن امتلاك كل منهما للقدرات النووية بحد ذاته يمثل تهديدا لأمن العالم ، نتيجة لإمكانية حدوث أى خلل فى إجراءات أمن وسلامة المنشآت النووية.

٣ - وجود المناطق المتنازع عليها دوليا كالنزاع على كشمير بين الهند والباكستان والصراع العربي - الإسرائيلي يظل مصدرا من مصادر تهديد الأمن ، وهو ما أكدته التطورات التي شهدتها هذه النزاعات ، خاصة خلال العقدین الأخيرين^(٢)

^(١) تمارا مكريونكو ، الصراع على النفوذ الجيو اقتصادي في آسيا ، الانترنت : www.nato.int.com

^(٢) المصدر نفسه

^(٢) جون فروهار ، القرن الآسيوي القادم ، مجلة نيوزويك اونلاين ، العدد ٢١٠٠٩ مارس ٢٠٠٩ ، ص ١٤

(الانترنت)

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبعت لتلك الأهمية الجيوإستراتيجية والجيوبولوتيكية للقارة الآسيوية، وما ستشكله فيما بعد على الخارطة العالمية بسبب امتلاكها لذلك المخزون الهائل من النفط، وغيره من الموارد الطبيعية والاقتصادية الهامة، ولكون ارتباط الاقتصاد الآسيوي بالاقتصاد والتجارة الأمريكية ارتباطا وثيقا جدا، بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على التخلص منه ومن تبعيته الخانقة، وجدت في استعمار واحتلاله بالطرق الدبلوماسية والتبادل التجاري أولا، وبالقوة العسكرية ثانيا ، الحل الخيالي لذلك الاقتصاد المنهار أو المقبل على الانهيار، بحيث إنه لا مناص من التعامل مع السوق الآسيوي، هذا السوق الذي يعتبر من اكبر الأسواق التجارية العالمية للتبادل التجاري، ومن اكبر المستهلكين للسلع الأمريكية ، إذ تتزايد أهمية اقتصاد آسيا - كل يوم - بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، - فعلى سبيل المثال لا الحصر - في العام ١٩٩٦م؛ أي قبل عقد ونصف من اليوم، بلغت حصة آسيا وحدها من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع مجمل أنحاء العالم ما نسبته ٥٨ في المائة، بينما بلغت واردات الخام في ابريل من العام ٢٠١٠م، ما يقارب الـ ٣٣٥ ألف برميل يوميا عن مستواها في ابريل ٢٠٠٩ والبالغ ٩.٤٠٦ مليون برميل يوميا والذي كان أدنى مستوى شهري للواردات منذ عام ٢٠٠٢، كانت الحصة الآسيوية منه حصة الأسد بنسبة تزيد عن ٨٣ في المائة ، بينما أظهرت بيانات لوزارة التجارة الأمريكية بتاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠١٠م، حدوث ارتفاع غير متوقع للعجز التجاري للولايات المتحدة وذلك خلال شهر ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٩م في ظل قفزة أحرزتها الواردات البترولية تجاوزت الصادرات التي واصلت ارتفاعها للشهر الثامن على التوالي، وأفادت البيانات بارتفاع العجز إلى ٤٠.٢ مليار دولار، وهو ما اعتبر أعلى مستوى يسجل في العام ٢٠٠٩، ويأتي مقارنة بالمستوى المسجل في شهر نوفمبر والذي كان قد بلغ ٣٦.٤ مليار دولار ،وعلى هذا الأساس تعمل الولايات المتحدة في تعاملها مع الدول الآسيوية ، باعتبار ان سيناريو القارة الآسيوية هو البديل المناسب والسريع للخروج من الأزمات التي تصيبها ، والمنقذ الذي لا مفر منه لانهيار الإمبراطورية الأمريكية ، والطريق الوحيد للسيطرة والهيمنة على العالم اليوم من الناحيتين الاقتصادية والسياسية (١).

ولإلقاء نظرة على الإستراتيجية الأمريكية الحديثة للسيطرة على القارة الآسيوية ككل لا بد لنا من تقسيم تلك الإستراتيجية الى قسمين: الطرق السلمية والتدخلات الدبلوماسية تحت مسوغات التبادل التجاري والمساعدات الخارجية ونشر الديمقراطية ومنع انتشار الأسلحة النووية والمحرمة دوليا، وغيرها من الذرائع التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية سنارا لتلك الإستراتيجية، ولتدخل من خلالها الى تلك المنطقة كما دخلت بمثلها في أنحاء عديدة من العالم، ومن أمثلة

تلك التدخلات إقرار مرسوم إستراتيجية طريق الحرير في عام ١٩٩٩ بهدف الاستحواذ على دعم يخدم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.

أما القسم الثاني من تلك الإستراتيجية فهو ينحصر في التدخلات العسكرية طويلة المدى أو قصيرة المدى؛ أي حسب الحاجة، بنفس الأعدار السابقة كنشر الديمقراطية وتحطيم عروش الديكتاتوريات وإنقاذ الضعفاء من الحكومات الجائرة والمستبدة والمحافظة على الأمن والسلم العالميين ومكافحة الإرهاب، كما حدث ذلك في أفغانستان والعراق والصومال والسودان وغيرها من الدول الآسيوية، رغم انكشاف تلك المسوغات أمام الجميع وانكشافها بشكل لا يدع لأحد أي ذرة شك إن تلك التدخلات ليست سوى مبررات للاستعمار السياسي والاقتصادي.

ويشير الى تلك الإستراتيجية مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر في كتابه "هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟" حيث يقول: إنه "ينبغي على السياسة الأمريكية في آسيا إن تحرر نفسها من الشعارات السطحية وتبدأ بالأفعال على أساس بعض المبادئ العملية الآتية: إن أفضل طريقة لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن آسيا - عن مصالحها بوجه خاص - ضد أي تهديد معاد، هو ترسيخ تواجد عسكري متفوق وممارسة سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القوية للدول الآسيوية الرئيسية ذات الأهداف المتوافقة مع أهدافنا".^(١)

ويشير كذلك الى نفس الإستراتيجية السابقة مخطط آخر للسياسة الأمريكية ولكن بشكل أكثر صراحة ودقة ألا وهو مستشار الأمن القومي السابق في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر "زبيغنيو بريجنسكي" حيث يشير إلى أن المساعدات الخارجية الأمريكية ومسوغات نشر الديمقراطية والحرية الأمريكية في أفغانستان لم تكن سوى كذبة كبيرة أريد من خلالها استجلاب الاتحاد السوفييتي السابق الى المصيدة الأفغانية، بحيث تكون مقبرته الأخيرة وبالتالي بروز الإمبراطورية الأمريكية كدولة متفردة لا نظير لها ولا ند في المنطقة.^(٢)

لذا تكون تصور في الذهنية الأمريكية يقتضي إخراج الدول المنتجة للنفط من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية التي تستهدف زيادة نفوذها ووجودها في هذه المنطقة وتدرج الرؤية الأمريكية في هذا الشأن في إطار مساعي الولايات المتحدة لبناء نسيج من التحالفات التي توفر لها الاستغلال الأمثل للطاقة التي تستحوذ عليها هذه المنطقة وضمان تدفق إمدادات الطاقة الى الأسواق العالمية دون أي تأثير وبانسيابية عالية مما يوفر للولايات المتحدة إمكانية التحكم والمناورة في موضوع الطاقة المستقبلية ، كما تعد هذه الرؤية مزيجا من الإدراك الأمريكي لأهمية صياغة التوازنات الإستراتيجية بكل أبعادها في هذه المنطقة بالصورة التي تمهد

^(١) جون فروهار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥

^(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧

لان تكون فيها هذه المنطقة جزءا من تفاعلات المرحلة المقبلة التي ستشهد بناء النظام الدولي ،الى جانب كونها اعترافا من قبل الولايات المتحدة لمنافسيها في آسيا الوسطى باعتباريات وهواجس الأمن الشرعية ولكنها ترفض في الآن نفسه الاعتراف بمجالات ومناطق النفوذ.^(١)

أما المرحلة الأخرى من التوجه الأمريكي صوب آسيا بالاستناد الى رؤية التوازنات التي ارتسمت في ذهنية صانع القرار الأمريكي فتبرز من خلال اعتبار هذه المنطقة بمثابة منشأة وقواعد مؤقتة، حيث تمثل أساسا للوجود العسكري الأميركي الدائم في آسيا لتعمل وسط قواعد عسكرية أجنبية عديدة في آسيا الوسطى. فهذه الأخيرة باتت بحكم قربها الجغرافي من أفغانستان منطقة لا يمكن الاستغناء عن خدماتها.

وتمتلك الولايات المتحدة تصورا واقعيا متكاملا للانتشار وإعادة توزيع القوات في العالم ومن ضمن المناطق الحيوية هي إعادة الانتشار في آسيا كجزء من رؤية متكاملة لإعادة صياغة التوازنات العسكرية فيها ، حيث تحاكي الرؤية الأمريكية في إعادة الانتشار الاحتياجات الجيو إستراتيجية الأميركية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملياتية بدلا من القواعد الكبيرة والدائمة كما كانت عليه إبان الحرب الباردة

ففي عملية ملء الفراغ في المناطق التي كانت خاضعة للهيمنة الروسية، وجدت الولايات المتحدة بحاجة إلى إسناد لوجيستي جديد، وتسهيلات وقواعد أخف وأكثر ملائمة للتحديات الأمنية الجديدة، ومصممة للتناسب مع التكتيكات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة التي روح لها العديد من المسؤولين الأميركيين وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق رونالد رمسفيلد الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية إستراتيجية وحيث يكون لواشنطن أنظمة وأصدقاء، ونخب سياسية يمكن الاعتماد عليها عند الضرورة. وتسعى الولايات المتحدة في هذا الشأن الى :-

- ١ - ضمان الأمن والاستقرار في آسيا.
 - ٢ - مقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف الديني.
 - ٣ - توسيع التعاون الاقتصادي
 - ٤ - العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الرئيسية لدعم السلام والأمن الدوليين.
 - ٥ - بناء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد (الاقتصاد المعولم).^(٢)
- وكما أسلفنا فان الولايات المتحدة امتلكت رؤية متكاملة لإستراتيجيتها في الانتشار والهيمنة وإعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية بكل أبعادها في منطقة آسيا عموما واسيا الوسطى خصوصا حيث اعتمدت الولايات المتحدة في تحديد رؤيتها للتوازنات الإستراتيجية في آسيا الوسطى على

^(١) تمارا مكرينكو ، مصدر سبق ذكره

^(٢) (٢) مارتن وولكر ، الحقبة الثالثة للعمولة ، ترجمة صفاء روماني ، الكويت ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٥٤ لسنة ٢٠٠٩ ص ٢٠١

تشخيص نقاط ارتكاز جيواستراتيجية من الدول التي تعد مهمة بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم مواردها الطبيعية والمقومات الجيواستراتيجية . ومفهوم الدولة الركييزة، هو في غاية الأهمية في الإستراتيجية العالمية ، إذ إن بناء القوة الإقليمية أو الدولية لا يتم عادة إلا من خلال قيام لاعب استراتيجي بالتأثير في عدة دول ركائز كما حدث بالنسبة لبناء الاتحاد الأوروبي، وكما حدث بشكل جلي بالنسبة للاتحاد السوفيتي - السابق - وبالتالي فإن الرؤية الجيواستراتيجية للتوازنات الجديدة في آسيا ، أصبحت تقوم على إعاقة عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات المنطقة لذا فإن على الولايات المتحدة أن تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من دول ركائز هي : أوزبكستان و أذربيجان فأوزبكستان دولة بالغة الأهمية في آسيا الوسطى، فهي الأكبر من حيث التعداد السكاني، وهي بمثابة مركز الدائرة في آسيا الوسطى ودولة غنية بإمكانياتها الهيدروليكية والزراعية. أما أذربيجان ، فهي تطل على بحر قزوين، وهي دولة جوار لروسيا التي تطل كذلك على البحر الأسود، ومن ثم فإن النفوذ السياسي الأمريكي في أذربيجان هو في حقيقته اقتراب و وجود علي البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلي البحر المتوسط، وكذلك وجود علي بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى. ان الهدف السياسي الأمريكي هو إيجاد توازن في علاقات هذه الدول مع روسيا، حيث تسعى السياسة الأمريكية جاهدة الى الولوج وبسرعة الى هذه المنطقة الحيوية بهدف التأثير في قرارات وتوجهات دولها بالصيغة التي تخدم مصالحها الى جانب هدف استراتيجي يتمثل في تطويق البحرين الأسود قزوين والنفوذ الى عمق آسيا الوسطى، وتحديدًا في أوزبكستان وإدخالها في دائرة النفوذ السياسي الأمريكي ومنعها من العودة الى الفلك الروسي (١)

ويمثل الصعود الصيني والتخوف الأمريكي منه عاملا آخر من عوامل ازدياد الأهمية الإستراتيجية ، فالولايات المتحدة رأت أن الهند الصاعدة يمكن أن تمثل القوة الموازنة للصين في آسيا على الأقل، وبالتالي سعت إلى تدعيم علاقتها بالهند لإغرائها بالقيام بهذا الدور، وذلك من خلال عقد اتفاقيات وتقديم تسهيلات للحصول على احتياجاتها التقنية في المجالات المختلفة، خاصة المجال النووي. إلا أن الملاحظ أن الهند لا تزال متحفظة بالنسبة للقيام بهذا الدور، خاصة أنها تدرك مدى الأعباء المترتبة على ذلك ، كما أن للهند رؤيتها الخاصة بالنسبة لطبيعة النظام الدولي ، حيث إن لها تحفظاتها على نظام دولي أحادي القطبية، أما الصين، فإنها تدرك أن ظهور قوة دولية جديدة من شأنه أن يؤدي إلى صراعات شديدة في قمة أي نظام دولي ، كذلك، فإن القوى المسيطرة على مقاليد النظام القائم لابد أن تتصدى للوفاد الجديد، وتحاول

(١) الآن جوكس ، إمبراطورية الفوضى - الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة غازي بزو ، بيروت ، درا

استتزاز عناصر قوته بأشكال وطرق مختلفة، وأبرزها محاولة إدخاله فى صراعات إقليمية. ولذلك، فإن الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار الصينى، بما فيها الدول الواقعة فى جنوب آسيا، قد ازدادت بالنسبة للصين التى تبنت إستراتيجية حسن الجوار لتدير عملية صعودها إلى مرتبة القوة الدولية الكبرى بأقل تكلفة وأعباء ممكنة، ومن ثم ازداد اهتمامها بتقوية علاقاتها بدول الإقليم، خاصة الهند، أملا فى ألا تقع الهند فى شباك الإغراء الأمريكى^(١) فالصين كقوة آسيوية - دولية تعد من أهم عناصر التهديد للنفوذ الأمريكى فى آسيا ، لذلك تنظر أمريكا الى الصين كقوة تضاهي قوة أوروبا الموحدة وقوة روسيا وينطبق عليها مفهوم (المنافس) ، ومن المحتمل أن ترقى هذه الصفة يوما الى مفهوم (الند) ، وهنا برز دور كوريا المهم فى توسيع النفوذ الأمريكى ، فقد قام فريق أمريكى وفريق كورى بدراسة مستقبل آسيا ، وأفضى اللقاء الى ضرورة قيام فكرة التحالف من اجل القرن الحادى والعشرين تكون أهدافه الآتى :-

- ١- ردع وصد أي هجوم كورى شمالي .
- ٢- توحيد سلمى للكوريتين .
- ٣- المحافظة على الأمن الإقليمي والمكاسب المتبادلة المتوخاة وهي :-
 - أ- ضمان الدفاع بكلفة فعلية .
 - ب- تعزيز إدارة عملية التوحيد .
 - ج- الإبقاء على ميزان القوى فى آسيا .
 - د- إدارة عملية حفظ السلام .
 - هـ ضمان الازدهار الإقتصادي .

وهكذا تصبح كوريا موحدة فى مواجهة الصين ، المعادلة لألمانيا الموحدة فى مواجهة أوروبا الشرقية وروسيا ، واليابان معادلة لبريطانيا فى تنفيذ السياسة الأمريكية^(٢) كما ازداد اهتمام روسيا بآسيا فى إطار تطلعها لاستعادة مكانتها الدولية، وإعادة تشكيل النظام الدولى بما يتلاءم ومعطيات القوة فى الواقع المعاصر، خاصة أن كلا من الصين والهند تشتركان معها فى رؤيتها بالنسبة للنظام الدولى، ورفض انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام، كما أنها ترتبط تاريخيا بعلاقات قوية مع كل منهما. وتبقى دول الاتحاد الأوروبى التى ازدادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة لها، باعتبارها سوقا واعدة لاستثماراتها وما يمكن أن تجنيه منها من عوائد.

ولعل أهم الاتجاهات البارزة في آسيا فهو التقارب المعلن الواضح بين القوى الأساسية الثلاث الصين والهند وروسيا (التي لئن كانت أوروبية إلا إنها لاعب أساسي في الدائرة الآسيوية ومع أن هذا التقارب لا يستهدف مباشرة النفوذ الأمريكي، إلا أنه يشكل مؤشرا جليا على تشكل نظام إقليمي جديد في المنطقة التي ستحدد شكل التوازنات الإستراتيجية الكونية: إما في اتجاه الاقتراب من أوروبا (المشروع الأوروآسيوي القديم الذي تحاول روسيا حاليا إحياءه) أو عبر شراكة آسيوية واسعة تستقطب مختلف بلدان آسيا الشرقية التي اجتمعت لأول مرة في قمة بماليزيا (ديسمبر ٢٠٠٥) بحضور الأعضاء العشرة في تكتل آسيان، بالإضافة الى الهند والصين وكوريا الجنوبية واليابان. ولئن كانت اليابان لا تزال تحتفظ بولائها التقليدي للولايات المتحدة وتتنظر بعين الارتياح والخطر للصين، إلا أن المؤشر البارز في هذه الخارطة الجديدة هو المصالحة الهندية . الصينية التي تبدو مرشحة لمستوى التحالف الوثيق، بعد أن توصل البلدان في ابريل ٢٠٠٥ الى اتفاق مبدئي لحل المشاكل الحدودية العالقة بينهما. وبإمكان هذا التوافق بين عملاقي القارة أن يغير جذريا شكل التوازنات الإستراتيجية القائمة في المنطقة، في الوقت الذي تتفق الصين مع روسيا في خط مواجهة الاختراق الأمريكي المتزايد لآسيا الوسطى^(١)

دول آسيا حسب التقسيم الجغرافي

ت	الدولة	المساحة	السكان	الكثافة السكانية	العاصمة
١	كازاخستان	٢,٧٢٤,٩٢٧	١٥,٦٦٦,٥٣٣	٥,٧	أستانا
٢	قيرغيزستان	١٩٨,٥٠٠	٥,٣٥٦,٨٦٩	٢٤,٣	بشكيك

^(١) (التقاهات الآسيوية وإعادة رسم المنطقة ، الانترنت : WWW.NESEONLINE.COM

دوشنبه	٤٧٠٠	٧٠٢١١٠٨٨٤	١٤٣٠١٠٠	طاجيكستان	٣
عشق اباد	٩.٦	٥٠١٧٩٠٥٧٣	٤٨٨٠١٠٠	ترکمانستان	٤
طشقند	٥٧٠١	٢٨٠٢٦٨٠٤٤١	٤٤٧٠٤٠٠	أوزبكستان	٥
بكين	١٣٤٠٠	١٠٤٢٢٠٠٤٤٠٦٠٥	٩٠٥٨٤٠٤٩٢	الصين	٦
بكين	٦٠٤١٧٠٩	٧٠٠٠٨٠٣٠٠	١٠٠٩٢	هونج كونج	٧
بيونج يانج	١٨٤٠٤	٢٣٠٤٧٩٠٠٩٥	١٢٠٠٥٤٠	كوريا الشمالية	٨
سول	٤٩٠٠٧	٤٩٠٢٣٢٠٨٤٤	٩٨٠٤٨٠	كوريا الجنوبية	٩
بندر سري بكاوان	٦٦٠١	٣٨١٠٣٧١	٥٠٧٧٠	بروناي	١٠
رانجون	٧٠٠٣	٤٧٠٧٥٨٠٢٢٤	٦٧٦٠٥٧٨	ميانمار	١١
بنومبنه	٧٤	١٣٠٣٨٨٠٩١٠	١٨١٠٠٣٥	كمبوديا	١٢
ديلي	٧٣٠٨	١٠١٠٨٠٧٧٧	١٥٠٠٠٧	تيمور الشرقية	١٣
جاكرتا	١٢٠٠١	٢٣٠٠٥١٢٠٠٠٠	١٠٩١٩٠٤٤٠	اندونيسيا	١٤
فيينيتيان	٢٨٠٢	٦٠٦٧٧٠٥٣٤	٢٣٦٠٨٠٠	لاوس	١٥
كوالا لامبور	٨٤٠٢	٢٧٠٧٨٠٠٠٠٠	٣٢٩٠٨٤٧	ماليزيا	١٦
مانيلا	٩٠٣٠٨	٩٢٠٦٨١٠٤٥٣	٣٠٠٠٠٠٠	الفلبين	١٧
بانكوك	١٢٧٠٤	٦٥٠٤٩٣٠٢٩٨	٥١٤٠٠٠٠	تايلاند	١٨
سنغافورة	٦٠٥٤٥٠٧	٤٠٦٠٨٠١٦٧	٧٠٤	سنغافورا	١٩
هانوي	٢٥٩٠٦	٨٦٠١١٦٠٥٥٩	٣٣١٠٦٩٠	فيتنام	٢٠
كابول	٤٢٠٩	٣٢٠٧٣٨٠٧٧٥	٦٤٧٠٥٠٠	أفغانستان	٢١
دكا	١٠٤٠٠٥	١٥٣٠٥٤٦٠٩٠١	١٤٧٠٥٧٠	بنغلاديش	٢٢
تيمفو	١٧٠٨	٦٨٢٠٣٢١	٣٨٠٣٩٤	بوتان	٢٣

العاصمة	الكثافة	السكان	المساحة	الدولة	ت
نيودلهي	٣٤٩٠٢	١٠١٤٧٠٩٩٥٠٢٢٦	٣٠٢٨٧٠٢٦٣	الهند	٢٤
ميلي	١٠٢٦٣٠٣	٣٧٩٠١٧٤	٣٠٠	مالديف	٢٥
كاتماندو	٢٠٠٠٥	٢٩٠٥١٩٠١١٤	١٤٧٠١٨١	النيبال	٢٦
إسلام اباد	٢٠٨٠٧	١٦٧٠٧٦٢٠٠٤٩	٨٠٣٠٩٤٠	الباكستان	٢٧
كولومبو	٣٢٢٠٠	١٢٠١٢٨٠٧٧٣	٦٥٠٦١٠	سريلانكا	٢٨
بريفنا	٢٨٠٠٧	٣٠٢٩٩٠٠٠٠	٢٩٠٨٠٠	أرمينيا	٢٩

باكو	١٠٢,٧٣٦	٨,٨٤٥,١٢٧	٨٦,٦٦٠	أذربيجان	٣٠
المنامة	٩٨٧,١	٧١٨,٣٠٦	٦٦٥	البحرين	٣١
نيقوسيا	٨٣,٩	٧٩٢,٦٠٤	٩,٢٥٠	قبرص	٣٢
بغداد	٥٤,٩	٢٨,٢٢١,١٨١	٤٣٧,٠٧٢	العراق	٣٣
طهران	٤٢,٨	٧٠,٤٧٢,٨٤٦	١,٦٤٨,١٩٥	إيران	٣٤
عمان	٥٧,٥	٦,١٩٨,٦٧٧	٩٢,٣٠٠	الأردن	٣٥
الكويت	١١٨,٥	٢,٥٩٦,٥٦١	١٧,٨٢٠	الكويت	٣٦
بيروت	٣٥٣,٦	٣,٩٧١,٩٤١	١٠,٤٥٢	لبنان	٣٧
مسقط	١٢,٨	٣,٣١١,٦٤٠	٢١٢,٤٦٠	سلطنة عمان	٣٨
القدس	٦٨٣,٥	٤,٢٧٧,٠٠٠	٦,٢٥٧	فلسطين	٣٩
الدوحة	٦٩,٤	٩٢٨,٦٣٥	١١,٤٣٧	قطر	٤٠
الرياض	١٢,٠	٢٣,٥١٣,٣٣٠	١,٩٦٠,٥٨٢	السعودية	٤١
دمشق	٩٢,٦	١٩,٧٤٧,٥٨٦	١٨٥,١٨٠	سوريا	٤٢
ابوظبي	٢٩,٥	٤,٦٢١,٣٩٩	٨٢,٨٨٠	الإمارات العربية	٤٣
صنعاء	٣٥,٤	٢٣,٠١٣,٣٧٦	٥٢٧,٩٧٠	اليمن	٤٤

المبحث الثاني

الأهمية الإستراتيجية المعاصرة لقارة أفريقيا

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهد طويلة، فقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا، وانشأ البرتغاليون عدداً من الحصون

الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مريحة في الذهب والعاج والعبيد. وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة، وشارك فيها تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون إلى جانب البرتغاليين فيما أطلق عليه: «مثلث الأطلنطي للتجارة» حيث كان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل كمزارعين في الأراضي الأمريكية، ثم تنقل المحاصيل الزراعية إلى أوروبا لبيعها.^(١)

وفي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية فيما أطلق عليه: (التكالب الاستعماري على أفريقيا) والذي كرسه مؤتمر برلين ١٨٨٤م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية. وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي. - وكما بينا سابقا - وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً ، ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين ، ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - السابق - محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.^(٢)

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية مستنداً في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الأفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فيما أصبح يعرف باسم: (المشروطة السياسية) ، وفي ذات الوقت أدى بروز دول أوروبا الشرقية وإتباعها

نهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية^(١)

نتيجة لذلك فإن القارة الأفريقية تضاعلت أهميتها على المستوى الجيوبوليتيكي ، إذ تراجعت أهميتها الإستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما تراجعت أهميتها تنموياً ، وعاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوروبا باعتبارها تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق ، ولكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع فبرز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة.

أخذت القارة الأفريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي في السنوات الماضية بعدما عانت من التهميش طيلة السنوات السابقة بعد انتهاء الحرب الباردة، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الأفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد، وتعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارة في العالم بعد قارة آسيا، و مساحتها تقدر بحوالي ٣٠ مليون كلم ٢ ، وهى تشكّل ٢٠% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية ، ويعيش في أفريقيا نحو ١٥% من سكّان الكرة الأرضية أي ما يعادل ٨٠٠ مليون نسمة، وتمتع القارة الإفريقية بثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن ، كما تمتلك القارة الإفريقية مخزون إستراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأولية مما جعلها تدخل في إطار التنافس الدولي الكبير الذي يستهدف هذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.^(٢)

ومن أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية النفط والغاز الطبيعي حيث يوجد في قارة إفريقيا وحدها حوالي ١٢% من احتياطي النفط العالمي ، كما تبلغ احتياطات الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية بما يقدر بحوالي ١٠% من إجمالي الإحتياطي العالمي ، ومن مميزات النفط والغاز الطبيعي الأفريقي سهولة استخراجهم وتسويقه نتيجة لموقع قارة إفريقيا الاستراتيجي بين قارات العالم و تركيز كميات كبيرة من النفط على السواحل و المياه الإقليمية لدول القارة ، وتشير العديد من الإحصائيات أن نسبة الاحتياطات من البترول والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية آخذة في النمو في ظل الاستكشافات والمسوحات التي أجريت أخيرا على العديد من دول القارة ، إلا أن عددا من المنظمات الدولية ذات الصلة بمسائل النفط والغاز الطبيعي تشير إلى أن هناك

(١) المصدر نفسه

(٢) علي حسين بابكير ، التنافس الدولي في أفريقيا ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، أوراق قارية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢

العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحتوى على احتياطات كبيرة من خام النفط والغاز الطبيعي، كما تحتوى القارة الإفريقية على موارد طبيعية وأولية أخرى ضخمة حيث تنتج القارة الإفريقية ما يقدر بحوالي ٨٠% من البلاتين المنتج في العالم، و ما يقدر بحوالي ٤٠% من إنتاج الماس العالمي وما يقدر بحوالي ٢٥% من إنتاج الذهب العالمي و ٢٧% من الكوبالت، أما بالنسبة لموارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات والتقديرات أن قارة أفريقيا تمتلك ما يقدر بحوالي ٤ آلاف كلم ٣ من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يعادل حوالي ١٠% من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل العالم.(١)

ومن ملفات الصراع الدولي الحالي على الموارد الطبيعية في أفريقيا ملف الطاقة حيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان مع احتمال تطوره في المستقبل القريب إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول مثل انغولا ، الجزائر ، نيجيريا، الغابون وتشاد حيث تعتبر هذه الدول من الدول التي تحتوى على مخزونات عالية من النفط الخام والتي تشكل أهمية كبيرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القارة الأفريقية وبالأخص أنغولا ونيجيريا، فالسياسة الداخلية الصينية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي وأهمية المحافظة على معدلات من النمو المرتفعة تحوطا من أي تداعيات اجتماعية أو سياسية التي من شأنها أن تحدث إذا تأثر الجانب الإقتصادي أو توقف النمو لأي سبب ما، الشيء الذي يجعل الصين أن تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي ١٣.١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٠ م ، وبما أن ما يقدر بحوالي ٣٥% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقية بالمقارنة بحوالي ٥٠% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجد أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في أفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنوع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط.(٢)

يمكن تتبع جذور العلاقات الصينية الإفريقية بالعودة إلى مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام ١٩٥٥. فمنذ ذلك التاريخ وحتى سبعينيات القرن العشرين، قدمت الصين للدول الإفريقية

(١) المصدر نفسه ص ٧

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩

مساعداً مدعومة بحوافز سياسية ، وقد تضمن معظم هذه المساعدات مشروعات للبنية الأساسية وتنمية القطاعات الاقتصادية ، وحين شهدت الصين نمواً اقتصادياً ملحوظاً في ثمانينيات ذلك القرن، بدأت بكين تعيد رسم أهداف سياساتها الخارجية، واضعة نصب أعينها عقد روابط ثنائية على أسس من البراغماتية الاقتصادية والأهداف وثيقة الصلة بالتجارة، ولم تشغل نفسها كثيراً بالأهداف السياسية أو الأيديولوجية، واستمر الاهتمام الصيني يكافح بجد لعقد روابط مع إفريقيا فبلغ ذروته في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كرد فعل للنمو الاقتصادي الصيني وتوجهات السياسة الصينية الهادفة إلى تخطيط مشروعاتها المحلية على مبدأ (التصنيع من أجل التصدير) وهو ما مكن بكين من توثيق روابطها بدول عديدة، ومن بينها كثير من الدول الإفريقية الغنية بالسلع والمواد الأولية ، وفي إفريقيا وغيرها من الأقاليم، دافعت الصين عن الأعراف الدولية القائمة على الحيادية وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكما في العقود الأولى، لعبت إفريقيا دوراً مهماً في الإستراتيجية الصينية الساعية إلى تحقيق أهدافها السياسية عبر أروقة الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية، والتي تتمتع فيها الدول الإفريقية الأعضاء بميزة إمكانية التصويت ككتلة واحدة بناء على المصلحة المشتركة (١)

تنظر الصين إلى إفريقيا على أنها خزان استراتيجي للموارد الأولية والطبيعية في العالم، وهو ما يعطيها القدرة على تلبية حاجاتها المتزايدة من هذه المواد وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد والصعود الجيو سياسي على المستوى الإقليمي والدولي، وشكل وضع الصين المالي والتجاري في العالم رافعة للعلاقة الثنائية بينها وبين دول القارة، إذ وجدت الصين ضمن هذه المعطيات انه من الممكن للقارة الأفريقية أن تحتل موقع الشريك الاستراتيجي في ظل إمكانية التكامل العالية لدى الطرفين، فتعمل دول القارة على إشباع نهم الصين من المواد الأولية والطبيعية، في حين تقوم الصين بدعم دول القارة بالمساعدات المالية السخية والغير مشروطة، إضافة إلى تأمين العقود التجارية والاقتصادية المجزية للطرفين وتوفير الخبرات أو المساعدات اللازمة لهذه الدول في تهيئة بنيتها التحتية والانطلاق بها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ، عملت الصين على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ منذ العام ١٩٩٦، لكن الثمرة الحقيقية للمجهود الصيني بدأت تظهر منذ انعقاد المنتدى الصيني - الإفريقي في العام ٢٠٠٠، والذي أرسى أسساً متينة للعلاقة بين الطرفين لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري وفي جوانب أخرى سياسية وحتى عسكرية ، وشكل العام ٢٠٠٦ مرحلة تقييميه للمنجزات المحققة، وكان النجاح باهراً، إذ شهد هذا العام قمة أفريقية - صينية حضرها رؤساء ٤٣ دولة أفريقية وممثلون عن ٥ دول أخرى الأمر الذي أعطى مؤشراً على مدى أهمية وثقل الدور

(١) آدمز ولوو . الصين في أفريقيا - استثمارات غير مشروطة ، الانترنت : www.aljazeera.net

الصيني في أفريقيا، كما أعطى مؤشرا آخر عن مدى ثقة الدول الأفريقية بهذا الدور المتنامي لبيكين خاصة أنها لا تسعى إلى هيمنة سياسية ولا تمتلك نزعة استعمارية وهو ما يعني أنها ماضية في اتجاهها الصحيح في القارة الأفريقية وأن دورها سيتعاظم مستقبلا. (١)

أما الولايات المتحدة فهي تعتبر من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر النفط للولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية وعنصرا غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجود الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان يوجد به النفط ، وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من خام النفط الأفريقي تشكل ما يقدر بحوالي ٢٠% إلى ٢٥% من وارداتها النفطية من دول الشرق الأوسط ، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى ٣٥% خلال السنوات القادمة ، و تستورد الولايات المتحدة بما يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون برميل من النفط سنويا من إفريقيا ولذلك نجد أن البترول الأفريقي يشكل أهمية أمنية كبيرة لسياسة الطاقة الأمريكية حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصادر الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية نتيجة لمعاناة معظم دول القارة من عدم الاستقرار السياسي لضمان تدفق تصدير النفط ووصوله إلى الولايات المتحدة دون أي مشاكل مما يساعدها على التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة حيث تعتبر أفريقيا عنصر أساسي في هذه الإستراتيجية، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على رصد تحركات أي منافس حقيقي أو محتمل لها في الملعب الإفريقي في هذا الإطار من شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة الأمريكي. (٢)

ويأتي ملف السلاح والأمن من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة مباشرة في إطار التنافس الدولي على القارة الإفريقية ، إذ يشكل هذا الملف أحد عناصر النزاع بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا ، وتعتبر القارة الأفريقية من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة على مستوى العالم، وتنتشر هذه النزاعات المسلحة في أكثر من ٢٠ دولة من دول القارة الإفريقية وتشير أحدث التقديرات إلى أن كلفة الصراعات المسلحة على التنمية الإفريقية بلغت من سنة ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ بما يقدر بحوالي ٢٥٠ مليار دولار أمريكيا، وأن الصراعات المسلحة أدت إلى تدنى الاقتصاد الأفريقي بنسبة ١٧% وكبدته خسائر سنوية تقدر بحوالي ١٨ مليار دولار ، أما بالنسبة لروسيا الاتحادية، فهي ثاني أكبر مصدر للسلاح في

العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ازدادت صادرات السلاح الروسي العالمية بنسبة ١٥% عن الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ لتسجل رقما قياسيا وصل إلى ٨.٣٥ مليار دولار العام ٢٠٠٨، كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة ٢٠٠% خلال فترة الخمسة سنوات الأخيرة ، وتقوم روسيا الاتحادية ببيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتحقيق عدد من المكاسب أولها أن مبيعات الأسلحة تدخل في إطار استعادة روسيا لنفوذها في أفريقيا من خلال استمالة وتسليح الأنظمة التي تسعى إلى أن يتم تزويدها بأسلحة في ظل امتناع الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية عن القيام بذلك لأسباب سياسية، وثانيا أن مبيعات الأسلحة تشكل مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بشكل يسمح لرجال الأعمال والمؤسسات الروسية في الاستثمار والحصول على عقود سخية في هذه الدول في مجالات البنى التحتية أو القطاعات الإستراتيجية الحيوية، وقد يمهد ذلك أيضا لنقل المساعدة التكنولوجية كالطاقة النووية^(١)

إن هذه السياسة الروسية تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية في أفريقيا إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها عنصرا من عناصر إشعال الصراعات الذي يمكنه أن يقوض الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول القارة الإفريقية مما يضر بالمصالح الأمريكية الحيوية في أفريقيا، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة الروسية تؤدي إلى تهديد أمن الطاقة وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وتدعم الأنظمة الفاسدة حسب وجهة نظرها وتصنيفها لدول العالم ، وأن سياسة التسليح الروسية لها تداعيات على الولايات المتحدة نفسها، مما يجعلها تعمل على تعزيز تواجدتها العسكري في أفريقيا ودعمها لعدد من دول القارة ، و يعد هذا الدافع الأول للعودة السريعة للاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية إلى جانب تعاضد تنامي النفوذ الصيني في القارة الإفريقية على حساب النفوذ الأمريكي الذي شكل غياب عن أفريقيا طيلة السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. ^(٢)

ويأتي ملف الموارد الطبيعية من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة وملف السلاح والأمن ويعتبر هذا الملف مرتكزا لتنافس قوي بين الصين وروسيا، فالصين تعتبر أكبر مستهلك ومستورد للموارد الطبيعية والأولية كالحديد والألمنيوم والنحاس والمعادن الأخرى ذات الأهمية في الصناعات، أما روسيا فهي أكبر المستثمرين في قطاع استخراج المعادن في أفريقيا، فهناك أكبر أربع شركات روسية لها استثمارات تقدر بحوالي أكثر من ٥ مليار دولار تعمل في مجال استخراج خام الحديد

^(١) علي حسين بابكير ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧

^(٢) الصين وأفريقيا والعولمة ، مصدر سابق

في منطقة الصحراء الأفريقية منذ العام ٢٠٠٤ ، إذن تبقى كل هذه المعطيات في إطار التنافس بين هذه الدول إذا التزم البعد التجاري لمضمونه ولم يتم تجاوزه إلى أشكال أخرى كالسيطرة على الموارد في سبيل التحكم بها، وهي حرفة تتقنها الإستراتيجية الروسية وعلى سبيل المثال الغاز المورد من روسيا عبر أوكرانيا وروسيا البيضاء إلى أوروبا ، لكن في هذه الحالة، ربما يتحول هذا التنافس إلى نزاع، وقد تتدخل الولايات المتحدة في هذا الصراع إذا أصبح يمس مسألة الطاقة والنفط ، إذ لا يمكن للدول المتنافسة أن تفهم قيام دولة غنية بالموارد الطبيعية وبالنفط والغاز كروسيا بالاستحواذ على قطاعات إستراتيجية في أفريقيا بشكل يتخطى البعد التجاري إلا من وجهة نظر واحدة وهو محاولة عرقلة حصولها على ما تحتاجه من هذه الموارد للمحافظة على صعودها، وقد تفهم الصين من هذه المعطيات أنها المستهدفة من التحرك الروسي في هذا الإطار. (١)

إن المشهد المستقبلي للصراع الدولي على الموارد الإفريقية يشير إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا سوف يكون هو التنافس الأصعب والأكثر شراسة وقوة ومرارة لأنه ينطوي على عنصر النفط الذي يشكل أهم الأولويات الإستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين ونسبة لتأثيره بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لكل منهما، وهذا يعني أن التنافس سيكون على أشده، وستلعب العلاقات الدبلوماسية والقدرة المالية في هذه الأوضاع دورا كبيرا في حجز وتأمين الحاجات النفطية من القارة الأفريقية، ويبدو أن للصين الأفضلية في هذا المجال ، نظرا للعلاقات الصينية المتميزة مع العديد من الدول الأفريقية مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى وضع الصين المالي القوي التي أصبحت تمتلك ٢ تريليون دولار أمريكي من احتياطي العملات الصعبة على الرغم من الأزمة المالية التي ضربت العالم ، في مقابل وضع الولايات المتحدة المتدهور وفانورتها النفطية العالية جدا، ولكن لا يجب أن نهمل في حساباتنا أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها لا تزال تعتبر "الدولة الأكثر قوة في العالم"، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط الهامة والحيوية العالمية كما وتسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والبرية منها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحوّل سياسة الصين في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية تهدد المصالح الأمريكية.

إن التنافس الدولي على الموارد الموجودة في أفريقيا من الممكن تقاسم مكتسباته، وحل كل الخلافات التي يمكنها أن تنشأ بين الفاعلين في هذا الصراع بشرط تطبيق قاعدة منفعة الدول

(١) الصادق الفقيه ، الحراك الدولي والإقليمي في أفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة أوراق قارية ، قطر ٢٠٠٩ ص ٣٤

الأفريقية وتحقيق مصالحها أولاً ومن ثم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الطاقة يؤدي إلى ضمان أن تكون أسعار النفط معتدلة وأن يكون أمن الطاقة مصاناً، وبذلك تتحقق المصلحة المشتركة بين الدول المتنافسة على الموارد الإفريقية ودول القارة الإفريقية دون أن تتحول الساحة الإفريقية لمسرح من الصراعات المسلحة نتيجة لهذا التنافس الشيء الذي يحتم على الدول الإفريقية من أن تنتبه لهذا التنافس الحاد على مواردها عبر وضع إستراتيجيات للتعامل مع هذا التنافس ليصب في خانة تحقيق مصالحها وإبعاد خطر الصراعات التي يمكن أن تنجم عنه وتؤدي إلى خلق مزيد من حالة عدم الاستقرار في معظم دول القارة الإفريقية.

إن أفريقيا في عمقها الثقافي والاقتصادي والأمني تمثل منطقة مصالح فرنسية ، حاولت فرنسا منذ بداية التسعينات رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات الداخلية الفرنسية والإفريقية ، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة ، وانفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحده في ظل النظام العالمي الجديد ، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته على مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة ، ويضاف الى العامل الأمريكي ، تمدد الحركات الإسلامية الأصولية في القرن الإفريقي وفي غرب أفريقيا وتخطيه أحياناً دول التماس الى الجنوب ، وفي مواجهة هذه المستجدات ، حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في أفريقيا.^(١)

وتتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة ، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية. أما المصالح الإستراتيجية فتمثلت في الوصول الى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة ، والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية ، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية ، وهناك أيضاً المصالح السياسية والدبلوماسية ، والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية ، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة ، بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها كدولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في أفريقيا فتشمل ثلاث آليات أساسية عسكرية ، واقتصادية ، وثقافية ، وقد تمثلت السياسة العسكرية بالقواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا والتي تقلصت من ١٠٠ قاعدة عام ١٩٦٠ الى خمس قواعد فقط الآن. وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور

(١) احمدو عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١

التكنولوجي للوسائل العسكرية. وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا ، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع ، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الأفريقية. ومن أمثلة التدخل الفرنسي العسكري في القارة الأفريقية ، عملية تركواز في رواندا على إثر الإبادة العرقية للتوتسي. ويدخل في إطار الآليات العسكرية أيضاً اتفاقات الدفاع العسكري والتعاون الفني. وقد تمت عملية مراجعة شاملة للسياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا مؤخراً نتيجة الإخفاقات المتتالية التي أصابها في رواندا والكونغو ، بالإضافة إلى تغير الظروف الدولية ، ولهذا أصبحت فرنسا تركز على دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب.^(١)

أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في أفريقيا فتعتمد على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط وغرب القارة ، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا ، والحفاظ على منطقة الفرنك الفرنسي ، حيث ترتبط ١٦ دولة من دول وسط وغرب أفريقيا بمنطقة الفرنك الفرنسي ، مما يتيح لنحو ٩٠ مليون مواطن أفريقي التعامل بالعملة الفرنسية. وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في السبعينات والثمانينات وضمت دول غرب ووسط أفريقيا ، وأهم هذه المنظمات هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، والاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الوسطى. كذلك فقد أنشئت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها ، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية الأساسية للسياسة الفرنسية في أفريقيا.^(٢)

وتعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الأفريقية هي المجال الذي تفرّد فيه فرنسا وتتميز عن باقي الدول الغربية ، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال ، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية ، تحاول أن تنتشر ثقافياً في الدول الانجلوفونية ، وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر ، أهمها اللغة المشتركة ، والمؤسسات التعليمية الفرنسية ، والمراكز الثقافية في أفريقيا ، بالإضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تتعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية، ولاشك أن تمدد النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية وانتشاره اقتصادياً وثقافياً أثر سلباً على مكانة فرنسا في القارة ، وقد ظهر الصدام بين المصالح الفرنسية والأمريكية في العديد من المجالات الاستثمارية ، وبصفة خاصة البترولية ، وتساعد العولمة الولايات المتحدة في نشر استثماراتها وتجاريتها عبر القارة الأفريقية ، متحدياً بذلك مراكز النفوذ الفرنسي ، وتحاول فرنسا أن تطرح أفكار جديدة لمقاومة التراجع الحالي

^(١) المصدر نفسه ، ٣٥

^(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠

لنفوذها الاقتصادي في القارة الأفريقية ، من ذلك ما اقترحه الرئيس شيراك من أن تبادل الدول الأفريقية ديونها لفرنسا باستثمارات فرنسية في هذه الدول ، بمعنى أن تشتري الشركات الفرنسية حصصاً لها في المؤسسات الأفريقية بما يعادل ما لها من ديون لدى الدول الأفريقية.^(١) وعلى المستوى الثقافي ، تحاول فرنسا أن تتصدى للهجمة الانجلوفونية التي تستخدم فكرة العولمة كما تراها الولايات المتحدة ، وهي نوبان العالم في النموذج الثقافي الأمريكي الواحد ، ومن أهم وسائل فرنسا في ذلك تقوية منظمة الفرانكفونية ، بإضافة بعض المهام السياسية والدبلوماسية لها.^(٢)

وفي النهاية فإن هناك عامل دولي هام مازال يحسب لصالح استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ، ألا وهو الاتحاد الأوربي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا ، فهي تعتبر أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية ، كما أن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد تدعو الى سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأعضاء ، ولم يكن هذا الاتجاه واضحاً قبل التسعينات ، إذ كانت المصالح الخاصة للدول تقف أحياناً حائلاً دون تبني الاتحاد لموقف أوربي موحد ، ولكن تغير الظروف الدولية في ظل النظام العالمي الجديد دفع الى كثير من الإصلاحات في هذا المجال .

ولم يقتصر التنافس الدولي على أفريقيا بين الدول آفة الذكر فقد سعت كل من إيران وإسرائيل الى نقل صراعهما الدبلوماسي الى أفريقيا في محاولة للتودد للقارة بكل شيء من التجارة الى الروابط الأمنية في إطار سعيهما لحشد الدعم داخل الأمم المتحدة ، وتوفد الدولتان رجال السياسة والأعمال لمختلف أرجاء القارة لإقامة علاقات جديدة أو إنعاش علاقات قائمة مبرمة مجموعة من الصفقات تتراوح من السلاح والزراعة الى تعهدات ببناء سدود وصفقات نفطية وأخرى تتعلق بالحماية ، ورغم أن التنافس لم يصل الى مستوى الحرب الباردة التي خاضت خلالها روسيا وأمريكا حروبا بالوكالة في أفريقيا ، يقول المحللون أن أهمية القارة السوداء تتزايد بالنسبة لإيران وإسرائيل ويرون أن الدول الإفريقية ستأخذ كل ما يعرضه الجانبان . وقال (فيليب دويونتيه) من مجموعة يوراسيا للاستشارات السياسية (ساحة المعركة الرئيسية هي الأمم المتحدة حيث يمكن لأصوات أفريقيا وعددها ٥٣ صوتاً إحداث فرق) وأضاف (هذا ليس من المرجح أن يأخذ شكل تسابق في مزاد لكن تصعيدا للدبلوماسية المالية من جانب الدولتين بما في ذلك استثمارات موجهة ومشروعات مساعدات وضعت لاستمالة الدول الأفريقية).^(٣)

^(١) علي حسين بابكبير ، مصدر سبق ذكره ٣٠

^(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠

^(٣) احمدو عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢

ورغم مساعيها الدبلوماسية مازالت إيران وإسرائيل تأتیان بعد دول أخرى كثيرة فيما يتعلق بالتجارة مع أفريقيا. فبلغت قيمة إجمالي صادرات إسرائيل لإفريقيا عام ٢٠٠٩ ما يزيد على مليار دولار و وارداتها نحو ١.٥ مليار دولار. في حين بلغت صادرات إيران غير النفطية لإفريقيا في نفس العام نحو ٢٣٠ مليون دولار. وذلك بالمقارنة مع ما يزيد على مئة مليار دولار سنويا هو حجم تجارة أفريقيا مع الصين. بينما بلغت صادرات البرازيل لإفريقيا ٨.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولم يتحقق العديد من مشروعات إيران في أفريقيا مثل المشروع الطموح لتوليد الكهرباء من مساقط المياه أو مشروع لتصنيع الجرارات في مالي، إذ سيطر عليها منافسون من الصين أو الهند.^(١)

إن أفريقيا تمثل لتركيا التي تعاني من عقبات جدية أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وإدراكا لذلك فإن تركيا تسعى جادة إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري والسياسي على كافة الدول الإفريقية سبيلا للتكامل الاقتصادي والتنموي والاندماج الحضاري في مواجهة تسونامي العولمة، فأنقرة تقوم بمناورة ذكية مع الاتحاد الأوروبي عبر خلق بدائل اقتصادية تمكنها من اختراق أسواق إفريقيا التي تمتصها الدول الأوروبية دون جدوى لشعوب هذه القارة. وبحسب المراقبين السياسيين إن هذه المناورة التي تقوم بها أنقرة تستبطن رسالة موجهة إلى فرنسا خصوصا مؤداها أن تركيا قادرة على طرح نفسها بديلا مقبولا بل ربما مفضلا عن فرنسا التي تعامل الشعوب الإفريقية بعقلية استعمارية^(٢).

تراهن تركيا في إستراتيجيتها الاقتصادية مع إفريقيا على غياب العقد التاريخية التي تعكر علاقات شعوب القارة مع باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تذيب الهويات وتفتيت الذوات الحضارية للشعوب الأخرى فاعتناق الدين الإسلامي من أغلبية مواطني هذه القارة يسعف تركيا المسلمة في إقناع الدول الإفريقية بضرورة الانفتاح الاقتصادي البيني في مواجهة تكتلات الدول الكبرى التي تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي تارة بالقرارات الدولية المجحفة وبالقوة العسكرية، تارة أخرى.^(٣)

تخطط تركيا التي تجمعها اتفاقيات للتعاون مع ٢٩ دولة إفريقية لرفع حجم صادراتها نحو الدول الإفريقية إلى ٤ أو ٥ مليارات دولار سنويا كما تستعد للحصول على مشروعات في مجال المقاولات في هذه الدول بقيمة ملياري دولار وتسعى لرفع حجم استثماراتها في الدول الإفريقية من خلال تقديم مصرف أكسيم التركي (Turkish EXIMBANK) قروضا للمشروعات الصغرى

^(١) التنافس الإيراني - الإسرائيلي في أفريقيا، الانترنت : www.usembassy.gov

^(٢) الصادق الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧، كذلك انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة

الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١١ ص ٣٤٧

^(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧

ومتوسطة الحجم التي تهدف إلى نقل التقنيات الصناعية التركية إلى هذه الدول والمساهمة في عمليات التدريب الميداني للفنيين الأفارقة. كما تدرس تركيا حاليا تطوير آليات لتأمين إقامة تعاون مصرفي مباشر فيما بينها والدول الإفريقية وتخطط في الوقت نفسه لافتتاح مراكز تجارية في عدد من العواصم الإفريقية بهدف التعريف بالمنتجات التركية. (١)

ركزت معظم الكتابات التي تناولت أهداف السياسة الخارجية التركية في إفريقيا على أن هذه الأهداف تكاد تنحصر فيما يلي: (٢)

١ - الدفاع عن بقاء مصالح تركيا في المنطقة وذلك من خلال فك طوق العزلة الأوروبية المفروضة عليها سياسيا واقتصاديا كي تتمكن من الخروج من هذه العزلة المفروضة عليها إقليميا لتتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراءه (إفريقيا) والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب ، فضلا عن السعي لخلق تيار مناهض لمنافسيها في إفريقيا من جانب ثان.

٢ - خلق مجال حيوي لطاقتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجاري وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية وضمان مورد هام للخامات، وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا.

إن القارة الأفريقية وبما تمتلكه من موارد وموقع استراتيجي باتت تشكل القارة التي لم يعد الوقت ممكنا لتجاهلها في خضم التنافس الدولي من المواقع الهامة استراتيجيا وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٨

(٢) المصدر نفسه

دول أفريقيا حسب المناطق الجغرافية

ت	الدولة	المساحة كم ^٢ /	السكان / تعداد ٢٠٠٩	الكثافة كم ^٢ /	العاصمة
١	بوروندي	٢٧,٨٣٠	٨,٩٨٨,٠٩١	٣٢٢,٩	بوجومبورا
٢	جزر القمر	٢,١٧٠	٧٥٢,٤٣٨	٧,٣٤٦	موروني
٣	جيبوتي	٢٣,٠٠٠	٥١٦,٠٥٥	٢٢,٤	جيبوتي
٤	اريتريا	١٢١,٣٢٠	٥,٦٤٧,١٦٨	٤٦,٥	أسمره
٥	إثيوبيا	١,١٢٧,١٢٧	٨٥,٢٣٧,٣٣٨	٧٥,٦	اديس أبابا
٦	كينيا	٥٨٢,٦٥٠	٣٩,٠٠٢,٧٧٢	٦٦,٠	نيروبي
٧	جنوب السودان	٦٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٠	جوبا
٨	مدغشقر	٥٨٧,٠٤٠	٢٠,٦٥٣,٥٥٨	٣٥,١	انتاناناريفو
٩	ملاوي	١١٨,٤٨٠	١٤,٢٦٨,٧١١	١٢٠,٤	ليلونغوي
١٠	موريشيوس	٢,٠٤٠	١,٢٨٤,٢٦٤	٦٢٩,٥	دور لويس
١١	موزمبيق	٨٠١,٥٩٠	٢١,٦٦٩,٢٧٨	٢٧,٠	مابوتو
١٢	رواندا	٢٦,٣٣٨	١٠,٤٧٣,٢٨٢	٢٩٧,٦	كيغالي
١٣	سيشيل	٤٥٥	٨٧,٤٧٦	١٩٢,٢	فيكتوريا
١٤	الصومال	٦٣٧,٦٥٧	٩,٨٣٢,٠١٧	١٥,٤	مقديشو
١٥	تنزانيا	٩٤٥,٠٨٧	٤١,٠٤٨,٥٣٢	٤٣,٣	دودوما
١٦	أوغندا	٢٣٦,٠٤٠	٣٢,٣٦٩,٥٥٨	١٣٧,١	كمبالا
١٧	زامبيا	٧٥٢,٦١٤	١١,٨٦٢,٧٤٠	١٥,٧	لوساكا
١٨	انغولا	١,٢٤٦,٧٠٠	١٢,٧٩٩,٢٩٣	١٠,٣	لواندا

ياوندي	٣٩,٧	١٨,٨٧٩,٣٠١	٤٧٥,٤٤٠	الكاميرون	١٩
يانغي	٧,٢	٤,٥١١,٤٨٨	٦٢٢,٩٨٤	أفريقيا الوسطى	٢٠
نجامينا	٨,٥	١٠,٣٢٩,٢٠٨	١,٢٨٤,٥٠٠	تشاد	٢١
برازافيل	١١,٧	٤,٠١٢,٨٠٩	٣٤٢,٥٠٠	الكونغو	٢٢
كينشاسا	٢٩,٢	٦٨,٦٩٢,٥٤٢	٢,٣٤٥,٤١٠	الكونغو الديمقراطية	٢٣
ليبر فيل	٢٢,٦	٦٣٣,٤٤١	٢٨,٥٥١	غينيا الاستوائية	٢٤

ت	الدولة	المساحة كم ^٢	السكان /تعداد ٢٠٠٩	الكثافة كم ^٢	العاصمة
٢٥	الغابون	٢٦٧,٦٦٧	١,٥١٤,٩٩٣	٥,٦	ليبر فيل
٢٦	الجزائر	٢,٣٨١,٧٤٠	٣٥,٧٠٠,٥٠٠	١٤,٣	الجزائر
٢٧	مصر	١,٠٠١,٤٥٠	٨٣,٠٨٢,٨٦٩	٨٢,٩	القاهرة
٢٨	ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	٦,٣١٠,٤٣٤	٦,٦	طرابلس
٢٩	المغرب	٤٤٦,٥٥٠	٣٤,٨٥٩,٣٦٤	٧٨,٥	الرباط
٣٠	تونس	١٦٣,٦١٠	١٠,٤٨٦,٣٣٩	٦٤,١	تونس
٣١	بوتسوانا	٦٠٠,٣٧٠	١,٩٩٠,٨٧٦	٣,٣	جابورون
٣٢	ليسوتو	٣٠,٣٥٥	٢,١٣٠,٨١٩	٧٠,٢	ماسيرو
٣٣	زمبابوي	٣٩٠,٥٨٠	١١,٣٩٢,٦٢٩	٢٩,١	هراري
٣٤	ناميبيا	٨٢٥,٤١٨	١,٠٨,٦٦٥	٢,٦	ويندهوك
٣٥	جنوب أفريقيا	١,٢١٩,٩١٢	٤٩,٥٥٢,٤٩٨	٤٠,٢	كيب تاون
٣٦	سوازيلاند	١٧,٣٦٣	٩١٣,١,١٢٣	٦٤,٧	لويانيا
٣٧	بنين	١١٢,٦٢٠	٨,٧٩١,٨٣٢	٧٨,٥	بورتونوفو
٣٨	بوركينافاسو	٢٧٤,٢٠٠	١٥,٧٤٦,٢٣٢	٥٧,٤	واغادوغو
٣٩	الرأس الأخضر	٤,٠٣٣	٤٢٩,٤٧٤	١٠٧,٣	برايا
٤٠	ساحل العاج	٣٢٢,٤٦٠	٢٠,٦١٧,٥٦٨	٦٣,٩	ابيجان
٤١	غامبيا	١١,٣٠٠	١,٧٨٢,٨٩٣	١٥٧,٧	بانجولي
٤٢	غانا	٢٣٩,٤٦٠	٢٣,٨٣٢,٤٩٥	٩٩,٥	أكرا
٤٣	غينيا	٢٤٥,٨٥٧	١٠,٥٥٧,٩٧٥	٤٠,٩	كوناكري
٤٤	غينيا بيساو	٣٦,١٢٠	١,٥٣٣,٩٦٤	٤٢,٥	بيساو

منروفيا	٣٠،٩	٣،٤٤١،٧٩٠	١١١،٣٧٠	ليبيريا	٤٥
باماكو	١٠،٢	١٢،٦٦٦،٩٧٨	١،٢٤٠،٠٠٠	مالي	٤٦
نيامي	١٢،١	١٥،٣٠٦،٢٥٢	١،٢٦٧،٠٠٠	النيجر	٤٧
ابوجا	١٦١،٥	١٤٩،٢٢٩،٠٩٠	٩٢٣،٧٦٨	نيجيريا	٤٨
نواكشوط	٣،٠	٣،١٢٩،٤٨٦	١،٠٣٠،٧٠٠	موريتانيا	٤٩
داكار	٦٩،٩	١٣،٧١١،٥٧٩	١٩٦،١٩٠	السنغال	٥٠
فريتاون	٨٩،٨	٦،٤٤٠،٠٥٣	٧١،٧٤٠	سيراليون	٥١
لومي	١٠٦،٠	٦،٠١٩،٨٧٧	٥٦،٧٨٥	توغو	٥٢

المبحث الثالث

الأهمية الإستراتيجية لدول أمريكا اللاتينية

أمريكا الجنوبية رابعة قارات العالم من حيث المساحة. وليس هناك أكبر منها إلا آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، وتأتي في المرتبة الخامسة بين القارات في عدد السكان، وتعد آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية أكثر سكاناً منها. تغطي أمريكا الجنوبية نحو ١٢% من مساحة اليابسة بالكرة الأرضية، ويسكن بها نحو ٦% من مجموع سكان العالم. إذ تبلغ مساحتها ١٧٨٣٣٠٠٠ كم^٢ ويقدر تعداد سكانها (٣٥٥٤١٨٠٠٠) مليون نسمة حسب إحصاء عام ٢٠٠٧ وتبلغ الكثافة السكانية ٢٠ شخصاً/كم^٢، وتتقسم القارة إلى اثني عشر دولة بالإضافة إلى وحدتين سياسيتين أخريين، يوجد بأمريكا الجنوبية كل أشكال السطح والمناخ تقريباً وتتمو أكبر غابة استوائية مطيرة في العالم بحوض نهر الأمازون، وتغطي هذه الغابة نحو خمسي ٥/٢ مساحة القارة أما صحراء أتاكاما في شمالي تشيلي، فهي من أكثر الأماكن جفافاً في العالم وترتفع القمم الجليدية والبراكين النشطة على امتداد جبال الأنديز الشامخة بأمريكا الجنوبية الغربية، وتمتد الأراضي المتموجة المغطاة بالأعشاب في كل من الأرجنتين وفنزويلا على امتداد البصر، وتشمل أراضي أمريكا الجنوبية المتنوعة الشلالات والبحيرات الضخمة والجزر الصخرية^(١).

من أهم الموارد المعدنية في أمريكا الجنوبية هي الذهب والفضة والنحاس والحديد والقصدير والنفط. والتي أدت إلى ارتفاع دخل البلدان والنمو الاقتصادي السريع للبلدان الصناعية في أماكن

^١ (www.wecabedia.com) قارة أمريكا الجنوبية ، شبكة المعلومات الدولية :

أخرى. لكن، رغم ذلك، فالتركيز على إنتاج سلعة واحدة والاعتماد عليها كأحد أهم صادرات البلد الأساسية كثيرا ما أعاق تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة، فالتذبذب والتقلبات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية أدت تاريخيا إلى ارتفاعات كبيرة وهبوط حاد في اقتصادات دول أمريكا الجنوبية ، وكثيرا ما نتسبب في زعزعت الاستقرار السياسي. وتبذل الجهود لتتويع الإنتاج وعدم الاعتماد على مصدر دخل وحيد.(١)

ولعل ما يلفت النظر لدول أمريكا اللاتينية ليس الموارد الاقتصادية والأهمية الاستثمارية فحسب بل التطورات التي أفرزت الآتي :-

١ - النمو الاقتصادي المرتفع بشكل سريع الوتيرة على الرغم من استمرار ظروف غير المواتية والناجمة عن استبعاد فئات اجتماعية كبيرة من عملية التنمية والتأخر التنموي الذي تعاني منه بعض المناطق؛

٢ - توطد النظام الديمقراطي ، فرغم ما شهد العقد الأخير من إنهاء مسبق لمدة حكم العديد من الرؤساء المنتخبين من ناحية، إلا أنه من ناحية أخرى يأتي مؤكدا لقوة الديمقراطية وترسخها لأن هذه الأحداث قد عولجت دائما عبر القنوات المؤسسية والديمقراطية السليمة .

٣ - ما شهدته الساحة المؤسساتية من ظهور مجموعات تنتمي إلى الشعوب الأصلية للقارة، تختار الديمقراطية النيابية بالإضافة إلى الديمقراطية القائمة على مشاركة الجماعات طريقا لتحقيق مطالبها ، الأمر الذي أدى الى صعود اليسار في العديد من دول أمريكا اللاتينية

برزت دول في القارة اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا والأرجنتين كقوى اقتصادية وسياسية فاعلة على المسرح الدولي ونجحت هذه الدول في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في القارة بعيدا عن سياسة التبعية للولايات المتحدة بما يسمح لها باستقلالية قرارها السياسي ويحقق مصالح شعوبها. ونجحت البرازيل القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية وثامن أكبر اقتصاد في العالم في الخروج من الأزمة المالية العالمية بفضل سياساتها الاقتصادية بأقل الخسائر وقبل الكثير من الدول الكبرى فحقق الاقتصاد البرازيلي نموا بمعدل يعد الأسرع خلال ال ١٤ عاما الأخيرة وذلك طبقا للإحصائيات الرسمية الخاصة بالأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي كما نما الاقتصاد البرازيلي بنسبة ٢٧ في المائة في الأشهر الثلاثة الماضية بما يتجاوز توقعات المحليين. وبالتعاون مع فنزويلا خامس مصدر للنفط في العالم وصاحبة أكبر احتياطي نفطي

¹ (The Master International Business: شبكة المعلومات الدولية: www.eeni.com)

خارج منطقة الشرق الأوسط باحتياطي مثبت يتجاوز ٢١١ مليار برميل استطاعت البرازيل التي يبلغ عدد سكانها ١٩٠ مليون نسمة تحقيق اندماج اقتصادي وتكتل سياسي في جوارها الجغرافي وأقامت تجمع ميكروسور الاقتصادي الذي يهدف إلى الانخراط في عملية التكامل الإقليمي بين دول القارة الجنوبية كما عمدت فنزويلا إلى قيادة بزوغ البديل البوليفاري للأميركيتين ألبا عبر تزويد دول الكاريبي بالنفط الفنزويلي بأسعار تفضيلية وإقامة سوق الجنوب ككتلة اقتصادية تجارية تكاملية وبنك الجنوب برأسمال مالي إقليمي للاستغناء عن صندوق النقد والبنك العالميين التي ترى فيهما أدواتي الغرب في استغلال ونهب بلدان العالم إلى جانب مجلس امن أمريكي لاتيني للحفاظ على الأمن والسلام وفض النزاعات بين دول أمريكا الجنوبية.^(١)

وإلى جانب البرازيل التي تعتبر المصدر الأول للغذاء في العالم تعمل فنزويلا ثالث أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة إلى تقليل الاعتماد على سوق الولايات المتحدة التي تعد المستهلك الأول للنفط الفنزويلي فعملت على زيادة صادراتها النفطية إلى أسواق آسيا مثل الصين بهدف تنويع الأسواق حيث زادت صادراتها النفطية إلى الصين العام الماضي بنسبة ٢١ بالمائة لتصل إلى ٤٦٠ ألف برميل يوميا مقابل تراجع تزويدها للولايات المتحدة عند حدود ٨٢٧ ألف برميل يوميا وهي أقل بنسبة الثلث عن العام الماضي. بموازاة ذلك تحمل تجربة الاقتصاد الأرجنتيني الذي تجاوز أصعب أزمة انكماش مابين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢ في طياتها العديد من العبر حول جدوى الآليات المالية في نمو واستدامة الاقتصادات الوطنية وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها من خلال معادلة البيسو بالدولار والإشراف على المؤسسات المالية وفتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية. للحد من تحكم الدول الغنية بالمؤسسات المالية الدولية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة وتعتبر الأرجنتين إلى جانب البرازيل المصدر الأول للسلة الغذائية في العالم حيث تصدر دول العالم بإنتاج زيت الصويا والقمح وتحتل مكانة عالمية مرموقة في إنتاج فول الصويا واللحوم والمرتببة ١٣ بالإنتاج الزراعي على أساس حجم الصادرات.^(٢) ولم تكتف هذه الدول بتطوير اقتصادياتها وإعادة رسم الخارطة السياسية للقارة اللاتينية بل انطلقت إلى الساحة الدولية فقادت البرازيل إلى جانب دول في آسيا مثل الصين والهند محادثات الدول النامية في منظمة التجارة العالمية للحد من تحكم الدول الغنية بالمؤسسات المالية الدولية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في وصول منتجاتها إلى أسواق الدول الكبرى كما سعت

^(١) أمريكا اللاتينية قوة اقتصادية صاعدة ، الانترنت :www.mojtamai.com

(المصدر نفسه^٢

بالتعاون مع الهند واليابان إلى إدخال إصلاحات إلى مجلس الأمن الدولي وتوسيع رقعة المشاركة فيه لتشمل دولاً جديدة إذ ترى هذه الدول أن المجلس لم يعد يحقق العدالة ولا يعكس التطورات التي ظهرت في النظام العالمي الجديد وبرزت قوى صاعدة على الساحة الدولية ولم يعد مقبولاً الحديث عن حلول لمشاكل العالم دون الأخذ بنظرها وحتى اللجوء إلى مساعدتها في كثير من القضايا السياسية الحساسة.

شغلت أمريكا اللاتينية اهتمام الدول منذ فترة ليست بالقصيرة وتكالبت عليها الدول الاستعمارية (إسبانيا ، البرتغال) ، وكانت عامل مهما في استغلال مواردها ، وبعد نيل دولها للاستقلال لم تتقطع أهميتها الإستراتيجية ، لو أننا عدنا إلى الوراء حتى عام ١٨٢٣ ، حين حصل عدد من دول أمريكا اللاتينية على الاستقلال عن إسبانيا ، لوجدنا أن جيمس مونرو . رئيس الولايات المتحدة آنذاك . قد طرح المبدأ المعروف بمبدأ مونرو لمنع أي استعمار جديد للمنطقة ، بدافع خوفه من أن تتحرك فرنسا وروسيا وإسبانيا لاستعادة تلك الدول حديثة الاستقلال ، أعلن مونرو في هذا المبدأ أن محاولات الدول الأوروبية للتأثير على العالم الجديد سوف تعتبر مهددة «لسلام الولايات المتحدة وأمنها». وبعد تلاشي الخطر الأوروبي ، ظل مبدأ مونرو حجر زاوية في السياسة الخارجية الأمريكية. فتم تطبيقه بحدّة أثناء الحرب الباردة ضد محاولة الاتحاد السوفيتي التأثير على كوبا وجرينادا وتشيلي ونيكاراجوا على سبيل المثال لا الحصر. (١)

يرى بعض المشرعين وصناع السياسة الأمريكيون أن خليطاً مكوناً من مجتمعات فقيرة وحركات يسارية وعملاق شيوعي يشكل ما يكفي لإحياء مبدأ مونرو وإزالة الغبار الذي تراكم عليه ، بهدف الحد من تأثير الصين الناهضة. «علينا ألا ننظر إلى أمريكا اللاتينية إلا من خلال مبدأ مونرو» هكذا يقول دان برتون الجمهوري الذي رأس لجنة مجلس النواب الأمريكي الفرعية لشؤون المجال الغربي. ويضيف قائلاً إن «لدينا ما يقلقنا: هوجو شافيز، كاسترو، أورتيجا، موراليس في بوليفيا وعلاقتهم جميعاً بالصين الشيوعية... وعلينا أن نولي عناية خاصة لذلك». (٢)

(١) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط ٥ ١٩٩٤ ص

(٢) همفري هوسلي ، ثورة الصين الجديدة في أمريكا اللاتينية ، صحيفة عمان العمانية ، العدد ٢٣٦٤١ في

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى الاقتصاد الصيني المنطلق والعملية المخفضة وامتصاص أسواق الصناعة الأمريكية وتنامي الاستثمار الدولي خطة لغزو العالم، ، إن أكثر من نصف الاستثمارات الصينية في الخارج موجود في أمريكا اللاتينية، وقد تعهدت بكين بأن يصل حجم استثماراتها هناك إلى ١٠٠ بليون دولار في غضون خمس سنوات. كما تم الاتفاق على مشروعات مشتركة في مجالات الصلب والنقل والطاقة، أما التبادل العسكري فهو في ازدياد. ، أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي للبرازيل و شيلى، و هي الآن ثاني أكبر شريك تجاري لليبرو والأرجنتين، حسب بنك التنمية للبلدان الأمريكية، إذ ارتفعت الواردات الصينية من منتجات أمريكا اللاتينية بنسبة ١.١٥٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، في حين ارتفعت صادراتها إلى المنطقة بنسبة ١.٨٠٠ في المائة خلال نفس الفترة.(١)

ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انتقلت الصين خلال السنوات العشر الماضية من حصولها على ١ في المائة من صادرات المنطقة إلى حصولها على ٧ في المائة منها. و تقدر اللجنة أنه إذا كان سينمو طلب الولايات المتحدة، و الاتحاد الأوروبي و بقية بلدان العالم على منتجات أمريكا للاتينية بنفس الوتيرة الحالية، في حين ينمو طلب الصين بنصف المعدل الحالي، فإن الصين ستتفوق على الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٤ لتصبح ثاني أكبر سوق بالنسبة لصادرات أمريكا اللاتينية ، ولا ينبغي لشيء من هذا أن يثير مخاوف الأمريكيين إلا عند ربطه بالطريقة المتجذرة والمختلفة التي تنظر بها بكين إلى كيفية حكم المجتمعات. الأمر يتم في الولايات المتحدة من خلال الانتخابات. أما في الصين فمن خلال القضاء على الفقر.(٢)

في حين سعت الولايات المتحدة الى إقامة منطقة التجارة الحرة في أمريكا الوسطى التي تشكل أهمية إستراتيجية للإدارة تفوق أهميتها الاقتصادية خاصة أن الصادرات الأمريكية لهذه المنطقة لا تتجاوز اثنين في المائة من إجمالي الصادرات السنوية للولايات المتحدة . ولكن الإدارة الأمريكية تراهن على إقامة مثل هذه المنطقة لدعم القيم الأمريكية فيها وتشجيع الأنظمة الليبرالية الموالية لواشنطن بهدف الحد من تيار العداء للولايات المتحدة المتصاعد في أمريكا اللاتينية .وتراهن الإدارة الأمريكية على هذه الاتفاقية التي تضم دولا صغيرة وفقيرة

(١) شبكة المعلومات الدولية: www.esteri.it.gov

(2) www.alamalsuq.com التنافس الدولي على الاستثمار في أمريكا الجنوبية ، الانترنت ،

لحفظ ماء وجهها بعد أن فشلت في إقناع القوى الاقتصادية الكبرى في أمريكا الجنوبية بشكل عام مثل البرازيل والأرجنتين بالانضمام إليها .
لذلك فإن انهيار هذا المشروع سيشكل صفة سياسية للإدارة الأمريكية ويدعم دعاوى المعارضة في واشنطن التي ترى بتبديد النفوذ الأمريكي في واحدة من أهم المناطق الإستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي . ليس هذا فحسب بل إن الإدارة الأمريكية نظرت إلى توقيع مثل هذه الاتفاقية التي تضم دولا بلا أي ثقل سياسي أو اقتصادي باعتباره محاولة لدرء فشل سياساتها في هذه المنطقة حيث أصبح التوقيع على الاتفاقية النجاح الوحيد للدبلوماسية الأمريكية في المنطقة والتي بموجبها يتم إلغاء حواجز تجارية بين الولايات المتحدة وستة دول هي كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وجمهورية الدومينيكا .^(١)

ولا يقتصر التنافس الدولي في أمريكا اللاتينية على الصين والولايات المتحدة بل يتعداها الى دول أوروبا وعلى رأسها إيطاليا التي تعد من الدول المهمة بالعمل على تحقيق انطلاقة جديدة للعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وتعزيزها، اعتبارا للحضور التقليدي في تلك الدول لجاليات كبيرة من الإيطاليين ومن ذوي الأصول الإيطالية، فضلا عن المصالح الاقتصادية الهامة في المنطقة. وفي عمل إيطاليا تجاه أمريكا اللاتينية والكاريبي، تتمثل الأهداف السياسية الرئيسية في ما يلي:

- ١ - دعم الاستقرار وتوطيد عمليات التحول إلى الديمقراطية والسلام .
- ٢ - دعم السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر لاسيما في الدول الأقل تقدما ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بما يشمل هذا من مكافحة الاتجار في البشر ،
- ٣ - دعم الاندماج الإقليمي والعابر للحدود وتقوية تعاون المنطقة مع الاتحاد الأوروبي^(٢)

إذ تواصل إيطاليا الاضطلاع بدور نشط في دعم الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي عبر تقديم دعم قوي يصب في صالح المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعديد من التجمعات الإقليمية (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ومجتمع الأنديز وأمريكا الوسطى و Cariforum) بهدف إيجاد شبكة من الاتفاقات الداعمة للتكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية واندماج أسواقها

1 (www.aljazeera.net) تمرد في الفناء الخلفي لأمريكا ، شبكة المعلومات الدولية :

^٢ (العلاقات الإيطالية مع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، الانترنت ، www.esteri.it.gov

ومجتمعاتها مع الفضاء الاقتصادي الأوروبي الكبير. وعبر الاتحاد الأوروبي تهدف إيطاليا كذلك إلى تشجيع تقاسم القيم في منطقة واسعة يمكن من خلالها اقتسام الاندماج الاجتماعي والتنمية بين جميع شعوب المنطقة، وهو الهدف الذي تعمل من أجله بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

دول أمريكا اللاتينية حسب التوزيع الجغرافي

الدولة	المساحة /كم ^٢	السكان /تعداد ٢٠٠٩	الكثافة ٢/كم	العاصمة
الأرجنتين	٢,٧٦٦,٨٩٠	٤٠,٤٨٢,٠٠٠	١٤,٣	بوينس آيرس
بوليفيا	١,٠٩٨,٥٨٠	٩,٨٦٣,٠٠٠	٨,٤	لاباز
البرازيل	٨,٥١٤,٨٧٧	١٩١,٢٤١,٧١٤	٢٢,٠	برازيليا
تشيلي	٧٥٦,٩٥٠	١٦,٩٢٨,٩٧٠	٣٣	سانتياغو
كولومبيا	١,١٣٨,٩١٠	٤٥,٩٢٨,٩٧٠	١٠,٣,٦	بوغوتا
إكوادور	٢٨٣,٥٦٠	١٤,٥٧٣,١٠١	١٣٩,٣	كيتو
غويانا	٢١٤,٩٩٩	٧٧٢,٢٩٨	٩,١	جورج تاون
سورينام	١٦٣,٢٧٠	٤٧٢,٠٠٠	٧,٨	باراماريبو
أورجواي	١٧٦,٢٢٠	٣,٤٧٧,٧٨٠	٥٠,٢	مونتفيديو
فنزويلا	٩١٢,٠٥٠	٢٦,٨١٤,٨٤٣	٣٠,٢	كاراكاس
باراغواي	٤٠٦,٧٥٠	٦,٨٣١,٣٠٦	١٥,٦	اسونسيون
بيرو	١,٢٨٥,٢٢٠	٢٩,١٣٢,٠١٣	٢٢,٠	ليما

الخاتمة

أفادت دراستنا لأهم المشكلات التي تعاني منها دول القارات الثلاث ، بان هذه الدول وعلى الرغم من التباينات الشديدة في ثوابت الدول ومتغيراتها فأنها تتسم بمشكلات تصل في بعض الأحيان الى حد التطابق ومشكلات أخرى نستطيع تعميمها عليها بالرغم من تفاوتها حدةً وحلاً إلا أن هذا لا يخفف من مدى التشابه إذا ما عقدنا مقارنة علمية بينها، إذ يمكن القول بان هذه الدول ونتيجة لتوائم الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن دراستها من ناحية المشكلات في منهج واحد ، إذ أن هذا المنهج سيعطي للباحث معرفة ما وصلت إليه هذه الدول ، غير أن الأمر إذا كان في توائم الظروف فإنه يختلف في حدة المشكلات من قارة لقارة ومن دولة لأخرى ، فليس من العلمية أن نترك المشكلة وكأنها حالة ثابتة لا يمكن تغييرها ، فهناك من الدول التي كانت تعاني من مشكلة التخلف (دول جنوب شرق اسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية) استطاعت أن تخرج من خانة الدول المتخلفة وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة صناعياً ، كما أن من الدول من استطاعت أن تقلل من تأثير المديونية

، فضلا عن إرسائها لنظام سياسي مستقر .

إن التغيير الحاصل في دول القارات الثلاث (من التخلف الى التقدم ، من عدم الاستقرار الى الاستقرار السياسي ، من التدخل الواضح للمؤسسة العسكرية الى انحسارها ، من الاستبداد والأنظمة الشمولية ونظم قبلية وتبعية الى استقلال ونظم حكم عصرية ديمقراطية) وعلى الرغم من تفاوته ، إلا انه يعكس حالة حياة تتغير سريعا تارة وبطيئاً تارة أخرى ، انعكس بشكل أو آخر على حياة الفرد والمجتمع ، إذ إن الحول الثقافي والاقتصادي اوجب تغيرا كبيرا في البنية الاجتماعية والطموحات والقيم والنظرة الى الحياة مما شكل اختلافات جوهرية في المشكلة وحلها أو التخفيف من وطأتها

المصادر باللغة العربية

- ١- ابن خلدون ، عبدالرحمن ، المقدمة ،بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٨١
- ٢- ادوارد كاردل ، مفهوم عدم الانحياز والعالم الثالث، ترجمة عبدالله حسين ،بيروت دار الطليعة ١٩٨٧
- ٣- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ١٩٨٩
- ٤- الأمم المتحدة ، نزع السلاح تقدم نحو لسلام ، نيويورك المكتب الإعلامي ٢٠٠٨
- ٥- إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ٢٠٠٦
- ٦- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٧- الفاروق زكي يونس ، الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ، الاسكندرية ، ١٩٨٨
- ٨- أمال اقحايرية ،أسباب نشأة أزمة المديونية في الدول النامية ، الجزائر ،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ٢٠٠٥
- ٩-أمين مشاقبة ، ضرورة الإصلاح في الوطن العربي ، عمان ، دار العودة ، ٢٠٠٥
- ١٠- الشيماء علي عبدالعزيز، الصراع السياسي في الكونغو-برازافيل، مجلة السياسة الدولية العدد ٣١ يناير ١٩٩٨
- ١١- احمد الصاوي ،الأقليات التاريخية في الوطن العربي ، القاهرة ،مركز الحضارة ٢٠٠٤
- ١٢- ايف لاکوست العالم الثالث والتخلف ، ترجمة عبدالرحمن حميد ، بيروت دار الحقيقة ١٩٨٩
- ١٣- ايف ماري لولان ، بلقنة العالم - النظام الجديد وتقسيم الكون، ترجمة أديب فاضل ،دمشق دار الفاضل ١٩٩٣
- ١٤-برهان غليون، نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠
- ١٥-باقر النجار ، الفئات الاجتماعية - صراع الهوية والمواطنة ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٥٢ يوليو ٢٠٠٨
- ١٦- بيتر كالفرت ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، ترجمة عبدالله جمعان ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ٢٠٠٢
- ١٧- توماس سننش ، الاقتصاد السياسي للتخلف ، ترجمة فالح عبدالجبار ،بيروت،دار الفارابي ١٩٨٩

- ١٨- تيد روبرت جار ،أقليات في خطر ، ترجمة مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥
- ١٩- حامد ربيع ، فلسفة الوحدة، مجلة المنار العدد ١٩ تموز ١٩٨٦
- ٢٠- حسين زكي أحمد، وهي غبريال، "إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د٠ت)
- ٢١- حنان عبداللطيف ، أزمة تهدد العالم - ارتفاع أسعار الغذاء ،مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٤ أبريل ٢٠١١
- ٢٢- حسان جواد،المشاكل المرافقة للتسلح في الدول النامية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٨٦
- ٢٣- حسان شفيق العاني ، الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ١٩٩٠
- ٢٤- جابريل الموند ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبدالله ،بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨
- ٢٥- ج٠جازيس ، جغرافية التخلف في البلدان النامية ، ترجمة عبدالحميد الحمادي ، الرياض الدار الجامعية ١٩٨٦
- ٢٦- ج٠ب ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ،ج٢ ترجمة خضر خضر ،لبنان دار المنصور ١٩٨٥
- ٢٧- جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ومأزق الاستدانة ،بيروت، دار الطليعة ١٩٨٠
- ٢٨- - ، تعدد الأديان ونظم الحكم ، بيروت ، دار النهار للنشر ١٩٧٩
- ٢٩- جيمس دوروثي ، و روبرت بالتسغراف ،النظريات المتضاربة بالعلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبدالحى، الكويت ، مكتبو كاظمة ، ١٩٨٥
- ٣٠- جلال عبدالله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات عربية العدد ٤ شباط ٢٠٠٩
- ٣١- رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩
- ٣٢- رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة ، السياسة الدولية العدد ٨٦ اكتوبر ١٩٨٦
- ٣٣- رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٨
- ٣٤- روبرت كارنيرو ، نظرية نشأة الدولة ،مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ لسنة ١٩٨٧

- ٣٥- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999
- ٣٦- روبرت كولنز ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى مجدي جمال ، بيروت ، دار العين ١٩٨٨
- ٣٧- سامي عفيفي ، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، جامعة حلوان ٢٠٠٣
- ٣٨- سمير أمين التراكم على الصعيد العالمي ، ترجمة حسن قبيسي ، بيروت دار النهضة ١٩٧٩
- ٣٩- سعد حافظ محمود ، دور الاختيارات التنموية في مشكلة المديونية ، السياسة الدولية ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦
- ٤٠- سلوى العنتري ، أزمة الديون بين التهئة والمواجهة ، مجلة المنار العدد ٢٦ - ٢٧ باريس ١٩٩٧
- ٤١- سنية محمد الفقي، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005
- ٤٢- صالح جواد كاظم ، وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، بغداد المكتبة القانونية ١٩٩٠
- ٤٣- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الموصل ، دار الكتب ، ١٩٨٦
- ٤٤- عبد الحميد القاضي ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٩
- ٤٥- عبد الملك المقرمي ، الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١
- ٤٦- عادل الحسيني وآخرون ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩
- ٤٧- عمار طاحون ، الديون العربية الخارجية ، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨
- ٤٨- عبدالسلام البغدادي ، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث ، مجموعة باحثين ، التسلح في العالم الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٨٨
- ٤٩- عبدالسلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات ، بيروت ، م ٢٠٠٠
- ٥٠- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٢،
- ٥١- عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، بيروت، مركز الحضارة العربية، 2000
- ٥٢- عبدالمطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، القاهرة ، مجموعة النيل ٢٠٠٣

- ٥٣- عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي"، القاهرة، مجموعة النيل ٢٠٠٤
- ٥٤- عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩
- ٥٥- عبدالرحمن حبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة مركز الاهرام، ١٩٩٤
- ٥٦- عبدالملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين الوحدة والانفصال، السياسة الدولية العدد ١٠٩ يونيو ١٩٩١
- ٥٧- علي الدين هلال، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠
- ٥٨- عبدالوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية، المستقبل العربي، العدد ٥٣ يونيو ١٩٨٣
- ٥٩- عادل محمد زكى صادق، الوحدة الوطنية في قبرص، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩
- ٦٠- غانم محمد صالح، مستقبل الوحدة وإشكالية الديمقراطية، مجلة المنا العدد ١٩ تموز ١٩٨٦
- ٦١- غالب الحمود عربيات، تخلف العرب والعالم الثالث، عمان، المؤسسة العربية للنشر ١٩٩٣
- ٦٢- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت، دار الحداثة ١٩٩٨
- ٦٣- فؤاد صيادي، ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والإقليمية منها، دمشق، دار طلاس ١٩٩٩
- ٦٤- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤
- 65- كمال المنوفي، منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية، المستقبل العربي، السنة ٥ العدد ٤٧ كانون الثاني ١٩٩٤
- ٦٦- كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، بيروت، دار الجليل، ١٩٩٨
- ٦٧- لاري دايموند، مصادر الديمقراطية، ترجمة سمية عبود، لندن، دار الساقى، ١٩٩٤
- ٦٨- مارسيل بريلو و جورج ليسكه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت، الأهلية للنشر ١٩٨٦
- ٦٩- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة دار المعارف ١٩٧٨

- ٧٠- مورييس دوفرجه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠١،
- ٧١-محمود الخالدي ، الأصول الفكرية للثقافة الإسلامية ، عمان ،دار الفكر ١٩٩٨
- ٧٢- مصطفى كامل السيد ، التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث ، القاهرة،بروفيشنال للنشر ١٩٩٤
- ٧٣- محمد السيد سعيد ، نظرية التبعية وتفسير التخلف ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩
- ٧٤- محمود الكردي ، التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، القاهرة دار المعارف ١٩٨٧
- ٧٥- مصطفى كامل السيد ، مديونية العالم الثالث ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات ٢٠٠٦
- ٧٦- مدحت زاهر ، ديون العالم الثالث بين المجابهة والمفاوضة ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠١
- ٧٧- محمد السيد سعيد ، الآثار السياسية للمديونية ، السياسة الدولية العدد ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦
- ٧٨- محمود الفقهي ، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥
- ٧٩- محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة الى الإصلاح،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥
- ٨٠-محمد بري عيد ، المطالب الانفصالية في جزر القمر ، السياسة الدولية ، العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨
- ٨١- محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع،القاهرة ، دار المعارف ،١٩٧٢،
- ٨٢- محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بين الشمال والجنوب ١٩٠٠-
- ١٩٨٣ ، دمشق ، دار الفكر ٢٠٠٤
- ٨٣- منير الحمش،"مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، القاهرة ، الأهلية للنشر ٢٠٠١
- ٨٤- منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٦
- ٨٥- مورييس دوفرجه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري- الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات ،
- ٨٦- ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، ٢٠٠١
- ٨٧-نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦

٨٨- نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار في الوطن العربي ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٠

٨٩- نصر محمد، إستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي - النظرية - المنهج،

الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢

٩٠ - هشام هيبية، مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين ،مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٦ ابريل ٢٠٠٤

٩١-- وليد عبدالحى ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية ،بيروت ، مؤسسة الشروق للنشر ١٩٩٤

المصادر باللغة الانجليزية

92-Amos Perlmutter . Political Roles and Military Roles . Great Britain . cass LTD 1981

93- Caiden and Widavisky . Planning and budgeting in Poor countries .New York.Macmellan Press1974

94- Herbert J.D . Urban Planning in the Developing Countries . Frederick and preage N.Y fredrek1988

95- Jadish Bagwat . The Economic Of Underdevelopment Countries .Maclitten company1987

96-manual Walesten . The Modern World System N.Y. Academic Press - 1974 .

97-S. Budenhemer. The struggle with dependency .NY Johwily press1974

98- Henry F. Jackson . The African Crisis Growth and Debt . Foreign affairs vol63 no5 summer1995

99- Jamis .H. Introduction to International Relation .Third Edition.Newdelhe.1986

100- E.F.Penros . The Revolution In International Relation .England .Frank .co. 1986

101-Funso Aluko . The Third World Debt Crisis . African Journal of political and international relation . Vol .4 .April2010

102- Michael chossudovisky .The Globalization Of Poverty . Bank Reforms.1997

103-¹(Morris Janowitz . The Military In The Political Development Of New Nations .Chicago 1984

104- Melvin .J. Dubindik . Thinking About National Unity . New York . John Press 1996

- 105- Ronny Audrain . Poorness of Nations . Princeton university press . 1989.
- 106-Roet Riordon . The Massage From Garcia > Foreign Affairs .Vol 64 No 2 .1995
- 107-** Raul W. Drake . Mexican Regionalism Reconsidered .International Affairs . summer 1980 Vol 65
- 108- Robert Clark . Power and Policy in The Third World Societies . New York .Johan Wiley and sons.1986
- 109-** Robert coolly Angel, Integration International Encyclopedia of social sciences,NewYork . Macmillan Press 1976
- 110-S. Huntington .Political Orders In Changing Societies. London .Macmillan Press 1982
- 111-United Nations . World Economic and Social Survey . N.Y 1997 tables A36-A38

مصادر من الانترنت

- www.sironline.com ، ١١٢- عودة سباق التسلح في عالم بعد الحرب الباردة ،
- www.erteria.net ، ١١٣- ارتريا والأنفاق الدفاعي ،
- www.alfuieed.com ، ١١٤- النظم السياسية في الدول النامية ،
- www.albankaldwali.org ، ١١٥- تحسين نوعية الحياة في البلدان منخفضة الدخل ،
- www.egnews.com ، ١١٦- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ،
- www.alskibien.com ، ١١٧- ميركوسور رابع كتكتل عالمي،
- www.aljazeera.net ، ١١٨- ملف الجنوب السوداني
- www.diae.net ، ١١٩- الجيش التايلندي والمهام المتنوعة ،
- www.todaysnews.com ، ١٢٠- الجيش والسلطة في باكستان
- www.ukebedia.com ، ١٢١- مراحل الصراع في الجنوب السوداني ،
- www.alhewar.net ، ١٢٢- ضرورة الإصلاح في الوطن العربي ،
- www.matooblog.com ، ١٢٣- الحروب الأهلية في العالم ،
- www.dzjustgo.com ، ١٢٤- الديمقراطية والإصلاح السياسي ،
- www.alhewar.net ، ١٢٥- ماهية الإصلاح
- www.yauom7.com ، ١٢٦- حقيقة الدعوة للإصلاح في آسيا ،
- www.dw.world.com ، ١٢٧- أوروبا والإصلاح في العالم العربي ،
- www.alhkaiek.com ، ١٢٨- اليسار في أمريكا اللاتينية ،

